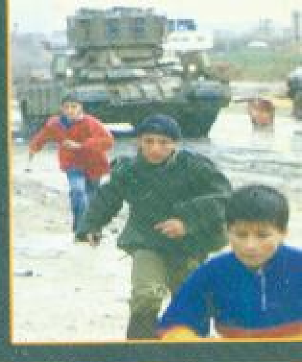




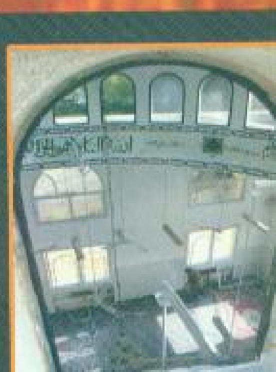


ناعوم تشومسكي

أوهام الشرق الأوسط

تعريب: شيرين فهمي





..مادلين أولبريت ، حينما كانت سفيرا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة .. سألتها ليسلى شتال عن إحساسها تجاه مقتل نصف مليون طفل عراقي ...أجابتها :
نعتقد بأن الثمن كان يستحق.

دينيس هاليداي، منسق البرنامج الإنساني للأمم المتحدة في العراق .. اضطر للاستقالة بعد إرغامه على تنفيذ ما أسماه الإبادة...
كذلك فعل خليفته هانزفون شبونيك

(المفاوضات تعبير لطيف للاستسلام إذا لم ترم القوة ظلها على طاولة المفاوضات)
چورچ شولتز ـ وزير الخارجية الأمريكى الأسبق .

أتفاقيات أوسلو قامت على
قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يعتمد طرف على آخر مدى الحياة
شلومو بن عامى ـ وزير الخارجيةالإسرائيلى الأسبق.



أوهام الشـــرق الأوسط

الطبعـــة الثانية

١٤٢٧ هـ ـــ يناير ٢٠٠٦ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

ناعوم تشومسكى

أوهام الشرق الأوسط

تعريب: شيرين فهمى



تقديم

كتب ناعوم تشومسكى « أوهام الشرق الأوسط » ليبدد ما لدى الشعب الأمريكى من ظنون وأوهام عما يحدث فى العراق.. أو أن هناك « عملية سلام » تتم على خطوات فى الشرق الأوسط ... ويطالب الشعب الأمريكى أن يأخذ موقفًا إيجابيًا أمينًا وشريفًا تجاه سياسة أمريكا فى المنطقة.

يبين تشومسكى فى الكتاب استراتيچية أمريكا وإسرائيل فى المنطقة، من أقوال المسئولين، وأحداث التاريخ - من حروب وانقلابات ومفاوضات ودعاية - فيما يخص بلاد المنطقة: العراق - فلسطين - إيران - السعودية - مصر - سوريا - لبنان.

ولعل كتاب تشومسكى بما يحوى من حقائق ووثائق، ينبهنا نحن أيضًا فى الشرق الأوسط، شعوبًا وحكامًا - حيث المسألة بالنسبة لنا أهم منها بالنسبة للشعب الأمريكى - ويجدد لنا معلوماتنا، وتصوراتنا، عما نظنه يجرى فى منطقتنا، حولنا، وعندنا، وبنا، وبواسطتنا، ولعلنا نتدارك ما فاتنا، ونعدل من سياستنا... ولعلنا لا ننخدع بالوعود المبهمة التى تحتمل كل تأويل، ولا تغرنا كلمات التحية والمجاملة، أو عبارات المديح والإطراء.

يتبع تشومسكى فى الكتاب ما عود قارئه عليه، من جرأة فى سرد الوقائع واستنتاجاته منها، وبأسلوبه اللاذع والساخر.

عادل المعلم

الفصل الأول

«عملية السلام»
فى الاستراتيچية الأمريكية العالمية

هدفى الأول فى هذا الفصل هو توضيح مكنون «عملية السلام»، ومحتواها، ومستقبلها. وإذا أردت أن أقدم خلاصة سريعة عن هذه العملية، فيمكننى القول بإيجاز: **إن مشروع مدريد-أوسلو ليس إلا تثبيتًا وتأكيدًا على سيادة مبدأ القوة فى العلاقات الدولية، سواء على مستوى صنع السياسة أو على مستوى الفكر والعقيدة.** وفى اعتقادى، أن أساس هذا الحكم ينطلق من نصوص الاتفاقيات المبرمة، ومن الإطار العام الذى تشكلت وترعرعت فيه «عملية السلام»، والحقيقة أننا لسنا بحاجة لكى ندلل على التأثير الأمريكى الساحق فى المنطقة العربية، منذ سنوات طويلة، وكذلك، فإنه ليس من المفاجأة أن تكون اتفاقيات مدريد-أوسلو انعكاسًا واضحًا لهذا الأمر. وترتيب هذا الفصل سيكون على النحو التالى: سأبدأ أولاً بسرد بعض الملاحظات عن الاستراتيچية الأمريكية العالمية، ثم سأقوم بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط، وأخيرًا سأتناول موضوع عملية السلام، موضحًا جذورها، ومحتواها المادى(١).

وسأتطرق هنا إلى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، عندما صارت الولايات المتحدة القوة المهيمنة على العالم. صحيح، أنها كانت قبل ذلك تمثل أضخم قوة اقتصادية فى العالم، إلا أن سيطرتها لم تتجاوز منطقة الكاريبى-وسط أمريكا، ولم تتجاوز المحيط الهادى (هاواى، جزر الفيليبين).

ولكن سياسة النفط كانت أمرًا استثنائيًا، فعلى أواخر عشرينيات القرن العشرين، طالبت الولايات المتحدة بحصة - وقد أخذتها بالفعل - فى نفط الشرق

الأوسط ، آخذة بذلك قسطًا أو نصيبًا من الهيمنة النفطية ، التى كانت تحتكرها كلٌّ من فرنسا وبريطانيا . بل إن منافسة الولايات المتحدة لبريطانيا فى مجال البترول ، قد بدأت قبل ذلك ، حينما أزاحت الأولى الثانية عن الأراضى الفنزويلية ، مستأثرة بتلك الدولة التى كانت تعتبر رائدة العالم فى تصدير النفط ، فيما بين عامى ١٩٣٠ و١٩٧٠م ، والتى أصبحت أيضًا فى منتصف التسعينيات المُصدر الأساسى للنفط الأمريكى ، منافسة بذلك المملكة السعودية(٢) . بل الأكثر من ذلك ، لقد تحولت الولايات المتحدة نفسها إلى المنتج الأساسى للنفط ، حينما قامت إدارة «ويدرو ويلسون» بطرد بريطانيا من فنزويلا ، وظلت الولايات المتحدة على هذه الحال حوالى نصف قرن(٣) .

والمبدأ الأساسى لسياسة النفط الأمريكية ، كما أعلنتها إدارة «ويلسون» وكما أعلنتها الإدارات اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الولايات المتحدة لا بد أن تحتفظ «بموقف (سيطرة) مطلق» فى نصف الكرة الغربية ، «مع الإصرار ، فى نفس الوقت ، على مبدأ الباب المفتوح لإيجاد فرص متساوية للشركات الأمريكية فى المناطق الجديدة(٤) » . **باختصار ، ما لدينا نمنعه عن الآخرين ، ونغلق الباب في وجوههم ، وما ليس لدينا نطلبه من الآخرين من خلال فتح الباب بالقوة فى ظل المنافسة الحرة . وبالمناسبة ، هذا هو الأسلوب الذى تُدار به سياسة «التجارة الحرة» و «الباب المفتوح»** .

وقد تجلت القوة الأمريكية فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، حينما قامت الولايات المتحدة بإزاحة بريطانيا وفرنسا عن نصف الكرة الغربية ، مستأثرة بالهيمنة فى هذه المنطقة ، ومتحدية قوانين النظام الدولى . وقد تمكنت الولايات المتحدة ، من خلال ذلك ، تدشين حجر الأساس لسياستها الخارجية ، وهى : إخراج المنافسين الإمپرياليين من العالم الغربى ، تحت اسم «وثيقة مونرو» . تلك الوثيقة التى برزت معانيها فى مساعى ومقاصد إدارة «ويلسون» . ومن مقولات وزير الخارجية ، فى ذلك الحين «لانسينج» ـ الخاصة ـ عن الوثيقة : «**إن الولايات المتحدة ترعى مصالحها ، بتأييدها لوثيقة مونرو . سيادة دول أمريكا الأخرى وسيلة عارضة وليست غاية فى حد ذاتها . وبالرغم من أن هذا يبدو منطلقًا أنانيًا بحتًا ، إلا أن مؤلف الوثيقة لا يرى دافعًا أسمى ولا أشرف ، مما فى الوثيقة**» . وبالرغم من شعور

الرئيس «ويلسون» بأنها وثيقة غير لائقة، لتنشر على العلن، خاصة فى هذه اللحظة التى كانت «المثالية» الأمريكية فى العلاقات الدولية قد وصلت إلى أوجها، إلا أنه عقّب فى النهاية على مقولة «لانسينج» قائلاً: بأنها «لا يمكن ردها». وبفرض هذه الوثيقة، استلمت أمريكا اللاتينية «مهمتها الجديدة فى النظام العالمى الجديد»: «بيع المواد الخام» و«امتصاص فائض رأس المال الأمريكى(٥)».

لقد تحدثت عن هذا النموذج، لكى يختزنه القارئ فى ذاكرته، ثم يستدعيه عند اقترابه من الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر، أن المنافس/ المتحالف البريطانى لواشنطن قد أدرك جيداً أهمية هذه الوثيقة أو هذا النموذج. **فكتب اللورد «كيلرن»، بعد الحرب العالمية الثانية، قائلاً: «كان أملى دائمًا أن نتبع النموذج الأمريكى الحكيم فى المنطقة (الشرق الأوسط) فى الأعوام الماضية. كنت أود لو أننا أخرجنا وثيقة مثل وثيقة مونرو، موضحين لساكنى المنطقة أننا لدينا «الذخيرة فى المدافع» وأننا «سنطلقها» عند اللزوم»**. وكذلك لاحظ «وليام روجر لويس» ما فعلته الولايات المتحدة مع بريطانيا، عندما كشفت لها عن رغبتها فى السيطرة على السعودية، الأمر الذى استفز الوزير البريطانى، فصاح قائلاً: «هذه ليست پنما أو سان سلفادور». إلا أن «البريطانيين كانوا مذعنين ومعترفين بالتعامل الأمريكى مع السعودية وكأنها دولة أمريكية لاتينية(٦)».

وبعد الحرب العالمية الثانية، سعت واشنطن إلى مد نموذج «مونرو» إلى مناطق الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وكانت بريطانيا متحالفة معها فى ذلك، وإن كان تحالفًا صعبًا. وبمقتضى هذا المد - حسبما كان يفسره الرئيس ويلسون من قبل - فإن الولايات المتحدة سيكون لديها الحق فى التصرف كما يحلو لها، وبدون تدخل أى طرف، سواء كان هذا الطرف الأمم المتحدة، أو محكمة العدل الدولية، أو منظمة الولايات الأمريكية، أو أى طرف آخر. وقد ظهر ذلك جليًا فى فبراير ١٩٩٧م، عندما قامت الولايات المتحدة برفض ما قضت به منظمة التجارة العالمية ضد العقوبات التى فرضتها الإدارة الأمريكية على كوبا، وذلك بعد أن قدم الاتحاد الأوروبى التماسًا إلى المنظمة. وكما أوضحت «النيويورك تايمز» ساعتها، فإن إدارة كلينتون تحججت حينذاك قائلة: «إن أوروبا تتحدى ثلاثة عقود من السياسة الأمريكية تجاه كوبا، والتى تمتد منذ إدارة «كنيدى»، تلك السياسة التى تأمل فى

إحداث تغير بحكومة هاڤانا» [٧] . وقد اتخذت الإدارة الأمريكية نفس الموقف، حينما رفضت قرار المحكمة الدولية بخصوص إنهاء «الاستخدام غير الشرعى للقوة» (وهو الإرهاب الدولى) ضد نيكاراجوا، وكذلك رفضها دفع أية تعويضات[٨] . رفضت ومنعت الولايات المتحدة نداءات وقرارات الأمم المتحدة للدول باحترام القانون الدولى، ولم يساند الولايات سوى إسرائيل (ومن حين لآخر ميكرونيزيا، وألبانيا وأشباه ذلك من الدول).

وفى ظل إدارة كلينتون، تم تطبيق نموذج «مونرو» فى منطقة الشرق الأوسط، عندما أدلت وزيرة الخارجية السفيرة فى الأمم المتحدة ـ حينذاك ـ «مادلين أولبرايت» بكلامها أمام مجلس الأمن، مبينة الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكية، قائلة: إننا ستتصرف «جماعيًا عندما نستطيع، وسنتصرف أحاديًا إذا استلزم الأمر»؛ لأننا «نعتبر هذه المنطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية»، ومن ثم لا نعترف بأية حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولى أو أمم متحدة[٩] . هذه كانت امتيازات القوة المهيمنة، وقد وجدت عملية السلام نفسها فى هذه الأجواء.

لقد تركت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة فى وضع قوة الهيمنة العظمى، التى تمتلك نصف ثروات العالم، والتى تستمتع بامتيازات عظيمة فى كل منطقة. ومن ثم لم يكن مفاجئًا، كما يقول المؤرخ الديبلوماسى «جيرالد هينز» وكذلك المؤرخ الأول لوكالة المخابرات المركزية، أن «تتولى الإدارة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، المسئولية عن رفاهية النظام الرأسمالى العالمى، من منطلق مصلحتها الخاصة». **وكما ذكر مدير تنفيذى لشركة نفطية بنيوچيرسى، واصفًا الوضع فى عام ١٩٤٦م: أن الولايات المتحدة «ملزمة بتولى المسئولية عن حملة الأسهم فى هذه الشركة الكبيرة التى تسمى العالم[١٠]».**

بعد الحرب العالمية الثانية، بدا هناك مهمة أساسية محلية أمام الإدارة الأمريكية. تمثلت فى صناعة إجماع شعبى على أن « **الصناعة المتقدمة لا تتحقق إلا بالدعم الحكومى[١١]** »، وسرعان ماتم التحقق من أفضلية نظام البنتاجون فى تعميم التكاليف والمخاطر على كل الشعب، بينما يتم تخصيص السلطة والربح؛ لأنه ـ من ضمن أسباب أخرى ـ يسهل إخفاء الدعم أو قبوله تحت ستار الأمن القومى، كما لاحظت إدارة ترومان. ولذا، كانت فترة

الحرب الباردة متسمة بتصاعد الإنفاق على البنتاجون، الأمر الذى كان يؤيده ويصر عليه النواب الجمهوريون، ومتسمة فى نفس الوقت بخفض الدعم الاجتماعى. وأما المهمة الثانية، فقد تلخصت فى إعادة بناء اقتصاد الدول الصناعية، وإعادة نظمها التقليدية (ومن بينها المتعاونون مع النظام النازى والفاشى) مع تفكيك المعارضة وقاعدتها الجماهيرية. وكان ذلك هو الفصل الأول فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذى بدأ بإيطاليا فى عام ١٩٤٣م[١٢].

وفى حالة إيطاليا، وكذلك اليونان وتركيا، كان نفط الشرق الأوسط يمثل أهمية كبيرة. و«المصالح الاستراتيجية الأمريكية» بحاجة إلى السيطرة على «الطرق المؤدية إلى منافذ الشرق الأدنى لآبار النفط السعودى»، من خلال البحر المتوسط. ومن ثم، فهذه المصالح سوف تُهدد إذا سقطت إيطاليا فى «أيدى أى قوة كبرى» (بما معناه، أى قوة غير الولايات المتحدة)[١٣]. وقد أخذت الإدارة الأمريكية هذا المبدأ مأخذ الجد. وكان أول إقرار سرى لمجلس الأمن القومى، الذى كان ما زال جديداً حينذاك، هو التأييد العسكرى للعمليات غير المعلنة فى إيطاليا مع تعبئة قومية فى داخل الولايات المتحدة، فى «حالة وصول الشيوعيين إلى الحكومة الإيطالية من خلال طرق شرعية» فى انتخابات ١٩٤٨م. بل إن المخطط «چورچ كينان» أراد الذهاب إلى أبعد من ذلك، فكان يسعى إلى حظر الحزب الشيوعى الذى كان من المتوقع أن يكسب الانتخابات بطريقة شرعية. وكان «كينان» يسعى إلى ذلك، مع كونه يعلم، تمام العلم، بأن حظر الحزب يمكن أن يؤدى إلى حرب أهلية، وتدخل عسكرى أمريكى، و«انقسام عسكرى فى إيطاليا»[١٤]. خلاصة الأمر، أن ظلت إيطاليا هدفًا أساسيًا للمخابرات الأمريكية المركزية، على الأقل حتى سبعينيات القرن العشرين.

إن تقويض الديموقراطية الإيطالية - والذى أدى إلى تفشى الفساد والجريمة بنسبة كبيرة - لم يكن مقصوراً على مبادرات الحكومة الأمريكية، وإنما امتد إلى شركات النفط الأمريكية مثل «إيكسون» و«موبيل»، وكذلك الشركات البريطانية مثل «BP»، وشل، اللتين قدمتا تمويلات ضخمة للأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية الإيطالية. والأمر اللافت للانتباه وجدير بالذكر فى آن واحد، **أنه بينما يُعتبر التمويل الخارجى للأحزاب السياسية الأمريكية عملاً غير شرعى وغير**

قانونى، بل عمل يشوبه العار لكونه يقمع العملية الديموقراطية، فإن التدخل الأمريكى فى العمليات الانتخابية بالخارج - والمنتشر على الساحة العالمية بشكل ملحوظ - يتم الثناء عليه وتصويره على كونه منحًا كريمًا وسعيًا للتقدم الديموقراطى. وكذلك الوضع بالنسبة لموضوع الإرهاب، فإنه يكون «وباء العصر الحديث» عندما يُوجه إلى الولايات المتحدة أو إلى عملائها، بينما يكون عملاً مقدسًا عندما يصبح الضحية مكان الجانى(١٥).

أما اليونان، فكان يُنظر إليها رسميًا على كونها جزءًا من الشرق الأوسط وليس من أوروبا واستمرت هذه النظرة حتى قام اليونانيون بقلب نظام الحكم الفاشى، المدعم من قبل الولايات المتحدة، فى سبعينيات القرن العشرين. لقد كانت اليونان جزءًا من أطراف المنطقة، تلك المنطقة التى كانت مطالبة بضمان السيطرة على النفط الشرق أوسطى، والتى كانت وزارة الخارجية الأمريكية تصفها الوصف التالى: «مصدر هائل للقوة الاستراتيجية، وإحدى الهبات المادية الكبيرة فى تاريخ العالم»، «وربما أثرى هبة فى العالم فى مجال الاستثمار الخارجى» وأكثر «المناطق أهمية من الناحية الاستراتيجية فى العالم» على حد قول «أيزنهاور»، عندما كان يصف شبه الجزيرة العربية. وقد علق «جندزير» قائلاً: «على عام ١٩٤٧م، كانت أهمية شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط للسياسة الأمريكية فوق أى جدال. المصالح الاقتصادية والاستراتيجية كانت تطغى على حسابات السياسة الأمريكية، سواء فى تركيا، أو إيران، أو السعودية، أو فلسطين، أو لبنان، «بينما كان الأمر بالنسبة للحلفاء البريطانيين مثيرًا للرعب، حيث اعتبروا المشاريع الاقتصادية لسياسة الباب المفتوح تؤدى فى النهاية إلى «حكر شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط فى نطاق السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، لمجرد أن المنطقة تمثل مصدرًا مهمًا وممرًا للنفط». ولم يكن الانشغال الأمريكى قاصرًا على جنوبى أوروبا، وإنما امتد أيضًا إلى الهند، حيث كانت «هيمنة... الاتحاد السوفيتى التى ستجعلنا ندفع ثمن الشرق الأوسط كله»، كما حذر «أيزنهاور» فى عام١٩٥٤م(١٦).

وكانت المهمة الثالثة، بعد الحرب العالمية الثانية، تتمثل فى إعادة العالم المُستعمَر سابقًا إلى وظيفته التقليدية، وهى «وظيفة» توفير «السعادة والرفاهية للنظام الرأسمالى العالمى». وصارت وثائق التخطيط العليا تُعرف «الاقتصاد القومى (للدول الأخرى)»

على أنه خطر كبير. ذلك «الاقتصاد القومى» الذى يقوم على مبدأ أن «المستفيدين الأوائل من تنمية مصادر الدولة هم شعب تلك الدولة». وطبعًا كانت الولايات المتحدة ملزمة بإنهاء هذه التوجهات الخطيرة، حتى تكرس مكانها توجهات أخرى، وهى: أن المستفيدين الأوائل هم المستثمرون الأمريكيون وأمثالهم فى أى مكان، ومن ثم يجب منحهم المناخ المناسب والملائم لإدارة أعمالهم، ولتمكينهم من الوصول بسهولة إلى الثروات المادية والإنسانية الموجودة بالمناطق التى تعمل فى خدمتهم. بلغة أخرى، أن كل ما سيستفيد منه سكان الشرق الأوسط سيئول فى النهاية إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها. وقد ذكرت الوثائق الداخلية هذه الحقائق كلها، بمنتهى الوضوح. . وبدون تكلف، وبلهجة خشنة للغاية.

إن الاقتباسات، التى استشهدنا بها فى الفقرتين الأخيرتين(١٧)، تخصان أمريكا اللاتينية، التى كانت بعيدة كل البعد، فى ذلك الوقت، عن أى تدخل سوڤييتى، كما كان الحال مع الشرق الأوسط. وبالرغم من أن السياسات الأمريكية وقعت، بعد ذلك، فى حبائل الحرب الباردة، إلا أن الدافع الأساسى ظل كما هو، حتى بعد الحرب الباردة، اللهم إلا بعض المراجعات التكتيكية. . ومرة أخرى، نجد أنفسنا بصدد معلومات مهمة لفهم عملية السلام.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على تطور الأحداث بعد سقوط برلين فى نوڤمبر ١٩٨٩م، والذى انتهت به الحرب الباردة، فسيتبين لنا التغير الطفيف الذى طرأ على السياسة الأمريكية. فبعد سقوط السور مباشرة، سارعت الولايات المتحدة فى احتلال پنما، والذى قتلت من خلاله مئات أو ربما آلاف المدنيين، وأقامت حكومة من رجال البنوك، ورجال الأعمال، وتجار المخدرات. بل أعلنت الڤيتو على قرارين لمجلس الأمن، يشجبان الاعتداء الأمريكى، وكذلك تجاهلت استنكار «منظمة الولايات الأمريكية» و«جماعة الديموقراطيات الثمانى بأمريكا اللاتينية»، التى أخرجت پنما من الجماعة، لكونها واقعة تحت سيطرة عسكرية. وكذلك، تجاهلت الاحتجاجات الجماهيرية فى داخل پنما، بما فيها لجنة حقوق الإنسان التابعة لحكومة العرائس المتحركة، والتى ظلت لسنوات عديدة تشجب «وضع الاحتلال من قبل جيش أجنبى»، مستنكرة التجاهل الأمريكى الواضح لحقوق الإنسان(١٨).

وبنفس المعايير وبنفس الطريقة، تعاملت واشنطن مع الشرق الأوسط. فبعد انتهاء الحرب الباردة أيضًا، أعلنت واشنطن الڤيتو على قرار مجلس الأمن الذى استنكر الممارسات الإسرائيلية المشينة فى الأراضى المحتلة، كما أعلنت الڤيتو (بمشاركة إسرائيل وحدها) على قرارين للجمعية العامة، يطالبان جميع الدول باحترام القانون الدولى بخصوص أمرين: الأول يتعلق باستنكار المعونة العسكرية الأمريكية للقوى الإرهابية التى تهاجم نيكاراجوا[١٩]، والثانى يتعلق بالعقوبات الاقتصادية غير الشرعية ضد نيكاراجوا. كما صوتت الولايات المتحدة مع إسرائيل، ومعهما الدومينيكان، ضد قرار يعارض ضم الأراضى بالقوة (١٥١-٣). وكان هذا القرار يطالب بالتسوية الديپلوماسية للصراع العربى الإسرائيلى، بحدود معترف بها وضمانات أمنية، بنص قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، ومبدأ حق تقرير المصير بالنسبة إلى إسرائيل وإلى الفلسطينيين، الأمر الذى لم يوافق عليه - وهو أن يحدد الفلسطينيون مصائرهم - الدولتان الرافضتان: إسرائيل والولايات المتحدة. وسأعود إلى تحليل خلفية هذا الرفض فيما بعد.

لقد انتهت الحرب الباردة، ولكن الموقف الأمريكى-الإسرائيلى تجاه القانون الدولى لم ينته بعد، فظلت القوة هى المقابل للديپلوماسية، ولحقوق الإنسان، وللأمم المتحدة[٢٠]. لقد وصل الازدراء الأمريكى-الإسرائيلى للقانون الدولى إلى أوجه، لدرجة أنه فى خلال الجدل الدائر حول پنما، قام السفير الأمريكى بإعلام مجلس الأمن أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة «للدفاع عن مصالحنا» دون أن يثير ذلك أى تعليق![٢١].

لقد كان احتلال پنما عاديًا، باستثناء أمرين جديدين. أما **الأمر الأول**، فإن الاحتلال لم يكن فى إطار «الدفاع عن النفس ضد الروس»، لأن روسيا لم تعد تمثل تهديدًا، كما كان من قبل، وإنما كان الاحتلال فى إطار القبض على المجرم «نورييجا»، وهو نفس المجرم الذى كان معترفًا بجرائمه حينما كان محسوبًا من ضمن قائمة مرتبات وكالة المخابرات المركزية، ولكنه صار مجرمًا أصيلاً حينما بدأ ينتهج نهجًا مستقلاً عن الولايات المتحدة، ممتنعًا عن التعاون بالصورة الكافية مع الحرب الأمريكية ضد نيكاراجوا. أما **الأمر الثانى**، فيبينه نائب وزير الخارجية السابق «إليوت آبرامز» قائلاً: إنه مع زوال الردع السوفيتى، أصبحت الولايات

المتحدة أكثر استعداداً وقدرة على «استخدام القوة» للوصول إلى أهدافها، الأمر الذى نوقش كثيراً فى السابق من قبل محللى السياسة الأمريكية، بينما لم يحظ بأى اهتمام من قبل العالم الثالث[٢٢]. خلاصة الأمر، أن السياسات الأمريكية استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، كما كانت من قبل، ولكن هذه المرة فى ظل ذرائع جديدة وقيود أقل، مما انعكس جليّا على منطقة الشرق الأوسط.

وقد استغل الرئيس چورچ بوش مناسبة احتلال پنما، ليعلن استمراره فى مساعدة صديقه وحليفه «صدام حسين». وبعدها مباشرة، قدم البيت الأبيض طلبه السنوى، بخصوص ميزانية الپنتاجون، إلى الكونجرس. ولم يتغير الطلب، باستثناء التبريرات والذرائع الجديدة. ففى «الحقبة الجديدة»، نصت صيغة الطلب على الآتى: «إن طلباتنا المتزايدة لاستخدام القوات العسكرية لن تكون بالضرورة متعلقة بالاتحاد السوڤييتى، ولكن من المحتمل أن تكون متعلقة بالعالم الثالث» – نفس الصيغة التى كانت تُقال من قبل، لكن هذه المرة بدون استحضار التهديد السوڤييتى. وكذلك رأت الصيغة أن تسهم الميزانية فى تقوية «قاعدة الدفاع الصناعية» (بما يعنى الصناعة عالية التقنية)، وفى خلق حوافز ودوافع «للاستثمار فى تجهيزات جديدة، وكذلك فى البحث والتنمية»، مع الحفاظ على الدعم الشعبى، ولكن لن يكون كل ذلك فى سبيل دحض التهديد السوڤييتى، الذى لم يعد موجوداً، وإنما سيكون فى سبيل تطويق ومواجهة «التخصص التكنولوچى المتصاعد» فى العالم الثالث–الذى كانت الولايات المتحدة تسعى فى تطويره من خلال بيعها للأسلحة المتميزة الدقيقة، فى ظل الحماس المتصاعد المتوهج بعد حرب الخليج. وكذلك، كان لا بد من الاحتفاظ بقوات التدخل العسكرى، التى ما زالت تستهدف الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، لحيوية المنطقة التى يعتمد عليها العالم الحر فى جلب النفط، حيث أدت «المخاطر المصوبة تجاه مصالحنا» إلى التحامنا فى اشتباكات عسكرية مباشرة، التى «لم يعد باستطاعتنا أن نضعها على أعتاب باب الكريملن». «نحن نتوقع فى المستقبل، أن تشحذ هذه المخاطر غير السوڤييتية على مصالحنا مزيداً من الاهتمام»[٢٣]. والحق يقال، إن «المخاطر على مصالحنا» كانت دائمًا تتمثل فى القومية المحلية، وهو أمر معترف به داخليّا، ومعلن عنه فى بعض الأحيان.

ولم تكن هذه المخاطر موجودة على أعتاب الباب العراقى. ففى ذلك الوقت (مارس ١٩٩٠م)، كان صدام حسين صديقًا حميمًا وشريكًا اقتصاديًا، وظل كذلك حتى شهر أغسطس، عندما ارتكب أول جريمة: مخالفة الأوامر. ففقد على أثرها وضع «المعتدل»، وهو لم يفقد هذا الوضع حينما قتل الأكراد بالغاز، واعتقل المنشقين عنه.. إنها قصة مكررة لنورييجا وآخرين غيره.

على كل حال، فإنه مع سقوط سور برلين، كان معروفًا بأن الخطر الحقيقى على مصالحنا يتمثل فى مصالح القوميات الأخرى. وكان من الآثار الحميدة لانتهاء الحرب الباردة، انقشاع السحب، ومن ثم ظهور الحقيقة بصورة أكثر وضوحًا (٢٤).

ولنعطى نظرة أكثر قربًا إلى الشرق الأوسط، وكيفية وضعه فى إطار الصورة العامة. إن النظرة تجاه الشرق الأوسط على كونه «أعظم هبة مادية للتاريخ» ظلت موجودة. ولذا كانت الأولوية، وما زالت، تتمثل فى ضمان السيطرة الأمريكية على أثرى وأرخص الاحتياطيات/ المخزونات النفطية فى العالم. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تم طرد فرنسا من الشرق الأوسط، انطلاقًا من حجة شرعية لافتة للانتباه، تقول: إن فرنسا كانت من الدول الأعداء، لكونها أُحتلت من قبل ألمانيا!. أما بريطانيا، فقد سُمح لها بدور مدعم. وكما قال أحد رجال الدولة القدامى فى إدارة كنيدى: إن بريطانيا يمكن «أن تكون «ملازمًا» لنا (الكلمة المتحضرة لها شريك)» (٢٥). ولقد فضلت بريطانيا الاستماع إلى الكلمة المتحضرة، بالرغم من إدراك الدبلوماسيين البريطانيين أن بلادهم، بانتهاء الحرب، لن يتعدى وضعها «شريكًا صغيراً فى فضاء القوة الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة». وكما أوضح «إرنست بيڤن» وزير الخارجية البريطانى، معلنًا عن ضجره فى مناقشة مغلقة، أن الولايات المتحدة كانت تمارس «سياسة القوة بدون إحساس بأدنى ذنب»، متجاهلة عن قصد «دوائر التأثير» التقليدية(٢٦). وقد أظهرت مستندات مكتب الشئون الخارجية بعض الأوهام حول «الإمبريالية الاقتصادية لمصالح التجارة الأمريكية، والتى تعمل بمنتهى النشاط تحت عباءة العالمية الخيرة»، والتى «تحاول بكل قوتها إخراجنا من اللعبة». إن الأمريكيين يعتقدون بأن «الولايات المتحدة تقف من أجل شىء ما فى هذا العالم» قالها وزير الداخلية البريطانى فى مكتب الشئون الخارجية أمام زملائه الوزراء فى الحكومة البريطانية، ويكمل قائلاً: «شىء

يحتاجه العالم، شيء سوف يحبه العالم، شيء سيأخذه العالم فى نهاية المطاف، سواء رغب فيه أم لم يرغب فيه»(٢٧).

ومن أجل أخذ الزمام فى إدارة الشرق الأوسط والسيطرة عليه، أخذت الولايات المتحدة الهيكل الأساسى للنظام الذى كانت بريطانيا تسير على منهاجه فى يوم من الأيام. وبمقتضى هذا النظام، كانت تسند الإدارة المحلية إلى «واجهة عربية»، مع عملية «امتصاص» للمستعمرات، «مغلفة بخيالات وابتكارات دستورية مثل ابتكار الحماية، وابتكار الحكومة العازلة، وهلم جرا» (لورد «كورزون» واللجنة الشرقية، ١٩١٧-١٩١٨م). أما الواجهة العربية، فهى لا تأخذ سوى «الشكل الخارجى للسيادة»، كما قال العضو المفوض العالى لفلسطين والأردن، موضحًا الخطوات التى اتخذت لتجنب طلب الأمم المتحدة إنهاء الاستعمار فى عام ١٩٤٦م. ولكن «چون فوستر دالاس» حذر - فى أثناء اقتباسه للنظام البريطانى - من التعرض لخطر «فقدان السيطرة» (٢٨).

إن المفهوم يعتبر إلى حد ما تقليديًا. فقد كانت نفس هذه الأفكار مصاحبة للسياسة الأمريكية فى العالم الغربى، ولسياسة الاتحاد السوفييتى فى شرقى أوروبا، ولسياسة جنوب أفريقيا فى فترة البانتوستان، وللسياسة الأمريكية والإسرائيلية فى عملية السلام الحالية. حتى المستعمرات الكاملة مثل الهند، التى كان يحكمها «الراج»، كانت أيضًا تُدار بنفس الطريقة، من خلال الواجهة المحلية.

والواجهة لا بد أن تكون فى حاجة إلى الاعتماد على الغير، ومن ثم يجب أن تكون تلك الواجهة ضعيفة. وفى الشرق الأوسط، تعتبر العائلات الديكتاتورية هى النموذج المفضل والمحبب. وبغض النظر عن سلوكياتها الوحشية وغير الآدمية، إلا أنها تحظى بشرف واحترام، ما دامت تخدم مصالح الولايات المتحدة، وتحافظ على توجيه وتوصيل تدفق الأرباح إلى الولايات المتحدة، وإلى شريكها البريطانى، وإلى شركات الطاقة التى يمتلكونها، وإلى مشاريع أخرى تم الاتفاق عليها. فإذا قامت هذه العائلات بمهمتها على أكمل وجه، فستكون مكافأتها الضخمة من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى من المفترض أنه لا يعرف شيئًا عما تفعله هذه العائلات. ولمزيد من التوضيح، «فإن حجم الدولارات الأمريكية التى تتدفق من

الخزانة الأمريكية إلى منتجى النفط العرب قلل من حجم المعونة الأمريكية إلى إسرائيل من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٣م»، كما قال«ديان كونز» المؤرخ الاقتصادى بجامعة «ييل» ، بالرغم من أن التبرعات الأمريكية، المعتمدة على التلاعب مع الضرائب، يمكن تفسيرها كهدية من دافع الضرائب إلى شركات النفط. وبالمقارنة، فإنه حتى قبل عام ١٩٦٧م، كانت إسرائيل تحظى بنصيب الأسد فى المعونة الأمريكية، وكان هذا النصيب يمثل ركنًا أساسيًا من رأس المال غير المسبوق، الذى كانت تتلقاه إسرائيل من الخارج، والذى كان يشكل معظم استثماراتها، كما زعم «ناداف صفران» المتخصص فى قضايا الشرق الأوسط بجامعة هارڤارد. ويقدر «كونز» «التحويلات الأمريكية الخاصة إلى إسرائيل» (معظمها يتم خصمه من الضرائب فهى بمثابة معونة أمريكية) بحوالى ٣٥٪ من الميزانية السنوية لإسرائيل فى خمسينيات القرن العشرين. وقد تزايدت هذه النسبة بشكل كبير، على مر السنوات اللاحقة[٢٩].

بعد ١٩٧٣م، تطلب الصعود الوقتى لأسعار النفط إعادة الدولارات النفطية إلى الخزانة الأمريكية من خلال مبيعات الأسلحة، والمشاريع الإنشائية، ومشاريع أخرى. وكان هذا أحد الأسباب وراء عدم معارضة الولايات المتحدة لصعود أسعار النفط. سبب آخر تمثل فى الصعود غير العادى فى أرباح شركات النفط الأمريكية (مع صعود أسعار منتجات أخرى، من ضمنها الصادرات الأمريكية الأساسية). هذه العوامل أدت بدورها إلى فائض فى الميزان التجارى للولايات المتحدة مع أعضاء «أوپيك» الشرق الأوسط (منظمة الدول المصدرة للبترول) على أرضية تجارية متوازنة، فى فترة ما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥م، كما أدت إلى أرباح هائلة للشركات الأمريكية، وتدفق بلايين الدولارات السعودية إلى الخزانة الأمريكية[٣٠].

وحيث إن الواجهة العربية تتسم بالضعف والطاعة، كما قلنا سالفًا ، فإنها ستكون بصدد مشكلة كبيرة، وهى: تهديد القلاقل الجماهيرية الداخلية التى صارت مقتنعة بفكرة ضرورة وحتمية استفادتها من ثروات المنطقة. ومن ثم، فلا بد من حماية الواجهة من تلك «القومية الراديكالية»، الأمر الذى يتطلب قوى إقليمية تتدخل بالقوة، بمعنى آخر «رجال شرطة (محليين) مستعدين للضرب»، كما كانت

تصفهم إدارة نيكسون. وتكون هذه القوى الإقليمية، كما يُفضل، غير عربية: إيران (فى ظل الشاه)، تركيا، إسرائيل، پاكستان. ومن المتوقع، ومن المفهوم، أن تبقى مراكز الشرطة فى واشنطن، بينما يمكن للملازم (بريطانيا) المشاركة فى تحمل المسئولية. وكما وضح المؤرخ العسكرى البريطانى «جون كيجان»، حينما شاركت بريطانيا الولايات المتحدة فى حرب الخليج، أن البريطانيين: لديهم «شخصية قومية صلدة»، وتقليد جدير بالاحترام، فهم «معتادون، على مر قرنين من الزمان، على ركوب البحار والانتقال عبر بعثات عسكرية، لمحاربة الأفريقيين، والصينيين، والهنود، والعرب. إنه شىء صار معتادًا ومقبولاً لدى البريطانيين»، وها هى المهمة الجديدة «تدق أجراسًا إمپريالية شبيهة جدًا بالنسبة إلى البريطانيين»، الذين طالما تفهموا أهمية «الاحتفاظ بحقهم فى قصف الزنوج»، كما ذكر رجل الدولة البريطانى المشهور «لويد چورچ» (٣١).

إن الحقوق تعطى حسب الدور الذى يلعبه الفاعلون فى النظام. أما الولايات المتحدة، فهى تمتلك حقوقًا معروفة، وبريطانيا كذلك، ما دامت «تتصرف كملازم لنا» (وليس كما فعلت فى عام ١٩٥٦م، حينما شنت هجومًا على مصر بدون أخذ الإذن، فتم طردها على الفور). باختصار، أن رجال الشرطة الإقليميين والواجهة العربية لديهم كل الحقوق، ما داموا يؤدون وظائفهم بهمة. أما أولئك الذين لا يسهمون فى تدعيم نظام القوة، فإنهم لا يمتلكون أية حقوق: الأكراد، ساكنى العشوائيات فى القاهرة، وغيرهم، من ضمنهم الفلسطينيون، الذين يمتلكون حقوقًا سلبية؛ لأن معاناتهم تسبب حالة من عدم الاستقرار. هذه الحقائق البسيطة توضح قدرًا كبيرًا حول السياسات الأمريكية فى المنطقة، بما فيها عملية السلام.

وقد ألقى المثقف «إيرڤينج كريستول» - ذو التوجهات المحافظة الجديدة - الضوء على بعض هذه الأمور، مشيرًا أن «الشعوب غير المهمة، مثلها مثل الناس غير المهمة، يمكنها أن تتوهم بسرعة بأنها مهمة»، الأمر الذى يجب نزعه بالقوة من عقولهم التقليدية: «فى الحقيقة، أن أيام «ديپلوماسية سفينة الحرب» لن تنتهى أبدًا ... إن سفن الحرب ضرورة بالنسبة لحفظ النظام الدولى كما تكون سيارات الشرطة ضرورة لحفظ النظام المحلى» (٣٢). لقد تصاعد غضب «كريستول» بعدما قام الشرق الأوسط بذلك التغير المفاجئ المحدث، عندما لم يبالوا برفع أسعار

النفط، متخطين بذلك أوامر الحاكم الأعلى. ولم يكن «كريستول» وحده الذى قدم حلولاً فى كيفية التعامل مع العاصين المتمردين، ولكن كان هناك أيضًا «والتر لاكور» . . وهو أيضًا مثقف بارز داخل أمريكا . وقد قدم حجته بناء على الآتى: أن نفط الشرق الأوسط «يمكن تدويله، ليس لصالح بعض شركات النفط، وإنما لصالح بقية البشرية»(٣٣) . فإذا لم تر الشعوب غير المهمة عدالة وخيرية هذه العملية، فيمكننا حينئذ إرسال سفننا الحربية.

ولكن «لاكور» لم يقترح نفس الحل بالنسبة إلى الغرب، فهو لم يقترح تدويل الثروات الصناعية والزراعية فى الغرب «ليس لصالح بعض الشركات، ولكن لصالح بقية البشرية»، بالرغم أنه «مع نهاية عام ١٩٧٣م، وصل ثمن الصادرات لطن القمح الأمريكى إلى ثلاثة أضعاف العام السابق»، وهو مثل حى لتوضيح التصاعد المفزع لأسعار المنتجات، الذى سبق أو صاحب تصاعد أسعار النفط(٣٤) . وعلى أولئك الذين يرون تناقضًا أو تضاربًا أن يتم تذكيرهم - ببساطة - بالفارق الجوهرى بين من هو مهم ومن هو عديم الأهمية.

والفلسطينيون ليسوا فقط «أناسًا عديمى الأهمية»، بل هم فى الدرك الأسفل؛ لأنهم يتدخلون فى برامج ومخططات أكثر الناس «أهمية» فى العالم: النخبة الأمريكية واليهود الإسرائيليون (ما داموا يحتفظون بوضعهم ومكانتهم). «والفلسطينيون العرب هم ناس يلدون وينزفون دماءً، ثم يروجون مأساتهم إعلاميًا»، كما قالت «روث ويس» فى مجلة «اللجنة الأمريكية اليهودية»، وهى مجلة رفيعة المستوى ذات انتماءات محافظة جديدة. وتكمل قائلة: إن ذلك «يمثل المفتاح الحقيقى لنجاح الاستراتيچية العربية» فى إلقاء اليهود فى البحر، فى ظل إحياء المفهوم النازى «لمكان العيش» . وقد كانت «ويس» حينذاك أستاذة فى جامعة «ماك جيل» ، ثم انتقلت إلى هارڤارد حيث منحت كرسيًا على يد «مارتين پيريتس» الذى نصح إسرائيل فى ليلة غزوها للبنان فى ١٩٨٢م، بإلحاق «هزيمة عسكرية حاسمة» بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتى «سوف توضح للفلسطينيين فى الضفة الغربية بأن كفاحهم من أجل دولة مستقلة قد لقى تراجعًا لسنوات عديدة». وبعد ذلك «سيتحول الفلسطينيون إلى شعب مقهور، مثل الأكراد والأفغان»، وسيتم حل المشكلة الفلسطينية التى «بدأت فى بعث الملل»(٣٥) .

لا نستطيع أن نتفهم عملية السلام تفهمًا كاملاً بدون وضع الوسط الثقافى، الذى خرجت منه عملية السلام، فى حيز الاعتبار. والوسط الثقافى لا يمثله فقط فكر المثقفين الغربيين المشهورين، وإنما يمثله أيضًا - وبدرجة أكثر أهمية - حقيقة مرورهم مرور الكرام بدون أدنى تعليق أو تحفظ، وكأن ما يقولونه يدخل فى نطاق الطبيعى أو العادى، إلا أن تغيير بعض الأسماء يمكن أن يستخرج ردود أفعال مختلفة (٣٦).

يفسر المفهوم الاستراتيچى العام الإصرار الشديد على إيجاد الجهاز الضخم المسئول عن تدخلات عسكرية ضخمة تستهدف الشرق الأوسط، الأمر الذى أوجد قواعد عسكرية ممتدة من المحيط الهادى إلى الهندى إلى الآزور. ولقد أدى كشف العلاقات الاستعمارية إلى إقامة تعديلات فى داخل النظام، إلا أنها ليست بهذا العمق الذى يمكننا توقعه. فهناك دراسة، أعدها الكونجرس فى ١٩٩٢م، اكتشفت قيام واشنطن، أو سعيها للقيام، بـ «اتفاقيات تدخل» مع حوالى أربعين دولة (إسرائيل على رأسهم)، كوسيلة تدخل أرخص من القواعد الأجنبية. فمع الفيليپين، أقامت الولايات المتحدة مثل هذه الاتفاقيات، بعد غلقها للقواعد العسكرية هناك، حيث أعلن الأدميرال «تشارلز لارسون» أن «الفيليپين يمكن استخدامها كدرجة أو كمنصة للعمليات العسكرية الأمريكية، إذا بادرت الولايات المتحدة بالتدخل فى تلك المناطق» (كوريا والشرق الأوسط، حيث نجد هناك «الصراعات المخمرة»). وقد عبر وزير الدفاع الفيليپينى عن مخاوفه قائلاً: إن الفيليپين «قد تنزلق إلى حرب فى الشرق الأوسط»، نتيجة لتلك الاتفاقيات(٣٧).

وبالمثل، أدت نهاية الحرب الباردة إلى تعديلات تكتيكية. ففى ذروة صراعات الحرب الباردة عام ١٩٨٠م، قام «روبرت كومير» - وهو مهندس «قوة التعبئة السريعة» للرئيس چيمى كارتر - بالإدلاء أمام الكونجرس بأن الاستخدام الحقيقى لهذه القوة ليس هدفها مقاومة هجوم سوڤييتى (وهو غير مقبول)، وإنما هدفها التعامل مع التمرد المحلى والإقليمى («القومية الراديكالية»). وفى لحظة حرجة مماثلة، فى ١٩٥٨م، أخبر وزير الداخلية «چون فوستر دالاس» مجلس الأمن القومى أن الولايات المتحدة تواجه ثلاث أزمات على صعيد سياستها

الخارجية: إندونيسيا، شمال أفريقيا، والشرق الأوسط (كلها إسلامية). وأضاف أن الدور السوفييتي ليس مندرجًا في أي من هذه الأزمات، إلا أن الرئيس أيزنهاور «استثنى بقوة» بعض الدول التي يمكن أن تكون عاملة بالوكالة لحساب السوفييت.

وكان الخطر الأعظم في إندونيسيا يتمثل في الديموقراطية، كما كان في إيطاليا عام ١٩٤٨م وفيما بعد: التخوف من «عدم تمكن الوسائل الديموقراطية الانتخابية من ضرب الشيوعيين» ومن ثم كان لا بد «التخلص» من الديموقراطية. وقد تم بالفعل تحقيق ذلك في السنوات التالية، وبكل نجاح، من خلال ذبح حوالي نصف مليون إندونيسي ـ معظمهم من الفلاحين غير المالكين - مما يظهر لمحة عن الحضارة الغربية، وهي لمحة قد تم نسيانها بالتأكيد. وفي أفريقيا الشمالية، تمثلت المشكلة في الكفاح المناهض للاستعمار، والذي تعارض مع مقصد الولايات المتحدة، في أن تندمج «دول أفريقيا الشمالية تحت الوصاية الفرنسية، في علاقات شراكة وصداقة، ستكون حصنًا وحماية لدولة فرنسية قوية» (وهي نفس «الوظيفة» التي كانت المستعمرات القديمة ملزمة بأدائها من أجل «رفاهية النظام الرأسمالي العالمي» عامة). وأخيراً، تمثل الخطر في الشرق الأوسط في «القومية الراديكالية». وكما هو ملاحظ، فإن النقاط الأساسية يتم تعريفها الآن، على الملأ[٣٨].

عمل النظام بنجاح لمدة نصف قرن، فلم يشهد سعر النفط تغيرات كبيرة في الخمسين عامًا الماضية، محققًا أدنى المستويات في عام ١٩٩٥م[٤٠]. وهنا يجب الإشارة إلى نقطتين في غاية الأهمية، أولاً: أن الولايات المتحدة لا تريد تدني أسعار النفط؛ لأنه سيؤدي إلى تدني الأرباح في شركات الطاقة - والتي يتمركز معظمها في الولايات المتحدة - ومن ثم إلى ضرب الأسواق المهمة في مجالات السلاح، والتشييد، وغيرهما. وثانيًا: أن السعر الحقيقي للنفط يعتبر أعلى مما تعكسه الأسعار الرسمية، التي كثيراً ما تغفل عدة عناصر، منها بند الإنفاق على القوات العسكرية من أجل حفظ أسعار النفط في النطاق المقبول. وتبعًا لدراسة فنية قام بها مستشار بوزارة الطاقة، تبين أن الإنفاق المباشر يصل إلى دعم عام بنسبة ٣٠٪، الأمر الذي يؤكد في النهاية أن «النظرة الحالية حول رخص أسعار البنزين ما هي إلا تخيلات وأوهام»[٤١]. ومن ثم، فإن تجاهلنا

لتلك الاتفاقيات غير المعلن عنها، يجعلنا نخرج بالتقديرات المزعومة لكفاءة التجارة، والاستنتاجات الخاطئة بخصوص صحة الاقتصاد ونموه.

وبالرغم من أن النظام شهد نجاحًا كبيرًا، أدى إلى ظهور «العصر الذهبى» للدولة الرأسمالية الكبرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك كله لم يمنع من ظهور المشاكل. **فالمشكلة الأولى** تمثلت فى التمرد القومى بإيران، والذى تم قمعه على الفور بانقلاب عسكرى مدعوم من قبل الولايات المتحدة، والذى قام بإعادة الشاه إلى مكانه. وإذا أردنا التعرف على التفاصيل الكاملة لهذا الحدث، فلن نجد له أثرًا، خاصة بعد عملية التشويه الأرشيفى، على مدار ثلاثين عامًا، حول هذا الانقلاب، الأمر الذى أثار حفيظة المؤرخين بوزارة الخارجية الأمريكية ضد شخص ريجان، مما أدى بهم فى النهاية إلى إعلان استقالتهم، اعتراضًا عما يحدث. ومؤخرًا، انكشف لنا أن مستندات المخابرات المركزية الأمريكية حول الانقلاب قد تم إفسادها «بطريقة غير ملفتة» [٤١].

وتمثلت **المشكلة الثانية**، حينما قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالهجوم على مصر فى عام ١٩٥٦م. وكان هذا الهجوم غير مقبول للولايات المتحدة، مبدئيًا من حيث التوقيت، كما أشار الرئيس أيزنهاور، والذى سريعًا ما أرغم هذه الدول العاقة على الانسحاب.

وكانت هناك مشاكل أخرى مع مصر وسوريا، والتى أدت إلى محاولات كثيرة من قبل الولايات المتحدة لقلب هذه الأنظمة[٤٢]. فوزير الخارجية «دالاس» وصف الرئيس جمال عبد الناصر بـ «المتطرف الخطير». لقد كان «متعصبًا» بسبب حياديته واستقلاليته، وكان «خطيرًا» بسبب استحواذه على قلوب الجماهير بالمنطقة، الذين كانوا واقفين «على صف ناصر»، كما اعترف أيزنهاور، الذى أكمل قائلاً: إن «مشكلتنا هى أننا لدينا حملة من الكره ضدنا، ليس من قبل الحكومات ولكن من قبل الشعوب». استخلص مجلس الأمن القومى، أنه «فى أعين معظم العرب، تظهر الولايات المتحدة فى صورة المعارض لتحقيق أهداف القومية العربية. فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تسعى لحماية مصالحها النفطية بالشرق الأوسط من خلال الحفاظ على الوضع المألوف الخالى من أى تقدم، سواء كان

سياسيّا أو اقتصاديّا» . ولقد كانت مشكلة واشنطن الأساسية تتمثل فى صحة هذه الرؤية . **وكما أوضح مجلس الأمن القومى ، «إن مصالحنا الاقتصادية والثقافية بالمنطقة أدت طبيعيًا ومنطقيًا إلى توطيد العلاقات الأمريكية مع تلك العناصر العربية التى تضع إبقاءها على علاقتها مع الغرب على قمة مصالحها وأولوياتها»[٤٣] . بلغة أخرى ، أنه نتيجة لأسباب متجذرة ، وجدت الولايات المتحدة نفسها ، فى نهاية الأمر ، فى حلبة تصادم مع القومية المستقلة فى الشرق الأوسط ، كما هو الحال فى بقية العالم الثالث .**

ولقد تأججت هذه المشاكل كلها ، ووصلت إلى الذروة فى شهور لاحقة ، فى يوليو ١٩٥٨م ، حينما حدث انقلاب عسكرى بالعراق ، لاغيًا بالقوة النظام العميل للبريطانيين . طبعًا . . أعطت ردود الأفعال الأمريكية والبريطانية صورة واضحة لمصالح ومقاصد الدولتين ، كما أنها وفرت خلفية ممهدة لما حدث فى ١٩٩٠م ، حينما قامت العراق بغزو الكويت ، مما كان له أثر كبير على عملية السلام ، والذى سأعود إليه فيما بعد .

فبعد انقلاب العراق ، قامت الولايات المتحدة ، على الفور ، بإنزال قواتها البحرية على شواطئ لبنان ، وأصدرت أمرًا رئاسيًا يقضى بإعداد «كل ما يلزم لمنع أى قوى غير صديقة من اقتحام الكويت» (ما أكده أيزنهاور) . وقد أشار «وليام كوانت» العالم المتخصص فى الشرق الأوسط ، والذى لديه أيضًا خلفية عن جهاز الأمن القومى ، إلى كلام أيزنهاور على كونه مرجعية لاستخدام الأسلحة النووية . وقام وزير الخارجية البريطانى «سيلوين لويد» بالسفر حينذاك إلى واشنطن لأخذ المشورة . فتلقى النصيحة التالية ، وهى : أن تضمن بريطانيا للكويت استقلالاً اسميًا ، بينما تحتفظ فى نفس الوقت بوضعها الاستعمارى . البديل الوحيد الذى طُرح تمثل فى احتلال بريطانى سريع للكويت ، والذى سرعان ما رُفض لكونه يحمل فى طياته فرصًا أكبر لردود أفعال قومية ، سواء فى الكويت أو فى خارجها . ولكن فى نفس الوقت ، كانت بريطانيا فى حاجة إلى إعداد نفسها «للتدخل بشراسة» فى حالة حدوث أى خطأ ، وبغض النظر «عمن يتسبب فى وقوع الخطأ» - القوميون الكويتيون ، على سبيل المثال . وقد اتخذت واشنطن نفس الوضع تجاه

السعودية وإمارات الخليج الفارسى، موقنة ومؤمنة بأنه «على حساب كل شىء، لا بد من وضع هذه الحقول النفطية (فى الكويت، السعودية، البحرين، وقطر) فى الأيدى الغربية»، كما أخبر «لويد» لندن من خلال برقيته(٤٤).

وكانت الكويت من نصيب بريطانيا. أما الولايات المتحدة - الشريك الأول - فكانت مسئولة عن باقى الدول فى منطقة الشرق الأوسط. وكانت واشنطن معترفة بضرورة اعتماد الاقتصاد البريطانى، وبشدة، على ثراء المنطقة، ومن ثم رأت ضرورة استعدادها «لمساندة أو مساعدة، إذا استلزم الأمر، البريطانيين فى استخدام القوة للاحتفاظ بالسيطرة على الكويت وعلى الخليج الفارسى»(٤٥). وفى عام ١٩٩٠م حدث تغير كبير، حيث انتقلت سلطات أكبر من الأيدى البريطانية إلى الأيدى الأمريكية.

من المهم أن نأخذ المصطلحات الفنية فى الاعتبار: فهدف الولايات المتحدة وبريطانيا تمثل أساسًا فى الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المنتجة للنفط، وليس الدفاع عنها. وبينما كان الخطر المعلن هو الخطر السوفييتى إلا أن المستندات الداخلية كانت توحى بغير ذلك. فالخطر الحقيقى فى المنطقة كان يتمثل فى القومية الراديكالية.

وفى يناير ١٩٥٨م، ذهب مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى الخلاصة التالية: إن «الملازم المنطقى» ضد المعارضة القومية العربية المتصاعدة يمكن أن يتمثل فى تأييد إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط، التى تؤيد الغرب بشدة»(٤٦). وبالرغم مما يبدو لنا من مغالاة حول هذا الأمر، إلا أنه يؤكد لنا الخط العام للتحليل الاستراتيجى، الذى يُعرف القومية المحلية كتهديد يأتى فى المرتبة الأولى، كما هو الأمر فى العالم الثالث بأسره-وخاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا(٤٧). وكذلك أكد تحليل مجلس الأمن القومى ما ذهب إليه فريق الأركان فى عام ١٩٤٨م، الذى كان منبهراً بقوة الجيش الإسرائيلى، والذى اقترح بأن تكون إسرائيل هى القاعدة المناسبة للقوة الإسرائيلية فى المنطقة، بعد تركيا.

لقد أدى تجاهلنا للسجلات الداخلية، وتجاهلنا لتوقيت الأحداث، وتجاهلنا للتشابه بين السياسات فى مختلف دول العالم، إلى الإخفاق فى قراءة قوة دفعها

الحقيقية، ومن ثم الخروج بتفسيرات مريبة ومشكوك فيها، حول التطورات الحالية. وكانت إحدى القراءات النمطية، أن «الصراع العربى-الإسرائيلى تم شحنه من قبل الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل باعتبارها الحليف الذى يمكن أن تعتمد عليه ضد بعض الأنظمة العربية التى كان الاتحاد السوفييتى يساندها». لقد أخذت هذه العبارة من تحليل إسرائيلى «ما بعد صهيونى»، معروف بلهجته النقدية اللاذعة للتفسيرات النمطية، إلا أنه فى هذه الحالة لم يكن ناقداً بالصورة المتوقعة. صحيح أن هذه العبارة ليست خاطئة حرفيّا، إلا أنها تحمل فى طياتها ما يُساء فهمه، وما يساء تقديره [٤٨]. نرى مثلاً أن تأييد «رجال الشرطة المحليين المستعدين للضرب» - إسرائيل، جنوب أفريقيا، وغيرهما- كان ينظر إليه دائمًا «كلازمة منطقية» لمعارضة القومية المحلية فى المناطق الخدمية (المناطق التى تخدم مصالح الولايات المتحدة). عادة ما تتجه الدول المعرضة للخضوع أو الهجوم عليها إلى الاتحاد السوفييتى لمعاونتها، وفى بعض الأحيان للحصول على استقلالها، بنفس الطريقة التى توجهت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة فى أفغانستان إلى الولايات المتحدة للحصول على تأييدها ضد العدوان السوفييتى. ومن ثم، فعلينا الاحتراس جيداً من خلط السبب مع النتائج، أو إساءة تفسير تطور ما يتعلق بالحرب الباردة.

ما أراه أكثر دقة، فى رأيى الشخصى، هو تفسير الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، الچنرال «شلومو جازيت»، حيث كتب بعد انهيار الاتحاد السوفييتى قائلاً: إن مهمة إسرائيل الأساسية لم تتغير على الإطلاق، فهى باقية على أهميتها وضروريتها الحاسمة. فموقعها فى مركز الشرق الأوسط العربى المسلم يقدر لها بأن تكون حارسًا للاستقرار فى جميع الدول المحيطة بها. (دورها) يتمثل فى حماية الأنظمة القائمة: من خلال منع أو وقف العمليات الراديكالية، ومنع توسع أى حماس أصولى دينى [٤٩].

إن التحمس الدينى لا يمثل أى مشكلة ما دام يتواجد فى إطار منضبط (كما فى السعودية، أفغانستان، أو حتى الولايات المتحدة نفسها التى تظهر فى أعلى قائمة الحماس الأصولى الدينى)، ولكنها تصير «قومية راديكالية» غير مقبولة، إذا تخطت

الحدود، سواء طلبت الدعم الخارجى أم لا . من خلال هذه الأسس الموثقة بالمستندات والسجلات التاريخية، يمكننا فهم الطابع المنهجى للسياسة الأمريكية، وحتمية استمراره، حتى بعد خروج الاتحاد السوفييتى من الساحة .

منذ أربعين عامًا ، كان هناك تخوف من انتقال العدوى الناصرية إلى أنحاء المنطقة العربية، لقد وصلت حدة التخوف - فى بداية الستينيات - إلى الاعتقاد بأن هذه العدوى يمكن أن تصيب المملكة السعودية نفسها . إلا أن الانتصار العسكرى الإسرائيلى فى ١٩٦٧م حول كل هذه التخوفات إلى خبر كان، جاعلاً إسرائيل تحظى بوضع «امتياز استراتيجى» ، وكذلك مروجًا لها فى وسط المثقفين الأمريكيين، الذين كانوا منبهرين بذلك الاستخدام الفعّال للقوة ضد أناس غارقين فى «أوهام وخيالات العظمة» - وهو لم يكن موضوعًا بسيطًا خاصة فى ظل تلك الأعوام العصيبة التى كانت واشنطن تكابدها مع ڤيتنام(٥٠) .

وكانت النتيجة متوقعة، كما هو الحال دائمًا . فقد تم ترجمة «اللازمة المنطقية» إلى أداة سياسة . . . أساسية . فكان من ضمن هذه الأداة، أن تزايد التأييد الأمريكى بغزارة، على الصعيدين الديپلوماسى والعسكرى، لدولة إسرائيل فى ١٩٧٠م، وهو تزايد متكرر لما كان يحدث دائمًا . ومن هنا، كان تمكن إسرائيل من ردع أى تدخل سورى فى الأردن يهدف إلى تأييد الفلسطينيين، حيث كانت الولايات المتحدة ترى أن أى إمكانية للتدخل سوف تهدد الواجهة العربية . **ومع بداية السبعينيات، بدأ هناك تحالف إسرائيلى إيرانى يظهر فى الأفق، تحالف بين دولتين كانتا تعتبران الشرطيين الأساسيين فى ظل العقيدة النيكسونية الجديدة . وقد وصف «هنرى چاكسون» - السيناتور المتخصص فى سياسات الشرق الأوسط والنفط - هذين الشريكين «كصديقين يمكن للولايات المتحدة التعويل عليهما»، حيث شاركا السعودية فى «إحباط وإخماد تلك العناصر الراديكالية غير المسئولة فى دول عربية بعينها . . . التى كان بإمكانها، إذا واتتها الفرصة، أن تشكل خطرًا كبيرًا على مصادرنا الأساسية للبترول فى الخليج الفارسى» - تلك المصادر التى احتاجتها الولايات المتحدة كاحتياطى لها، وكمساعد لها للهيمنة على العالم، وأخيرًا كدافع لإنتاج تلك الثروات الأمريكية الضخمة(٥١) . لم يكن الصراع السابق بين السعودية وبين إيران وإسرائيل إلا صراعًا تكتيكيًا، كما كانت معارضة الشاه الإيرانى للسياسات الإسرائيلية . . معارضة كلامية .**

ومع سقوط الشاه فى ١٩٧٩م، تنامت أهمية دور رجل الشرطة الإسرائيلى فى المنطقة. وبعد فشل مبعوث الرئيس كارتر، «چنرال روبرت هويسر»، فى إشعال انقلاب عسكرى بإيران، تكاتفت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، محاولين إحياء الحلف الثلاثى، مع تمويل السعودية لمبيعات الأسلحة الأمريكية، عبر إسرائيل، إلى عناصر الجيش الإيرانى، الذى كانت الأطراف الثلاثة تضع عليه أملاً كبيراً لقلب نظام الحكم الإسلامى الجديد. وقد تم التصريح بهذه الأهداف، بوضوح مطلق فى ذلك الوقت، على لسان «يورى لوبرانى» (السفير الإسرائيلى فى إيران وقت حكم الشاه) و«موشيه أرينز» (السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة فى إيران حينذاك) وآخرين غيرهما(٥٢).

وفى ذلك الوقت، كانت إسرائيل تقدم خدمات ثانوية إلى عملائها فى أفريقيا وآسيا، وفى أمريكا اللاتينية خاصة، حيث كانت واشنطن ممنوعة من تقديم أى دعم مباشر لأى من أولئك الطغاة والقتلة، حسب تشريعات الكونجرس المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن ثم، لجأ كارتر، ومن بعده الريجانيون فى الثمانينيات، إلى إسرائيل للقيام بهذه المهام الممنوعة، كجزء من الشبكة الدولية للإرهاب، والتى شملت أيضًا تايوان، وبريطانيا، والنازيين الجدد بالأرچنتين، وغيرهم... عادة فى ظل التمويل السعودى. وكان تعاون إسرائيل فى تطوير السلاح، واختباره تحت ظروف القتال، أمرًا آخر يصب فى مصلحة واشنطن، هذا إلى جانب التدريبات الثنائية الإسرائيلية الأمريكية، وعمليات التخطيط للطوارئ، وإنشاء مرافق للأسطول الأمريكى، وغيرها من الأمور التى كانت تُنفذ جميعها فى نطاق المفهوم الاستراتيچى العام، وليس فى نطاق مفهوم الحرب الباردة. ومن ثم، فإن السياسة الأمريكية استمرت بدون تغيير ملحوظ، وقد تم إقرار ذلك من خلال شهادة البنتاجون أمام الكونجرس، ومن خلال كتابات المحللين الاستراتيچيين المختصين بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ومن ضمن هذه الكتابات، التحليل الذى قدمه «دور جولد»، الزميل المقرب لـ«بنيامين نتنياهو»، واصفًا الدور الإسرائيلى بالقوة المتدخلة فى «السيناريوهات غير السوفيتية» - أى ضد «القومية الراديكالية» - ومن ثم «توسيع حيز الاختيارات الأمريكية»(٥٣).

ولننتقل إلى المستندات الديپلوماسية، والتى تُفهم بوضوح فى ظل الإطار الذى

قمنا ببنائه تدريجيّا [٥٤]. فبعد حرب١٩٦٧م، قامت الدول الكبرى بإخراج قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، كإطار أساسى للتسوية الديپلوماسية، مناديًا إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة فى مقابل اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول العربية.

وبالرغم من عدم وفرة المستندات الأرشيفية بالشكل الكامل، إلا أنه ظهر ما يكفى - من خلال تسرب تاريخ الخارجية الأمريكية، وغيره - ليدعم ويرسخ فكرة أن الولايات المتحدة فهمت قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ على كونه قرارًا يطالب بالانسحاب الإسرائيلى الكامل حتى حدود ما قبل الحرب، مع بعض التعديلات البسيطة، وقد تم إعلان هذا الموقف الأمريكى، رسميًا، فى «مشروع روجرز» عام ١٩٦٩م [٥٥]. بلغة أخرى، أن التفسير الأمريكى لقرار ٢٤٢ تلخص فى الآتى: انسحاب كامل فى مقابل سلام كامل. ولكن لا الدول العربية قبلت بالسلام الكامل، ولا إسرائيل قبلت بالانسحاب الكامل، حيث ركنت إلى «مشروع ألون» فى عام ١٩٦٨م، وهو المشروع الذى خاض تعديلات عديدة عبر السنوات التالية. أما اتفاقيات أوسلو، فقد وضعت الخطوط الأساسية لنسخة معاصرة، تخللتها تغيرات طفيفة، كلما تأرجح الوضع بين حكومات «العمل» و«الليكود» بتحالف كل منها.

ولنلاحظ معًا، أن قرار ٢٤٢ يمثل رفضًا صريحًا لأى حق فلسطينى فى تقرير المصير. وهى نقطة جديرة بالاعتبار، لكونها ستساعدنا، فيما بعد، فى فهم وإدراك عملية السلام التى تُدار تحت الرعاية الأمريكية.

إلا أن المأزق، فى اجتياز هذا القرار، تبدد تمامًا فى فبراير ١٩٧١م، عندما قبل الرئيس المصرى «أنور السادات» باقتراح «جونار يارنج» (وسيط الأمم المتحدة حينذاك)، والذى قضى بالتالى: الموافقة على السلام الكامل مع إسرائيل فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود مصر-إسرائيل قبل الحرب[٥٦]. ولكن حتى هذا الاقتراح، لم يكن إلا امتدادًا واستمرارًا لسياسة الرفض المطلق، التى تأبى أن تعطى أية حقوق، من فلسطين السابقة، لطرف من الطرفين المتنازعين. فالاقتراح، فى النهاية، لم يخرج عن نطاق العلاقات الإسرائيلية- المصرية. وقد رحبت

إسرائيل رسمياً بهذا الاقتراح، واصفة إياه بعرض حقيقى للسلام. وفى مذكراته، وصفه «إسحاق رابين» «بعلامة أساسية» على طريق السلام(٥٧).

وكان رد الفعل الإسرائيلى متضمناً فى تقرير، أعده «يوسى بيلين» من خلال مراجعته المتأنية للمستندات الحكومية الداخلية. فبعد أيام قليلة من «عرض السادات»، انعقد اجتماع رفيع المستوى، انتهى بعدم الموافقة على هذا العرض. فاقترح «أبا إيبان» موافقة مشروطة، تقضى «بانسحاب القوات الإسرائيلية من خط وقف إطلاق النار مع مصر إلى حدود آمنة ومعترف بها، يتم ترسيخها فى اتفاقية السلام»، وليست الحدود التى فرضها قرار ٢٤٢ ولا مذكرة «يارنج». أما «إسرائيل جليلى» مستشار «جولدا مائير»، فقد رفض الأمر برمته، قائلاً إن «إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧م». وقد وافق «موشيه ديان» و«إسحاق رابين» على ما قاله «جليلى»، واستطاعا بدورهما إقناع الحكومة الإسرائيلية بقبول مقولته. وفى ظل هذا الوضع، أبدت الأردن رغبتها فى التسوية، فى الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣م، من خلال «اجتماعات سرية مباشرة بين أرفع مستويات القيادة فى الأردن وإسرائيل»، ومن خلال طرق أخرى. وعلى حد زعم «بيلين»، فإن «جليلى» نفسه «لم يكن ينكر إمكانية تسوية سلمية، على أساس حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م»(٥٨).

ومن خلال تبنى صيغة «جليلى»، رفضت إسرائيل عرض السادات، مفضلة بذلك «التوسع» عن «السلام». وهاهى كلمات الچنرال (المتقاعد) «حاييم بارليف» من حزب العمل، الذى كان حاكماً حينذاك:

أعتقد أنه بإمكاننا الحصول على تسوية سلمية، اعتماداً على الحدود السابقة (قبل يونيو ١٩٦٧م). إذا كنت مقتنعاً بأن هذا هو الحد الأقصى الذى بإمكاننا الوصول إليه، فسأقول ساعتها: موافق. ولكنى أعتقد بأن هذا ليس هو الحد الأقصى. وإنما علينا الاستمرار فى الامتناع والتمهل، حتى نحصل على المزيد.

وأضاف «عزرا فايتسمان» أنه إذا كانت إسرائيل قد قبلت بقرار الأمم المتحدة ٢٤٢، كما فسرته الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى، لما استطاعت «التواجد حسب ما هى عليه الآن من المساحة، الروح، ونوعية الحياة»(٥٩). وكتب

المعلق الإسرائيلى «آموس إيلون»، بعد عشر سنوات، قائلاً: إن السادات قد تسبب بالفعل فى إحداث «ورطة» للقيادة السياسية الإسرائيلية، وذلك حينما أعلن عن رغبته فى «الدخول فى اتفاقية سلمية مع إسرائيل، وفى احترام استقلاليتها وسيادتها فى إطار (حدود آمنة ومعترف بها)»[٦٠]. وكما حدث فى الحالات الأخرى، فقد تم التغلب على هذه «الورطة» برباطة الجأش، وثبات النفس. وفى بعض الأحيان، بدا اللجوء إلى العنف أكثر مناسبة، كما حدث فى أثناء احتلال لبنان، عندما سعت إسرائيل إلى القضاء على النهج الاعتدالى لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذى كان يجسد خطراً و«كارثة حقيقية» للحكومة الإسرائيلية. فسعت إلى دفع منظمة التحرير، المتأججة بالسلاح، إلى «العودة لعهدها السابق من الإرهاب»، ومن ثم «تفويت وإبعاد خطر» المفاوضات، كما أشار المؤرخ «يهوشوا بوراث» بُعيد الاحتلال، وهو حكم يجد له تأييد على أرضيات أخرى[٦١].

لقد اختارت إسرائيل، فى عام ١٩٧١م، المواجهة العسكرية الإرهابية، ولم تختر إمكانيتها فى الاقتراب من تسوية ديبلوماسية سلمية. من الممكن أن نتجادل بشأن أهلية هذا الاختيار، ولكن فى النهاية لن نستطيع إلا القول بأن الاختيار قد تم بالفعل. وبرر «بارليف» هذا الخيار فى كلمات وجيزة: إن الاعتماد على القوة، وليس الاعتماد على الديبلوماسية، سمح لإسرائيل «الحصول على الأكثر» تحت مظلة العملية السلمية.

ومما لا شك فيه، أن عرض السادات للسلام قد وضع الولايات المتحدة فى موقف لا تحسد عليه. فبينما كان موقف مصر متمشيًا مع الموقف الرسمى الأمريكى، لم يكن الموقف الإسرائيلى متمشيًا على الإطلاق، الأمر الذى أثار جدلاً واسعًا فى داخل الإدارة الأمريكية. . . فإصرار الخارجية على الموقف السابق من ناحية، وتأييد «هنرى كيسنجر» (مستشار الأمن القومى الأمريكى) لما أسماه بالـ «مأزق» من ناحية أخرى: لا مفاوضات ولا ديپلوماسية، وإنما الاعتماد على القوة. وقد أعطى «كيسنجر» أسبابًا ومبررات فى مذكراته، ولكنها بدت فى غاية الغرابة وعدم التحضر، لدرجة أنه بإمكاننا تجنبها تمامًا (وهى يتم تجاهلها عامة فى الأدبيات العلمية المتخصصة)[٦٢]. ولم ينتظر «كيسنجر» طويلاً، فسرعان ما وصل إلى الخارجية الأمريكية، متمكنًا من إبعاد عدوه وغريمه اللدود «وليام روجرز».

وعلى هذا الأساس، قامت الولايات المتحدة، تباعًا، بتغيير رؤيتها وتفسيرها لقرار ٢٤٢، سامحة - من خلال ذلك - بانسحاب جزئى فقط، ذلك الانسحاب الذى يحدده كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، فقط. . . مما لا يثير العجب أو الاندهاش، فالقوة الأمريكية أضحت تمثل المعنى الفعّال لقرار ٢٤٢ منذ ١٩٧١م. ويعتبر هذا نقطة تحول أساسية فى ديپلوماسية الشرق الأوسط، وهى حاليًا ذات أهمية كبيرة. **فمنذ ذلك الوقت، والولايات المتحدة تسد الطريق أمام كل مبادرة ديپلوماسية معتمدة على قرار ٢٤٢، الأمر الذى عرضها هى وإسرائيل إلى عزلة ديپلوماسية كاملة.**

بل إن العزلة الأمريكية-الإسرائيلية ازدادت حدة فى منتصف السبعينيات، عندما انتقل الإجماع الدولى برمته نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. وقد اعترفت قرارات الأمم المتحدة بتلك الحقوق، وأضافتها إلى قرار ٢٤٢، ولكن فى خضم العملية الديپلوماسية، وليس فى خضم «العملية السلمية» التى تعارضها الدولة المهيمنة بشدة. وقد وصل هذا الأمر إلى مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م من خلال قرار، متضمنًا لصيغة القرار ٢٤٢، ولكن فى نفس الوقت متخليًا عن سياسة الرفض المطلق للحقوق الفلسطينية، داعيًا الآن إلى دولة فلسطينية بجانب إسرائيل. أيد العالم بأسره هذا القرار، الدول العربية الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، أوروپا، دول عدم الانحياز، والاتحاد السوڤييتى، الذى كان يمثل الاتجاه العام للديپلوماسية الدولية. وتبعًا للسفير الإسرائيلى بالأمم المتحدة «حاييم هيرتزوج»، والذى عين رئيسًا فيما بعد، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تؤيد فقط هذا المخطط، بل «أعدت» له أيضًا [٦٣].

رفضت إسرائيل حضور جلسة الأمم المتحدة. بل، إنها ردت بقصف لبنان مرة أخرى، لتقتل أكثر من خمسين قرويًا فى ظل ما أسمته الضربة «الوقائية»، مما يُتوقع أن يكون انتقامًا من ديپلوماسية الأمم المتحدة. وطبعًا. . بالمعايير الغربية، لا تعد تلك الممارسات واقعة أو مدرجة تحت «وباء الإرهاب الدولى».

وأما الولايات المتحدة، فقد استخدمت حقها فى الڤيتو بشأن القرار، الأمر الذى كررته فى ١٩٨٠م. فمنذ منتصف السبعينيات، والولايات المتحدة مصرة على منع

جميع المبادرات، سواء الآتية من قبل الأمم المتحدة، أوروبا، الدول العربية، الاتحاد السوفييتى، أو منظمة التحرير الفلسطينية، مع تصاعد حدة المنع منذ بداية الثمانينيات. وبالرغم من الفيتو الأمريكى لمجلس الأمن، إلا أن الجمعية العامة بالأمم المتحدة استمرت فى إصدار تلك القرارات فى اجتماعاتها السنوية، وسط ترحيب وتأييد واسع من ناحية، ومعارضة وازدراء أمريكى-إسرائيلى من الناحية الأخرى، وهو مشهد يتكرر فى أمور كثيرة أخرى، ولا يقتصر على الحقوق الفلسطينية. وكان آخر تصويت بخصوص هذا الأمر فى ديسمبر ١٩٩٠م(١٤٤ ـ ٢)، وهو - بالمناسبة - تاريخ فى غاية الأهمية.

والحقيقة، أن ما ذكرناه عاليًا لم يرد فى صفحات التاريخ، فقد تم تجاهله عنوة من قبل وسائل الإعلام، ودور الثقافة، ودور البحث وحوارات وأعمال المثقفين والباحثين. فتصوير الولايات المتحدة على كونها رائدة لجبهة الرفض، لا يمكن استيعابه ولا امتصاصه من قبل ثقافة الفكر أو العقل. ومن ثم، تم إعادة كتابة التاريخ - وهو أمر جدير بالاعتبار والتقدير... وقد اطلعت على ذلك التاريخ المعدل المُعاد [٦٤]. فقبل ذلك، كانت الحقائق تختفى دائمًا فى ثنايا الأدبيات المهمشة المنشقة، وقلما وجدناها فى غير ذلك.

والأمر اللافت للانتباه، بل الأكثر الغرابة، أن تُمحى هذه الحقائق من مذكرات القادة الإسرائيليين-فمثلاً يقول «موشيه ديان»، المعروف بواقعيته، فى حوار سرى، فى نوفمبر ١٩٧٦م، «هناك أمل حقيقى فى أن ترغب مصر فى سلام معنا» فى يوم من الأيام، كما يمكن لدول عربية أخرى أن تتولد لديها نفس الرغبة. وتلك الردود يمكن أن تكون أمارة أو علامة عن «الورطة» التى وصفها «إيلون»، فى أثناء حديثه عن مخاطر التسوية الديبلوماسية، التى كانت سوف تهدد «الحكم الدائم» على الأراضى، الذى كان يتوقعه «ديان» فى أثناء خدمته كوزير للدفاع بحكومة العمل، قبل ١٩٦٣م[٦٥]. وبعد رفض عرضه فى١٩٧١م، قام السادات بعدة محاولات لجذب انتباه واشنطن. فمن بين مبادراته، قيامه بطرد الخبراء الروس، ومن ثم «التخلى عن نية مصر فى تدمير الواقع الصهيونى»، كما قال «ديان» فى نفس الحوار[٦٦].

بل إن السادات قد هدد بالحرب، إذا استمرت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل فى رفض التسوية السلمية. ولهذا، كان الدبلوماسيون الأمريكيون بمنطقة الشرق الأوسط، ورجال الأعمال، وغيرهم، يضغطون دائمًا على «كيسنجر» لأخذ هذه التهديدات بجدية، وعدم الاستهانة بها، إلا أنه لم يبال بها، وأصر على إلقائها وراء ظهره، لقناعته بالافتراضات القائمة والغالبة حول هيمنة الجيش الإسرائيلى: ومنها مثلاً أن الجيش الإسرائيلى يقف على قدم المساواة مع بريطانيا وفرنسا، وأنه بإمكانه على الفور احتلال المنطقة من الخرطوم إلى بغداد إلى الجزائر، إذا استلزم الأمر (الچنرال آرييل شارون)، وأنه «سيضع وجوه العرب فى الوحل» إذا نسوا تلك الحقيقة (الراديو الإسرائيلى)، وهى أن «الحرب ليست لعبة العرب»(٦٧).

وجاءت حرب ١٩٧٣م، لتبدد كل هذه الافتراضات العنصرية. فقد أيقن «كيسنجر» أن مصر ليست بالدولة التى يمكن تجاهلها بهذه البساطة. وكان الخيار المفضل، بعد الحرب مباشرة، هو إخراج مصر من الصراع، وهى سياسة بلغت ذروتها فى اتفاقيات كامب ديڤيد لعامى ١٩٧٨ و١٩٧٩م، الأمر الذى ترك لإسرائيل مطلق الحرية فى ضم الأراضى المحتلة، وفى الهجوم على لبنان، وهو ما كانت تشرع فى عمله، قبل خروج مصر من الصورة. وكان هذا واضحًا ساعتها، مثل ما هو واضح الآن على المستوى العام، فالمحلل الاستراتيچى الإسرائيلى «آفنير يانيف»، مثلاً، يرى أن تأثير «الارتداد المصرى» كان بهدف «إطلاق حرية» إسرائيل «لكى تدعم عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير فى لبنان، وفى نفس الوقت دعم جهود التسوية على الضفة الغربية»(٦٨). وفى الواقع، كما يوضح «إيبان»، فإن العمليات العسكرية، منذ أوائل السبعينيات، كانت معتمدة على استهداف المدنيين اللبنانيين على الدوام، على اعتبار أن «يقوم السكان (اللبنانيون) الواقعون تحت تأثير تلك العمليات، بممارسة الضغوط فى سبيل وقف العداءات» ومن ثم، قبولهم للترتيبات الإسرائيلية للمنطقة. وكان دفاع «إيبان» عن الإرهاب الدولى رد فعل للرواية التى قدمها رئيس الوزراء «مناحم بيجين» حول العمليات الوحشية التى تمت فى لبنان تحت مظلة حكومة العمل، فهى عمليات، كما يقول «إيبان»، تماثل انتهاكات «أنظمة لا يقبل الأستاذ بيجين ولا أنا ذكر اسمها»(٦٩).

أما مبادرات السادات لعام ١٩٧٧م، فقد تلقت ترحيبًا ، أدى في النهاية إلى تحويله بطلاً من أبطال التاريخ، و«رجل سلام» . . . هذا بالرغم من أن مبادراته لاقت تأييدًا أقل، من جانب إسرائيل، عن عرضه السابق في ١٩٧١م، أو «علامة الطريق الشهيرة» التي تناساها الجميع. فبخلاف عرضه في ١٩٧١م، طالب السادات في مبادرات ١٩٧٧م بحقوق فلسطينية، متماشيًا مع الإجماع الدولي الذي بدأ يراجع نفسه بشأن القضية الفلسطينية. وكان السبب الحقيقي وراء اختلاف ردود أفعاله هو: حرب ١٩٧٣م.

وعلى نهاية الثمانينيات، صار التشدد الأمريكي-الإسرائيلي محل نقد وتهكم وسخرية. فجاءت الانتفاضة، مهددة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي، وأضحت واشنطن، في نهاية عام ١٩٨٨م، موضع سخرية العالم، نتيجة لجهودها المضنية والمتصاعدة في عدم سماع أي مبادرات دبلوماسية، سواء من منظمة التحرير الفلسطينية أو من غيرها، الأمر الذي أوصل وزير الخارجية «چورج شولتز» إلى إعلان استسلامه، على شهر ديسمبر. وهنا قامت واشنطن بالإعلان - بلهجة كلها غيظ وتذمر - عن «الانتصار» الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تراجعت أخيرًا عن موقفها الثابت، الذي كانت تصر عليه دومًا ، واستسلمت للأمر الواقع، وتفوهت «بالكلمات السحرية» التي عبّرت عن هذا التراجع. وطبعًا ، واشنطن لم تكن تستطيع تجاهل هذا التغير أكثر من ذلك. ومن ضمن مذكرات «شولتز»، وصفه استسلام عرفات بشكل مذري ومهين، ينطبق على «الأناس غير المهمين»، فيقول: إن عرفات يمكنه أن يتهته بنصف الكلمة في مكان، ثم يتهته بالنصف الثاني في مكان آخر، ولكنه لا يستطيع أبدًا أن يقول الكلمة كلها في مكان واحد(٧٠).

وأعلنت واشنطن، فيما بعد، أنها ستكافئ منظمة التحرير الفلسطينية، على سلوكها الرائع المفاجئ، من خلال السماح لها بالدخول في «حوار» مع الولايات المتحدة، كتكتيك مؤجل. وبالفعل، تم تسريب ونشر بروتوكولات أول لقاء في مصر وإسرائيل، في وسط تهليل كبير، حول نقطة «تبني الممثل الأمريكي للمواقف الإسرائيلية». إلا أن السفير الأمريكي «روبرت پليترو» أقر بشرطين أساسيين، من أجل دفع هذا الحوار إلى الأمام، والحفاظ عليه: أولاً ، على منظمة التحرير التخلي

عن فكرة المؤتمر الدولى، وثانيًا ، أن توقف «التمردات» فى الأراضى المحتلة (الانتفاضة)، «التى نراها كممارسات إرهابية ضد إسرائيل»(٧١) . باختصار، على منظمة التحرير إرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة، لكى تتمكن إسرائيل من مزاولة توسعاتها وقمعها فى الأراضى، تحت مظلة الولايات المتحدة.

وكان إلزام منظمة التحرير بالامتناع عن المؤتمرات الدولية، منطلقًا ونابعًا من عدم رغبة العالم فى تبنى الرفض الأمريكى فى ذلك الوقت. وكما كان «هنرى كيسنجر» يوضح، فقد خططت مساعيه الدبلوماسية «على أساس ضمان عدم تطفل الأوروبيين واليابانيين فى الدبلوماسية المتعلقة بالشرق الأوسط» (وكذلك «عزل الفلسطينيين»، و«كسر جبهة العرب الموحدة»، ليتسنى لإسرائيل «التعامل باستقلالية مع كل من جيرانها») (٧٢) .

وبخصوص الشرط الثانى، الذى طرحه «بليترو»، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً فى عام ١٩٨٧م، ينكر «الإرهاب حيثما كان، وأيّا من ارتكبه»، وهو القرار الذى لم تقبله الولايات المتحدة ولا إسرائيل. وهو ينص على التالى:

لا يوجد فى هذا القرار ما يستطيع التمييز أو التحايل، بأى شكل ما، ضد حق تقرير المصير، الحرية والاستقلال، كما هو مأخوذ عن ميثاق الأمم المتحدة، لأناس حرموا بالقوة من ذلك الحق. . . ، خاصة أولئك الناس القابعين تحت أنظمة احتلالية وعنصرية، واحتلال أجنبى، أو أصناف أخرى من الهيمنة، ولا . . حق هؤلاء الناس فى الكفاح للوصول إلى هذه الغاية، والسعى للحصول على التأييد [تماشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ أخرى فى القانون الدولى].

وبجانب رفض الولايات المتحدة وإسرائيل لهذه الحقوق، فكانت هناك أيضًا جنوب أفريقيا، الدولة الحليفة لهما. ومن ثم، مضى القرار (١٥٣ - ٢) بمعارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتناع هوندوراس وحدها عن التصويت. وبالرغم من ذلك، استخدمت الولايات المتحدة حق الڤيتو، واعترضت على القرار (لم تسجل الحادثة، كالمعتاد، وتم حظرها فى كتب التاريخ). ولأسباب مشابهة، رفضت الولايات المتحدة إعلان مؤتمر ڤيينا عن حقوق الإنسان فى عام ١٩٩٣م، وهو «أن أى احتلال خارجى يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان»، والذى لم يسجل

بالمثل(٧٣) . وعلى أساس هذه الافتراضات، تصير الإضرابات فى الأراضى المحتلة «أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل».

وفى فبراير ١٩٨٩م، عقد «إسحاق رابين» لقاءً مع قادة «السلام الآن»، حيث عبّر عن رضائه عن الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية، واصفًا إياه «بمناقشات منخفضة المستوى» تجنبت الحديث عن أية أمور جادة، والتى ضمنت لإسرائيل «عامًا على الأقل» لحل مشاكلها بالقوة. «إن ساكنى الأراضى قابعون تحت ضغوط قاسية، سواء عسكرية أو اقتصادية»، كما أوضح رابين، و«فى النهاية، ستقصم ظهورهم»، وسيقبلون الشروط الإسرائيلية(٧٤) .

وقد خرجت هذه الشروط على الملأ فى مخطط مايو ١٩٨٩م لحكومة الائتلاف بيريز-شامير، التى تعهدت بألا يكون هناك «دولة فلسطينية إضافية» (اعتبار الأردن «دولة فلسطينية») وأنه لن «يكون هناك أى تغيير للوضع فى الضفة الغربية وغزة غير ما هو منصوص عليه فى المخطط الرئيسى للحكومة (الإسرائيلية). إضافة إلى ذلك، لن تعقد إسرائيل أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من سماحها «لانتخابات حرة»، تدار تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلى، فى ظل غياب معظم القادة الفلسطينيين، إما طردًا أو حبسًا بدون تهمة موجهة إليهم(٧٥) .

وقد أثنت الحمائم الأمريكية («آرون ديفيد ميلر» بالخارجية الأمريكية، و«هيلينا كوبان» المعلقة حول شئون الشرق الأوسط) على هذا الاقتراح، واصفة إياه بأنه يعطى «وعودًا عظيمة» مركزين فقط على نقطة «الانتخابات الحرة» التى سوف تسمح بها إسرائيل. وفى ديسمبر ١٩٨٩م، تبنى مخطط «جيمس بيكر» بالخارجية الأمريكية، رسميًا، مخطط بيريز-شامير، عارضًا على الفلسطينيين حوارًا بمقاييس معينة. ومرة أخرى، لا تبلغ الوقائع المهمة الجمهور الأمريكى، اللهم إلا الوقائع الهامشية.

إلا أنه ظلت هناك مشكلة، بالنسبة لحكومة بوش الأب وحكومة العمل-الليكود، متمثلة فى كيفية تطبيقهما الشكل المتطرف للرفض، كما كانت الحكومات السابقة تفعل من قبل. ولكن تلك المشكلة سرعان ما انتهت، بعد شهور قليلة، فى

أغسطس ١٩٩٠م، عندما احتل صدام حسين الكويت، مسيئًا فهم قوانين النظام العالمى، كأى ديكتاتور منعزل عن العالم.

وحتى يوم الاحتلال، استمر كلٌّ من بوش ومارجريت تاتشر فى إرسال المعونات إلى صدام، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أوضحت لصدام أن واشنطن لن تمانع فى تصحيحه للحدود المتنازع عليها مع الكويت، وكذلك لن تمانع فى إغرائه لدول نفطية أخرى برفع الأسعار. والظاهر، أن صدام فسّر هذا على كونه سماحًا له باحتلال الكويت. وربما يعدنا هذا إلى المبادئ، التى تم إعلانها فى ١٩٥٨م.

لقد تخوفت إدارة بوش من انسحاب سريع لصدام، تاركًا وراءه نظامًا من العرائس المتحركة، مكرراً ما فعلته الولايات المتحدة فى پنما. بالطبع، التوازى التاريخى ليس منضبطًا كما نظن. فعدد الضحايا المدنيين فى پنما كان أكبر بكثير من الكويت فى تلك المرحلة، بالإضافة إلى اختلافات أخرى بين الحالتين. وقد حذر رئيس أركان الجيش «كولين پاول» - فى جلسات داخلية - من «تمكن العراق من الانسحاب فى خلال الأيام القادمة»، تاركًا وراءه «حكومة العرائس المتحركة»، الأمر الذى «سيسعد كل مواطن فى العالم العربى»(٧٦). أما اللاتينيون الأمريكيون، فهم - على العكس - لم تسعدهم البتة الممارسات الأمريكية (المتشابهة) فى پنما. إلا أن الفارق الجوهرى بين الحالتين، يتمثل فى قدرة الولايات المتحدة، فى حالة پنما، على نقض قرارات مجلس الأمن من خلال الڤيتو، ومن ثم إبطال أية معارضات أخرى لاحتلال هذه الدولة، بينما تمثلت قدرتها، فى حالة العراق، على شحذ التأييد الدولى للتأكيد بأن مبادرات الانسحاب العراقى غير جادة، ومن ثم فينبغى الرد على هذا الأمر «بعنف وشراسة»(٧٧).

وفى الوقت الذى كانت فيه القنابل تتساقط على بغداد، وفى الوقت الذى كان فيه الفلاحون العراقيون المجندون يختفون فى وسط الرمال، أعلن چورچ بوش (الأب) المبدأ الأساسى للنظام العالمى الجديد، متمثلاً فى كلمات: «ما نقوله هو ما سيكون»(٧٨). وفعلاً كان. فبعد انتهاء الحرب مباشرة، اندلعت ثورة عارمة فى مناطق الشيعة بجنوبى العراق، مستهدفة قلب نظام صدام، والذى رد عليها

بضربات موجعة. وغضت الولايات المتحدة طرفها عما يحدث، رافضة حتى وصول ألوية الجيش المتمردة إلى الأسلحة العراقية، التى تم الاستيلاء عليها، مانعة إياهم من حماية الشيعة المدنيين من بطش صدام. وكان الدافع الرسمى - كما حدده «توماس فريدمان» مدير المراسلين الديبلوماسيين لجريدة «نيويورك تايمز» - يتمثل فى أن «أحسن ما يكون» بالنسبة لواشنطن «هو مجلس سياسى عراقى ذو قبضة حديدية بدون صدام حسين»، أى عودة للزمن الجميل، عندما كان صدام حسين «يمسك العراق بقبضته الحديدية، الأمر الذى كان يرضى حلفاء أمريكا، السعودية وتركيا» - وبالطبع راعيهم الدولى المهيمن[٧٩]. وبما أنه لا توجد نسخة ثانية لصدام، فلا مفر من الخيار الثانى، وهو ثانى أفضل خيار: أن يقبض وحش بغداد نفسه بيده الحديدية على المجلس السياسى العراقى. وقد وصف «ديفيد هاويل» - رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانى - السياسة الأمريكية- البريطانية على أنها تقول لصدام حسين: «الحال مستتب الآن، يمكنك القيام بأية أعمال وحشية تريدها»[٨٠].

وقد أكدت الجهات الرسمية الأمريكية بأن إدارة بوش ستستمر فى رفضها للتحدث مع العراقيين الديموقراطيين، وكذلك فى رفضها لإثارة أية أسئلة حول قضية الديموقراطية فى الكويت. فهذا ـ كما تشير الجهات الرسمية ـ يعتبر تطفلاً وتدخلاً فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. ومن ثم، فلا يصح التحدث عن الديموقراطية، لا فى العراق ولا فى الكويت. أكثر ما كان يلزم العراق هو «الاستقرار»، الأمر الذى تطلب توفير التأييد اللازم لصدام حسين فى أثناء قمعه لثورات الجنوب، والذى تم تحت أعين «ستورمين نورمان شفارتس كوپف»، وفى أثناء قمعه لثورات الأكراد. وفى الحالة الأخيرة بالذات، قام الجمهور الأمريكى برد فعل غير متوقع، أجبر على أثره واشنطن على الحد من عمليات صدام حسين الوحشية، بالرغم من تلقيه دعمًا شفويّا من جانب تركيا، المعروفة بأساليبها القمعية الشديدة تجاه سكانها الأكراد، وبالرغم من تلقيه دعمًا من جانب إسرائيل، حيث حذرت شخصيات عسكرية وسياسية (من ضمنها رئيس الأركان المتقاعد) من إمكانية إيجاد الأكراد لأرض مشتركة فيما بين دمشق وطهران، مما يستدعى، من وجهة النظر الإسرائيلية، السماح للسفاح بالقيام بواجبه فى تلك المنطقة[٨١].

إن نتائج حرب الخليج منحت الولايات المتحدة الحاجة والفرصة لتنفيذ «برنامجها الرفضى ـ rejectionist program». فأما الحاجة، فانطلقت من الصورة التى هيمنت على منطقة الخليج بعد الحرب: عودة وحش بغداد إلى الحكم ثانية، وهذه المرة بتأييد ضمنى من قبل الولايات المتحدة، وليس بتأييد علنى كما كان الوضع من قبل، ضرب الثورات والاحتجاجات بعنف، ضمان حماية «الواجهة العربية» من أية ضغوطات ديموقراطية، بدء إصدار تقارير غربية موثوق فيها (سواء تقارير طبية أو تابعة لجمعيات حقوق الإنسان) عن آلاف الأطفال العراقيين الذين يموتون كمدًا؛ بسبب العقوبات المفروضة، التى كانت موجهة أساسًا للقضاء على الشعب المدنى، وليس على صدام حسين. لم يكن ذلك مشهدًا، ليُترك فى الذاكرة الشعبية.. بل كان لا بد من تفعيله.. باختصار، كان لا بد من إيجاد انتصار عاجل.

وأما الفرصة، فقد انطلقت من الواقع الجديد، الذى فرضته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج، واقع «النظام العالمى الجديد» - «ما نقوله يكون» - الذى صار الآن مقبولاً من الجميع، على الأقل فى منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن أمام أوروبا، التى عادت خطوة إلى الخلف، إلا تسهيل «برامج الرفض» الأمريكية، كما فعلت النرويج فى عام ١٩٩٣م. والاتحاد السوفييتى لم يعد له دور، وكذلك العالم الثالث، الذى سقط فى أتون الفرقة والشرذمة، خاصة بعد الكارثة الاقتصادية التى أحلت به فى الثمانينيات. **ومن هنا، صار الطريق مفتوحًا أمام الولايات المتحدة، لتحقق على الأقل مبدأين أساسيين، كانت تختزنهما وتدعمهما فى صمت لمدة عشرين عامًا: ١ ـ لا للمؤتمرات الدولية، ٢ ـ لا لحق تقرير المصير للفلسطينيين.**

وهذا بالضبط ما تحدثت عنه مفاوضات مدريد، التى بدأت فى خريف ١٩٩١م، وسط تصفيق وتهليل كبيرين. لقد مضت المفاوضات، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل متواصلة، فى دأب وإصرار، على التوسع فى الأراضى، فى ظل المباركة الأمريكية، هذا بالرغم من استمرار واشنطن فى تفضيل حزب العمل الإسرائيلى، الذى يتميز بإدراك أوسع للأمور عن غريمه الليكود، مما يجعله أكثر قدرة على عرض ممارساته بدون استدعاء إنكار الآخرين. ولعل هذا يعتبر الفارق الوحيد بينهما، أما ما دون ذلك، فالفوارق ليست جوهرية البتة. ولم يفت وقت طويل،

حتى وصل كلينتون إلى البيت الأبيض، والذى فاجأنا بتأييده لسياسات إسرائيلية أكثر تشدداً وتطرفاً . ثم ظهرت تحديات متصاعدة من قبل الفلسطينيين أنفسهم تجاه عرفات، كما ذكرت تقارير إسرائيلية فى صيف ١٩٩٣م .

وفى سبتمبر ١٩٩٣م، تم توقيع «إعلان المبادئ» فى واشنطن . فتضمنت المبادئ الأساسية للبرامج «الرفضية» الأمريكية الإسرائيلية . **أولاً**: اعتمد «الوضع الدائم» فقط، على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، الذى لا يمنح شيئًا للفلسطينيين (وقد قامت الولايات المتحدة بمنع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بقرار ٢٤٢ منذ منتصف السبعينيات، لكونها تعترف بحقوق الفلسطينيين). **ثانيًا**: ، تم وضع قرار ٢٤٢ فى إطار أحادى فرضته الولايات المتحدة منذ ١٩٧١م (وهو إطار يقول بأن يكون الانسحاب جزئيّا)، وهو الذى تم تضمينه فى مشروع شامير-بيكر لعام ١٩٨٩م. ولعله من المفترض، أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بتعديل هذا المشروع، ولو حتى من الناحية البلاغية . . على الأقل. وسيكون من المنطقى لهما، أن يستخدما لفظ «الدولة» للإشارة إلى الكانتونات، التى سيتركونها للإدارة الفلسطينية المحلية، مثلما فعلت جنوب أفريقيا، حينما أنشأت «أوطانًا » فى أوائل الستينيات-فكان برنامجًا استحق وصفه بـ «عملية السلام» كما يستحق البرنامج الحالى، ولكنه لم يحظ أبدًا بذلك الوضع .

وسواء قررت الولايات المتحدة وإسرائيل تسمية الكانتونات بالـ« دولة» أو بأى شىء آخر - ربما «الفراخ المحمرة»، كما اقترح «ديفيد بار-إلان» يومًا - فإن النتائج فى النهاية لن تختلف كثيراً عن نموذج «البانتوستان»(٨٢) . فأى مراقب للوضع فى الأراضى المحتلة، والذى أوجده كلٌّ من رابين-بيريز-نتنياهو ومن سبقوهم (وخلفاؤهم)، سيلاحظ على الفور مدى القرب بين هذا المشهد، والمشهد الأفريقى:

إن احتفاظ جنوب أفريقيا بقوتها المهيمنة فى داخل «البانتوستان» من خلال موظفيها، ومن خلال سيطرتها الاقتصادية الواضحة، وتنسيقاتها الأمنية، جعل من مبادرة الانتخابات أضحوكة ومهزلة. هذا بالإضافة إلى طاقم الدولة البيروقراطى المتوسع، الذى كان يوفر الوظائف لطبقة جديدة من الأفارقة المتعلمين لتوطيد

علاقاتهم مع الدولة، فى شكل جديد، وكذلك كان يوفر وظائف لمجموعة صغيرة من الأفارقة، يفتح الأبواب أمامها للقروض والتأثير السياسى. وعلى هامش «البانتوستان»، كانت الدولة تخطط لإنشاء مراكز صناعية تنموية، كوسيلة لتحرير رأس المال من بعض القيود التى تفرض على التوسع الصناعى، وأيضًا كوسيلة لاستغلال العمالة الرخيصة الموجودة بـ «البانتوستان». إن التنمية الاقتصادية فى داخل «البانتوستان» لم تتمحور حول النشاط التطبيقى، بقدر ما تمحورت حول الكتيبات الإعلامية، إلا أن بعض موظفى الدولة أدركوا، من وجهات نظرهم، مدى احتياج تلك «الأوطان» إلى إعادة تأسيس وإحياء، لمنع اقتصادها من تدهور متتالى (٨٣).

وحتى هذه اللحظة، لم يدرك ولم يعترف موظفو الدولة الإسرائيلية بحاجة الكانتونات إلى ما يحفظ اقتصادها من السقوط، ومن التدهور المتتالى، إلا أنهم لن يفلتوا، سواء كان آجلاً أو عاجلاً، من مطالب رجال الصناعة الإسرائيليين، التى ستتمثل فى «التحول من الاحتلال إلى الاحتلال الجديد» فى داخل الأراضى، بتضافر مع «ممثلى البورجوازية الفلسطينية»، ومن ثم خلق «وضع مشابه للعلاقات بين فرنسا وكثير من مستعمراتها القديمة فى أفريقيا - أو بين الولايات المتحدة والمكسيك، أو بين المستثمرين الغربيين والعالم الثالث، أو بين المستثمرين الغربيين وشرق أوروبا، أو بين رأس المال الدولى وجنوب شرق الصين، إلخ (٨٤).

وكما هو الحال فى الولايات المتحدة، فإن خطر نقل الصناعة الإسرائيلية عبر الحدود يمكن أن يستخدم، وبفعالية، فى قمع الاتحادات، تخفيض الرواتب، تزويد الفجوة وعدم المساواة، والتقليل من هاجس الديموقراطية. وكما أوضح بعض موظفى «الهيستادروت»: «إذا فكر أى اتحاد فى الإضراب، فبإمكان رجال الصناعة غلق مصانعهم، وإنشاء مصانع جديدة فى غزة». وهو السيناريو الذى كان مفضلاً لدى «إسحاق رابين» خاصة، حيث كان «لا يخفى أبدًا عداوته تجاه الهيستادروت، وكذلك لا يخفى توجهاته نحو السوق الحرة» - «السوق الحرة» ذات الطابع الأمريكى (٨٥). وفى «أوفاكيم»، قامت بالفعل مجموعة من المنتجين بوقف صناعاتهم، ونقل مقرها عبر الحدود (الفاصلة بين إسرائيل والأراضى

المحتلة)، للاستمتاع بحظ أوفر من خلال العمالة الرخيصة، وهو يمثل نموذجًا جيدًا لوعود «بيريز» حول «النظام الجديد» فى الشرق الأوسط.

لقد أسهمت السياسات الإسرائيلية فى تدهور بل فى سقوط الاقتصاد الفلسطينى. فلم يسمح للأراضى المحتلة (أراضى ٦٧) بتنمية اقتصادها تحت الحكم الإسرائيلى، وهى الآن تأخذ خطوات سريعة إلى الوراء، بالرغم من تمكن الفلسطينيين «ذوى الصلة بالنظام» و« ذوى الصلة بالقروض والنفوذ السياسى» بإثراء أنفسهم عبر سرقة المعونات الخارجية بالتعاون مع إسرائيل. وعلى نفس المنوال، نرى الولايات المتحدة وهى تغمز للحكومة الإسرائيلية الفاسدة، التى تحول بلايين الدولارات من الضمانات والقروض الأمريكية - والتى كان من المفترض أن تذهب إلى المهاجرين اليهود - إلى النظام البنكى الإسرائيلى (الذى آل إلى الحكومة بعد فضيحة البنوك فى١٩٨٣م)، حيث توفر له «سيولة أكبر لمنح القروض إلى الشركات الكبيرة، والصغيرة، والأفراد»، ومن ثم تمكين الإسرائيليين من «الحصول على سيارات، رحلات وسفريات خارجية، أو المضاربة فى البورصة»، فى دولة ذات ثراء اصطناعى، والتى تدخل حاليًا فى تنافس محموم مع الدولة التى تمولها، للوصول إلى القيادة غير العادلة فى العالم الصناعى.

باختصار.. أن الفساد المتفشى فى الدول العميلة لا يعتبر مشكلة كبيرة، كما هو الحال فى الدولة الكبرى الممولة، ما دام «الناس ذوو الأهمية» يأخذون نصيبهم(٨٦).

تبعًا لتقارير بنك النقد الدولى لعام ١٩٩٦م، ومنذ أن بدأت عملية أوسلو، وصلت نسبة البطالة فى الأراضى (المحتلة)، إلى حوالى الضعف، كما انخفض راتب الفرد بنسبة ٢٠٪، بينما تدهور حجم الاستثمارات إلى النصف. ومما زاد الأمر سوءًا، هو تعنت الإدارة الإسرائيلية، خاصة تحت حكم حزب العمل، فى منع الصادرات الفلسطينية من ناحية، بينما جعل السوق الفلسطينى أسيرًا للواردات الإسرائيلية باهظة الثمن، والتى تزداد غلاءً من خلال احتكارات السلطة الفلسطينية. وقد أقرت تقارير البنك الدولى: تصاعد إجمالى الصادرات الإسرائيلية بنسبة النصف تقريبًا، «ووصلت تقريبًا إلى الضعف فى الأسواق الآسيوية التى فُتحت على مصراعيها؛ بسبب بدء عملية السلام، بينما تصاعد الاستثمار الخارجى فى إسرائيل على نحو ستة أضعاف»(٨٧). أما فى الأراضى

(المحتلة)، فقد قدرت وكالات الأمم المتحدة انخفاض إجمالى الدخل القومى للفرد، منذ أوسلو ١ ، بنسبة ٤٠٪، الأمر الذى ضاعف من «عملية تأخر التنمية فى الأراضى التى بدأت فى عام ١٩٦٧م»(٨٨) . بل إن بعض المراقبين الآخرين، ذوى الدراية والخبرة، ما زالوا يرون أن نسبة التدهور كانت أعلى من ٤٠٪ .

باختصار، أن عملية السلام تتبع قانونًا ذا عمومية واضحة: فهو يخدم أطماع مهندسيه بمنتهى اللطف، بينما يعتبر مصالح الغير «عارضة، وليست غاية». أما بالنسبة «للناس غير المهمين»، فقد منحت عملية السلام الولايات المتحدة وإسرائيل آليات جديدة لاتباع نصيحة «موشيه ديان» - أحد زعماء حزب العمل، الذى يعتبر أكثر تفاعلاً مع المشكلة الفلسطينية - فى الأيام الأولى للاحتلال، والتى نصت على الآتى: يجب على إسرائيل إخبار اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى أنه «ليس لدينا حل، فعليكم أن تظلوا تعيشون عيشة الكلاب، وكل من يأمل فى الرحيل فليرحل، وسنرى إلى أين ستقودنا هذه العملية». وهذا الاقتراح تمت إعادته فى ثوب جديد بعد ذلك، على لسان «حاييم هيرتسوج» فى عام ١٩٧٢م: «أنا لا أنكر على الفلسطينيين مكانًا لهم، أو موقفًا يبدونه على أى أمر. ولكنى، من المؤكد، لست على استعداد أبدًا لقبولهم كشركاء، على أية حال، فى أرض قد كرست فى أيدى شعبنا لآلاف السنين. فإنه بالنسبة ليهود هذا البلد، لا يمكن أن يكون هناك أى شريك»(٨٩) . والحق يقال: إن مفاهيم حمائم حزب العمل، وكذلك مفاهيم مموليهم الأمريكيين، لم تتغير بطريقة جوهرية، اللهم إلا تغير الشكليات الخارجية.

وفى ذروة السياسة الإسرائيلية الرافضة، فى منتصف عام١٩٨٨م، دعا رابين إلى تسوية، تترك لإسرائيل السيطرة على ٤٠٪ من الضفة الغربية وغزة، وهى نسخة مجددة لمخطط «ألون». وفى اتفاقية أوسلو ٢ ، وافق على قبول ضعف هذه النسبة، على أن إسرائيل لن يكون لديها مانع، على الإطلاق، إذا ما نقلت أكثر الأراضى فقراً إلى الإدارة المحلية الفلسطينية، بينما تحفظ سيطرتها على المناطق ذات الثروات الحيوية . . . وهو الأمر الذى يقترب كثيراً من تصورات رابين١٩٩٨م.

وبعد أوسلو ٢ ، أعلم بيريز مجموعة من السفراء فى القدس أن «**هذا الحل الذى يفكر فيه كل إنسان، والذى تتمنونه أنتم، لن يتحقق أبدًا**». وقد استمر،

وبإصرار، فى تأكيد تلك الرؤية، خاصة فى ظل التمويل والتأييد الأمريكى - فعلى سبيل المثال، ما أعلنه وزير الإسكان، «بنيامين (« فؤاد») بن-إليعازر» ، فى فبراير ١٩٩٦م، عن بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية لليهود فقط فى منطقة جنوب شرق القدس، التى تطلق عليها إسرائيل «حار حوما» ، على أن يبدأ هذا المشروع فى خلال عام. وحاول عشرات الفلسطينيين، قبيل انتخاب «نتنياهو» بأيام قليلة، الوقوف فى طريق البلدوزرات التى أعدها «بيريز» لتنفيذ المهمة. ولم يكتف «بن-إليعازر» بهذا المشروع، بل أعلن عن خطط إنشائية أخرى، فى شرق القدس (مخطط إى-١)، والتى تعتبر أكثر أهمية من سابقتها. وجميع هذه التطورات من شأنها أن تؤدى فى النهاية إلى شق الضفة الغربية إلى جزئين، مع إدراج «معالى أدوميم» فى «القدس الكبرى» ، تبعًا للبرامج التى أعلنت من قبل إدارات رابين-بيريز بعد اتفاقيات أوسلو، والتى تم بعد ذلك تطبيقها على يد نتنياهو، الخليفة الليكودى. وبينما كانت الأنظار متجهة صوب منشآت «حار حوما» (جبل أبو غنيم)، والتى تم إرجاعها بالخطأ إلى مبادرات الليكود، إلا أن وزير الدفاع «إسحاق موردخاى» أعلن أن «مخطط إى-١ » التابع لحزب العمل، هو الذى سيتم تنفيذه، مع مبان سكنية، ومد طرق جديدة. وقد رحب عضو الكنيست «ميخائيل كلاينر» وهو رئيس «جبهة توسيع أرض إسرائيل» ، بإعلان «موردخاى» ، معتبراً هذا المخطط، والذى كان يمثل «مبادرة وزير الإسكان السابق بنيامين بن-إليعازر تحت إشراف إسحاق رابين»، هو «الأهم» من بين كل مطالب الجبهة، بل هو أكثر أهمية من «حار حوما».

وقد أوضح بن- إليعازر أن «فؤاد فعل كل ما فى وسعه ليوفر حماية كاملة لرئيس الوزراء»، مستخدمًا تلك الكلمات مثل «التنمية الطبيعية» بدلاً من «المستوطنات الجديدة» ، فى أثناء قيامه بتنفيذ سياسات حزب العمل الهادفة إلى توسيع «القدس الكبرى» ، متضمنة «معالى أديموم» ، «جيفات زعيف» ، و« بيتار» كمرحلة أولى فى عملية بناء المستوطنات حول القدس، والتى ستلحقها «سلسلة أخرى من المستوطنات» كمرحلة ثانية. وتبعًا لـ «يوسى بيلين» ، أحد الحمائم فى حزب العمل، فإن حكومة رابين «زادت عدد المستوطنات بنسبة ٥٠٪» فى «جوديا وسماريا» (الضفة الغربية) بعد أوسلو، ولكننا «فعلنا ذلك بهدوء وحكمة»، بينما

أنت، نتنياهو، «تعلن عن أغراضك كل صباح، مذيعًا الرعب وسط الفلسطينيين، ومحولاً موضوع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل - وهو أمر يتفق عليه جميع الإسرائيليين - إلى موضوع ذى جدال وسجال عالمى»(٩٠). ولعل هذه العبارة تعتبر صحيحة جزئيًا؛ لأن هذه «الحكمة» تطاولت وامتدت إلى ما وراء القدس.

إن اختلاف الطريقة يرجع غالبًا إلى جمهور الناخبين لدى الحزبين. فحزب العمل، وهو حزب العلماء المتخصصين المثقفين والنخبة الغربية، أكثر تأقلمًا مع المعايير الغربية، وأكثر إدراكًا بضرورة توفير وسيلة للممولين «بألا يروا» ما يفعلون. أما طريقة «الليكود» الوقحة الفجة، للوصول إلى نفس النتائج، فهى تسبب حرجًا لدعاة حقوق الإنسان الغربيين، وتؤدى بعض الوقت إلى الصراع والشوشرة.

إن برنامج العمل/ الليكود، لتدشين تسوية على طريقة «البانتوستان»، لا يمكن اتهامه باختراقه لعملية السلام. فأوسلو ١ لا تذكر شيئًا عن ذلك، بصرف النظر عن الاشتراطات حول «الوضع الدائم» التى ذكرناها سالفًا، والتى تدشن المبادئ الأساسية لمخطط بيريز-شامير-بيكر، وسياسة الرفض الأمريكية الإسرائيلية، على المدى البعيد. أما أوسلو ٢، فهى - على النقيض - تتحدث عن قضايا رئيسية كثيرة بمنتهى الصراحة والوضوح. وقد راجعت التفاصيل، ولكنى لن أعيدها فى هذا الموضع(٩١).

باختصار، أن أوسلو ٢ تضمن لإسرائيل سيطرة دائمة على أغلب مصادر المياه، وتفرض - عنوة - ظروفًا غير إنسانية على الفلسطينيين، بما يتضمن الشرطة الفلسطينية التى تتجول فى «الطرق الفلسطينية». كل هذه الأمور الشنيعة والبغيضة خُصصت للفلسطينيين، لتجعل حياتهم أسوأ ما يكون. . هذا فى الوقت الذى يذهب فيه الإسرائيليون والسائحون إلى مقاصدهم، عبر الطرق العامة الحديثة، التى تقيهم وتحررهم من رؤية السكان العرب، وهم يحيون شظف العيش، بعيدًا عن أسرهم، وأماكن عملهم، ومؤسساتهم. أما بالنسبة إلى الأرض، فإن الاتفاقية تسمح لإسرائيل أن تفعل ما تشاء. بل إن اتفاقية أوسلو ٢ توجب على الفلسطينيين «احترام الحقوق الشرعية للإسرائيليين (بما فيها الشركات المملوكة لدى الإسرائيليين) ذوى الصلة بالأراضى الواقعة فى مناطق

تحت سلطة المجلس الفلسطينى - أى كل الأراضى المحتلة - خاصة حقوقهم المتعلقة بأراضى الدولة وأراضى الغائبين، وهى فئة غير محددة. تتمدد وتتوسع تبعًا لهوى إسرائيل، حيث تصل إلى ٧٠٪ من الأراضى، كما تقول الصحافة الإسرائيلية(٩٢). ومن ثم، فإن أوسلو ٢ أبطلت وألغت الموقف العالمى بأسره، بما فيه إلغاء الموقف الأمريكى - وهو أن الحقوق الشرعية لا يمكن الوصول إليها عبر الاحتلال - وكذلك، فهى أبطلت التفسير الأمريكى، فيما بعد ١٩٧١م، لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢.

إن الفلسطينيين وغيرهم يوهمون أنفسهم، ويوهمون غيرهم، عندما يقولون بأن إسرائيل قد ألزمت نفسها «بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس» وفق قرار ٢٤٢ أو غيره، أو أن الإسرائيليين وافقوا على منح الفلسطينيين «السيادة على المياه، الاتصالات والنقل، من ضمن أشياء أخرى»، أو أن مبادرة مدريد التابعة لچورچ بوش «قد تضمنت تطبيق وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة على فلسطين» (وزير الخارجية الفلسطينى قدومى). أو أن «مصطلحات المرجع» لعملية السلام، يتم تقديمها وعرضها عبر قرار ٢٤٢، اتفاقيات أوسلو، ومؤتمر مدريد، «والتى تحتفظ بمبدأ الأرض مقابل السلام» (الدبلوماسى المصرى عبد العليم الأبيض(*))(٩٣). كل هذه المقولات ليس فيها شىء من الحقيقة، كما توضح الوثائق، وكذلك الأفعال، إلا إذا قمنا بتفسير مثل هذه العبارات، «الأرض مقابل السلام»، فى ثوب من السخرية، الذى كان يمكن أن تتقبله سياسة «الأوطان الأفريقية».

الحمائم الإسرائيلية يمكنها أن تفضل ما أسماه بعض المراقبين بدولة «الإنكار الجمعى للذات»، التى تتجاهل أية وثائق أو سياقات تاريخية لتلك الذات، «فلا ترى» ما يحدث على بعد بضعة أميال منها - وهى ظاهرة ليست فريدة فى إسرائيل. وقد يستمتع ممولو ومؤيدو إسرائيل بهذا الموقف العقلى، فيرونه مريحًا . . . إلا أن الحقائق ستظل موجودة وظاهرة.

وهذه الحقائق لا تتوقف عند الأراضى المحتلة، بل تمتد إلى ما وراءها. تمتد فى داخل إسرائيل نفسها، حيث نجد تشابهات جنوب أفريقيا ماثلة أمام أعيننا مرة أخرى، إذا لم تكن متطابقة. وكذلك تمتد الحقائق إلى الشتات الفلسطينى، خاصة

(*) عبد العليم الأبيض: رئيس المكتب الإعلامى بالسفارة المصرية في واشنطن (سابقًا).

بعد قيام الرئيس «بيل كلينتون» برفض قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (والذى شاركته فى هذا الرفض إسرائيل وحدها)، وهو بهذا رفض القرار الذى كان يتحدث عن المعنى الدقيق للمادة ١٣ المندرجة تحت الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبما أن التصويت السلبى الأمريكى يتحول فى النهاية إلى ڤيتو، فقد صار حق الفلسطينيين فى العودة، أو فى قبول أية تعويضات، باطلاً وملغيًا من الناحية الرسمية. أما الإقرار بتلك الحقوق، فقد كان دائمًا ملفوفًا بثوب من النفاق. **باختصار، لم يكن هناك أى نية لتنفيذ قرار ١٩٤، ولا حتى تطبيق حقوقهم فى التعويض، والتى قدرها وزير الخارجية الإسرائيلى «موشيه شاريت» ببليون دولار فى ١٩٥٠م(٥٠٪ أكثر من التعويضات الألمانية إلى إسرائيل)، والتى تصل حاليًا إلى ٦ بلايين دولار، بدون أية فوائد**(٩٤).

فى عام١٩٤٨م، تنبأ أعضاء من الحكومة الإسرائيلية المؤيدون للعرب بأن يواجه اللاجئون أمرين لا ثالث لهما: **إما الذوبان فى أى دولة أخرى، أو وقوعهم تحت «القمع» و «الموت»، حيث «يتحول أغلبهم إلى تراب آدمى ورفات للمجتمع، ملتحقين بأكثر الطبقات فقرًا فى الدول لعربية»**(٩٥). وجدير بالذكر، أنه إذا نجحت الخطط الحالية، فإن هذه التنبؤات قابلة للتحقق بسهولة. وبعيدًا عن أولئك المميزين الذين سيتأقلمون مع عمليات التسوية، الاستعمار الجديد، فإنه سيبقى هناك فى «الأراضى» من يتطلع وينظر بشغف إلى مستقبل الهاييتيين المتألق.. وهم يزرعون فى الأراضى الأمريكية، ليتقاضوا بعد ذلك بعض القروش على الساعة الواحدة، أو يتطلعون إلى العمال، شبه العبيد، الذين يشتغلون بمصانع الصين للصادرات، الواقعة تحت سيطرة خارجية. إن الفلسطينيين فى داخل إسرائيل، عليهم أن يتوقعوا العيش كحال اليهود الأمريكيين والسود الأمريكيين، إذا ما صارت الولايات المتحدة الأمريكية «دولة سيادة المسيحيين البيض» فى كل العالم (فى إعادة صياغة للقانون الإسرائيلى)، وليس دولة لمواطنيها. ليس هناك حتمية لذلك، لكنه يمكن أن يحدث، وإذا حدث، سيتعين ـ فى رأيى ـ على قطاعات النخبة الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية الإجابة على الكثير.

الفصل الثانى

إمكانيات السلام فى الشرق الأوسط

قبل دخولنا فى مناقشة إمكانيات السلام فى منطقة الشرق الأوسط، اسمحوا لى أن أضع بين أيديكم بعض الملاحظات الأولية والمهمة. **الملاحظة الأولى** تتلخص فى كون السلام مُفضلاً عن الحرب، إلا أن ذلك لا يشكل، ولا يمثل مبدأ مطلقًا، ومن ثم، فنحن نتساءل دائمًا، «أى صورة من السلام؟» فمثلاً. لو أن «هتلر» كان قد احتل العالم، فكان سيكون هناك سلام، إلا أنه ليس ذلك السلام الذى نبغيه، أو نبحث عنه.

الملاحظة الثانية تتمثل فى أن هناك أبعادًا كثيرة حول موضوع تلك الإمكانيات. فهناك مناطق متعددة تشهد عنفًا حقيقيًا ومستمرًا - ثلاث منهم سأختصهم بالذكر. منطقة العراق، حيث تدور المشكلة حول العقوبات والقصف معًا(*). منطقة تركيا، حيث تشهد واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية، خاصة فى التسعينيات، وهى كارثة الأكراد. والتى تستمر حتى يومنا هذا. وأخيرًا، منطقة إسرائيل وفلسطين. وهناك أمور أخرى جديرة بالاعتبار، مثل التساؤل حول موضع إيران فى داخل منطقة الشرق الأوسط. . . أينما تذهب عيناك، ترَى قمعًا شديداً، انتهاكًا لحقوق الإنسان، تعذيبًا، وفظائع أخرى. ومن ثم، فإن التساؤل حول سلام الشرق الأوسط لديه أبعاد عديدة.

أما **الملاحظة الثالثة والأخيرة**، فتتمثل فى كون الولايات المتحدة تلعب دوراً مهمًا للغاية، وغالبًا دوراً حاسمًا وفاصلاً، فى هذه القضايا. بالإضافة إلى أهمية عامل التدخل الأمريكى، وموقعه المركزى فى هذه القضايا. . لأسباب واضحة وضوح الشمس - فهو العامل الوحيد الذى يمكننا (الشعب الأمريكى) التأثير عليه مباشرة. أما العوامل الأخرى. . فيمكننا شجبها واستنكارها، إلا أننا لا نستطيع أن نفعل

(*) تم كتابة هذا الفصل قبيل الغزو الأمريكى للعراق، وصدر الكتاب عام ٢٠٠٣م - المترجم.

الكثير بخصوصها. وهذه حقيقة بديهية، أو هذه لا بد أن تكون الحقيقة البديهية، إلا أنه من المهم تسليط الضوء عليها، لكونها تقريبًا مرفوضة. فالعقيدة المهيمنة تقول: لا بد من التركيز على جرائم الآخرين، وندبها والنواح عليها، ولا بد، من الناحية الأخرى، تجاهل جرائمنا وإنكارها. بلغة أكثر توضيحًا، علينا تصميم الطريقة التى نرى من خلالها الأشياء، بحيث نتجنب أى إمكانية للوقوف أمام المرآة لنرى أنفسنا على حقيقتها . . . علينا تشكيل حوار، بحيث لا نصير بصدد إثارة أية تساؤلات حول مسئوليتنا، وإذا حدث وأثيرت تلك التساؤلات، فعلينا أن نظهرها فى سياق واحد، وهو السياق المتعلق بواجبنا وردود أفعالنا تجاه جرائم الآخرين. فنجد الآن، على سبيل المثال، ظهور أدبيات ضخمة، سواء شعبية أو أكاديمية، حول ما يسمى بمآزق التدخل الإنسانى، فى حالة حدوث الجرائم على يد الآخر، كما هو الأمر دائمًا. ولكنك، فى نفس الوقت، لا تجد كلمة مكتوبة، ولا تساؤلاً مطروحًا عن مآزق الانسحاب من المشاركة فى العمليات الوحشية المريعة. فهذه النافذة لا بد أن تبقى مغلقة، ولابد من إحكام غلقها، وإلا سنرى أمامنا من الرؤى . . ما يزعجنا ويعكر أمزجتنا.

إن كيفية التهرب من القضايا المركزية، والمراوغة بها، موضوع ذو أهمية قصوى، يحتاج إلى مزيد من الكلام، إلا أننى سأضعه حاليًا على جنب، مركزًا على الحالات الخاصة التى تهمنا فى هذا الموضع. ولا بد أن أضيف هنا، موضحًا، بأن هذا الموقف المخزى ليس جديدًا، على الإطلاق - بل هو نوع من الثقافة الكونية. وإنه لمن الصعب أن تجد أى حالة تاريخية، أو فى الوقت الحاضر، لا يطغى عليها مثل هذا الموضوع.

العراق(*)

لنبدأ بالعراق . . . إن التساؤل الحقيقى، والوحيد فى نفس الوقت، حول عقوبات الأمم المتحدة، ينص على التالى: **هل هى جرائم بشعة وفقط، أم هى جرائم إبادية بمعنى الكلمة؟، كما وصفها أولئك الذين لديهم معرفة لصيقة جدًا بالوضع، وخاصة منسق البرنامج الإنسانى للأمم المتحدة فى العراق «دينيس هاليداى»، وهو موظف بالأمم المتحدة ذو مكانة عالية وجديرة بالاحترام. اضطر للاستقالة بعد**

(*) كما سبق وذكرنا، تمت كتابة هذا قبيل غزو العراق، وصدر الكتاب عام ٢٠٠٣م - المترجم.

إرغامه على تنفيذ ما أسماه «الإبادة»، كما فعل خليفته «هانز ڤون شبونيك»[1] **فجميع الجهات متفقة على أن تفعيل وتنشيط العقوبات كان من أجل تدعيم صدام حسين، ومن أجل تدمير الشعب العراقى.**

وهناك تبريرات عديدة، تستحق منا الانتباه واليقظة الشديدة. وفى اعتقادى، أنها تقول عنا الكثير. ومن أبسط الحجج، التى قيلت بهدف تبرير العقوبات، كانت تلك الحجة التى عرضتها «مادلين أولبرايت»، **حينما كانت سفيراً للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة. وكان ذلك، حينما سألتها «ليسلى شتال»، عبر تليفزيون الدولة، عن إحساسها تجاه مقتل نصف مليون طفل عراقى تحت آثار العقوبات؟ ولم تنكر «أولبرايت» ما حدث، وأيدت بأن الأمر كان «اختياراً صعباً للغاية»، ولكنها عادت لتقول: «إننا نعتقد بأن الثمن كان يستحق»**[2]. تلك كانت نهاية المناقشة. إنه لمن المفيد للغاية، بأن ننظر إلى رد الفعل. فالتعليق هو تعليقها، ورد الفعل هو رد فعلنا. وبالنظر إلى الأخير، تنكشف دواخلنا أمام أنفسنا، فتزيد معرفتنا بها.

تبرير ثانى يقول، وهو تبرير شائع، بأن المعاناة العراقية ليست إلا نتيجة لخطأ صدام حسين. وهو منطق يغلب عليه الكيد والمكر. فلنفترض بأن الزعم صحيح: وأنه فعلاً خطأ صدام حسين، فهل من المنطقى، أن نقدم له يد العون، بعد ذلك، ليدمر الشعب، ويدعم من حكمه؟

تبرير ثالث يقول بأن صدام حسين ليس إلا وحشاً، كائناً غير سوى. وإذا استمعت إلى «تونى بلير»، «كلينتون»، «أولبرايت»، أو أى من المعلقين عن هذا الأمر، ستجدهم يكررون تبريرهم بأن هذا الرجل ليس إلا وحشاً، لا نستطيع السماح له بالبقاء. بل إنه وصل بعملياته الوحشية إلى الذروة حينما استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه، وذلك من خلال عمليته المروعة، التى قتل فيها الأكراد بالغاز. كل هذا حدث، إلا أن هناك بعض الكلمات الناقصة. فقد قام فعلاً بأعمال وحشية، ليس لها مثيل - مستخدماً غازاً ساماً وأسلحة كيميائية ضد شعبه - بدعمنا وتأييدنا. فقد استمر تأييدنا، وظل صدام صديقاً مفضلاً، وشريكاً تجارياً، وحليفاً بغض النظر عن هذه الوحشية، التى لم تعر انتباهنا، كما تدل فى ردود أفعالنا فلقد استمر دعمنا له، بل تزايد وتصاعد(*).

(*) لما كانت حكومة الولايات المتحدة تدعم وتساند ذلك «الوحش» حين اقترافه تلك الجرائم، كانت -بالتالى- الحكومات العربية الصديقة تدعم وتساند ذلك الوحش.

ويمكنك أن تخوض تجربة فريدة من نوعها، لترى بنفسك مدى صحة هذا الأمر. فلتراقب المناقشات العامة، ولتحاول أن تبحث عن تلك الكلمات الناقصة، التى ذكرناها سالفًا. وسأترك هذه التجربة للقارئ، وهى تجربة ستساهم بالتأكيد فى توضيح الأمر. ويمكننى أن أخبركم بالرد مقدمًا: أنكم لن تجدوا تلك الكلمات، مما يقول لنا شيئًا عن أنفسنا، وكذلك عن حجتنا التى سردناها توًا.

ولنتطرق إلى موضوع «أسلحة الدمار الشامل»، فسنجد الحجة القائمة تنص على التالى: أننا لا يمكننا السماح لصدام حسين بالبقاء؛ بسبب خطورة أسلحة الدمار الشامل التى يمكنه تطويرها وتنميتها. وهذا كله صحيح، ولا غبار عليه، إلا أنه كان صحيحًا أيضًا عندما كنا نمده - عن قصد منا - بالوسائل التى تساعده على تنمية تلك الأسلحة، فى وقت كان فيه صدام حسين يمثل خطرًا، أكبر مما يمثله اليوم، الأمر الذى يثير بعض التساؤلات حول تلك الحجة.

أما الحجة الرابعة، فتقول إن «صدام» يمثل تهديدًا للدول المجاورة فى المنطقة(*). ولا شك، طبعًا، أنه يمثل تهديدًا حقيقيًا لكل من يقع فى قبضته، حيث ارتكب أفظع جرائمه، وأكثرها شراسة، فى ظل التأييد الأمريكى، وفى ظلال المشاركة الأمريكية. ولكن الحقيقة، أن قبضته الآن أقل تأثيرًا من ذى قبل، وكذلك فإن الموقف الانتقادى الذى اتخذته دول المنطقة حيال العقوبات والضربات الأمريكية يعكس بوضوح ماهية رؤيتهم لهذه الحجة(**).

كل ما قلناه يجهض الحجج التى ذكرناها. وتلك الحجج تقضى فى النهاية، بأننا ملزمون بالاستمرار فى تعذيب الشعب العراقى، ودعم صدام حسين، من خلال فرض تلك العقوبات القاسية. وكما أرى، فإن ذلك يترك المواطن الشريف

(*) شن صدام حسين حربًا شيطانية على إيران لمدة ثمان سنوات - بدون أى سبب إلا الانتقام من الجمهورية الاسلامية الناشئة، لحساب الولايات المتحدة، واسرائيل، ودولهم الصديقة فى المنطقة - ولا يخفى على أحد أن دول المنطقة كانت تمده بالمال والسلاح والرجال، وتكلفت تلك الحرب الشيطانية ما يقرب من مليون قتيل، وأضعاف ذلك من الجرحى، وتدمير مئات المبانى والمصانع، وعشرات المدن والقرى، وخسائر تقدر بمئات البلايين من الدولارات، على الجانبين العراقى وإيران - المترجم.
ونذكّر ثانيًا أن دول المنطقة كانت تساند صدام فى تلك الحرب الشيطانية بالمال والسلاح والرجال.

(**) وفى الحقيقة، الخطر الأكبر على المنطقة، بل وعلى العالم هو إسرائيل، وهذا ما بيّنه الأوروبيون فى استطلاع رأى بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٣م - المترجم.

الصادق(*) مكلفًا بمهمتين أساسيتين . الأولى . . أن يفعل شيئًا تجاه ذلك ـ ولنتذكر جيدًا أننا قادرون على ذلك . والثانية . . أن يُعمل ويُفعل فكره محاولاً فهم واكتشاف الدوافع الحقيقية ، والتى لا يمكن ، أبدًا ، أن تكون هى تلك التى وضعناها بين أيديكم .

لا أريد هنا التقليل من حجم التهديد الصدامى . فهناك دوافع ، ذات أهمية بالغة ، تجعلنا نأخذ التهديد العراقى مأخذ الجد . بل كانت هناك دوافع ، أكثر أهمية ، فى أثناء الفترة التى كنا نساعد فيها الرئيس العراقى على إيجاد هذا التهديد ، إلا أن ذلك لا ينفى أننا اليوم بصدد دوافع أخرى . فحاليًا هناك دوافع ، تدفعنا إلى الاهتمام بخطورة العنف المتطرف والمدمر فى المنطقة . وليس هذا رأيى فقط ، بل هو رأى أيضًا الجنرال «ليى باتلر» الذى كان رئيسًا للقيادة الاستراتيجية فى عهد كلينتون . وهى القيادة المسئولة عن الاستراتيجية النووية ، وعن استخدام الأسلحة النووية . **وقد قال الجنرال «باتلر» ، إنه لفى منتهى الخطورة ، وسط العداءات الموجودة فيما يسمى بالشرق الأوسط ، أن تقوم دولة (إسرائيل) بتسليح نفسها ، بهذه الصورة الظاهرة ، ومعها مخزون هائل من الأسلحة النووية ، ربما تصل إلى المئات ، الأمر الذى يستفز ويستحث دولاً أخرى للتصرف بنفس الطريقة(٣)** .

أو أن تستفزهم لتطوير أسلحة أخرى للدمار الشامل كرادع ، الأمر الذى سيكون له أثر واضح وخطير ، ينذر بالشؤم علينا جميعًا . أما كون «باتلر» محقًا فى ذلك ، فهو أمر لا يقبل الشك . بل إن الخطر سيكون أكثر نذيرًا بالشؤم ، إذا تبين لنا أن الولايات المتحدة ، وهى القوة العظمى الراعية لإسرائيل ، تطالب الدول الأخرى بالنظر إليها على أنها «غير عاقلة ولابريئة» ، ومستعدة للجوء إلى العنف المتطرف ، إذا ما استفزت ، بما يتضمن الاستخدام الأول للأسلحة النووية ضد الدول غير النووية . وقد أشير هنا إلى وثائق تخطيطية ذات مستوى رفيع . . كُتبت فى عهد كلينتون ، وتحولت إلى حيز التطبيق من قبل التوجيهات الرئاسية(٤) ، ولمن يريد معرفة المزيد ، وعن الأسباب وراء هلع العالم منا ، فعليه أن يلجأ إلى الوثائق العامة .

ومن المفهوم أن الآخرين فى هذا العالم يضطرون ، طبيعيًا ، إلى الحصول على

(*) يقصد المواطن الأمريكى الشريف الصادق ـ المترجم .

أسلحة دمار الشامل، على حسابهم، ليستخدموها كرادع. ويعترف المحللون الاستراتيچيون الأمريكيون، والمخابرات الأمريكية، بأن تهديد البقاء الإنسانى يُدعم ويُغذى ويزيد من قبل البرامج، التى تأخذ حاليًا خطى جريئة. فعلى سبيل المثال، كل دول العالم تقريبًا، تنظر إلى برنامج الدفاع الصاروخى الأمريكى كسلاح الضربة الأولى - وهو أمر صحيح لا غبار عليه. وسيقوم، غالبًا، الأعداء المحتملون بالرد من خلال تنمية وتطوير رادع، أيّا كان هذا الرادع. وكل هذا معروف جيداً لدى المخابرات الأمريكية، كما هو معروف لدى المحللين الاستراتيچيين. . والسؤال الذى نطرحه هنا: لماذا نصر على السعى وراء سياسة تزيد من حجم الخطر، ومن حجم الدمار. . لنا ولغيرنا؟. وربما يمثل الشرق الأوسط الخطر الأول فى هذا الشأن - ليس الخطر الوحيد، ولكنه بالتأكيد خطر بدرجة كبيرة.

ومن الجدير بالذكر، أن تبرز كل هذه التساؤلات فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١م، قبل حرب الخليج. . وأن تثيرها العراق. فقبيل بداية حرب الخليج، كانت العراق قد عرضت مرة أخرى الانسحاب من الكويت (وكانت قد عرضت ذلك مرات عديدة)، ولكن فى سياق تسوية القضايا الاستراتيچية بالمنطقة، بما فيها حظر أسلحة الدمار الشامل. وقد أقر خبراء الخارجية الأمريكية المختصون بشئون الشرق الأوسط، بأن ذلك الموقف كان «جاداً» و«صالحًا للتفاوض». وبصرف النظر عن هذا، فإن ذلك الموقف كان هو موقف ثلثى الجمهور الأمريكى تقريبًا، كما أظهر التصويت الأخير، المأخوذ فى الأيام الأخيرة قبل الحرب.

إلا أن موظفى الخارجية الأمريكية أوضحوا: «بأننا لا نعلم عما إذا كانت هذه الاقتراحات أو العروض العراقية تتسم فعلاً بالجدية وبالقابلية للتفاوض أم لا». وكان سبب عدم معرفتنا بهذه العروض، أن الولايات المتحدة حذفتها من التاريخ، ومن الإعلام، بمنتهى الحذق والمهارة. وبالرغم من ذلك، تبقى القضية حية فى الأفق. . تبقى حية، بالرغم من إزالتها نهائيّا من المناقشات العامة، ومن الأچندة السياسية.

ولننتقل الآن إلى الموضوع الثانى، وهو موضوع تركيا والأكراد. وبادئ ذى بدء، فقد تعرض الأكراد إلى سلسلة طويلة من القمع والاضطهاد، طيلة تاريخ الدولة التركية الحديثة، إلا أنه فى عام ١٩٨٤م، قامت الدولة التركية بشن حرب عارمة فى الجنوب الشرقى ضد السكان الأكراد.

وإذا نظرنا إلى المعونة العسكرية الأمريكية المقدمة إلى الحكومة التركية - والتى تمثل دليلاً قويّا عن مسار السياسة - سنجد أنها ازدادت بطريقة ملحوظة فى عام ١٩٨٤م، وهو الوقت الذى بدأت فيه الحرب التركية لقمع المتمردين. بلغة أخرى، هذه الزيادة الملحوظة فى حجم المعونة، لم ترتبط بالحرب الباردة، وإنما ارتبطت بالحرب التركية المضادة لحركات التمرد. وليس هذا بالأمر الغريب، فتركيا تمثل حليفًا استراتيچيًا، ومن ثم، فكان لها دائمًا حظًا وافرًا من المعونة العسكرية الأمريكية. وقد بقت المعونة عالية كما هى، إلا أنها بلغت الذروة على امتداد التسعينيات، مع ازدياد العمليات الوحشية. وكان عام ١٩٩٧م هو عام الذروة الحقيقية، حيث بلغت المعونة العسكرية الأمريكية إلى تركيا، أكثر مما بلغته طوال الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٨٣م، بالرغم من كونها الفترة التى كانت مفعمة بدوافع وأهداف الحرب الباردة. أما عن نتائج هذه المعونة الأخيرة، فإليكم الأرقام التالية: مقتل عشرات الآلاف من الآدميين، هروب مليونى إلى ثلاثة ملايين لاجىء، إبادة عرقية مروعة، تدمير حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة قرية كردية.

٨٠٪ من الأسلحة التركية كانت تأتى من الولايات المتحدة. وبما أننا، لا أنا ولا أنت، نستطيع وقف هذا الأمر - ونحن الوحيدون القادرون على هذا - فإن إدارة كلينتون كان لديها الحرية فى إرسال الطائرات الحربية، الدبابات، النابالم، وهلم جرا، التى كانت تستخدم فى أقذر العمليات الوحشية فى فترة التسعينيات. . وما زالت هذه العمليات مستمرة. فتركيا تقوم، بانتظام، بعملياتها المعروفة، سواء فى جنوب شرق تركيا، أو عبر حدود شمال العراق، حيث تتم العمليات العدوانية فيما يسمى بمناطق الحظر الجوى، حيث يحتمى الأكراد بالولايات المتحدة من. . . تركيا.

وإذا ما قارنا بين العمليات التركية فى شمالى العراق، وبين العمليات

الإسرائيلية فى جنوبى لبنان - فى ظل احتلالها الذى دام ٢٢ عامًا - سنجد تشابهًا كبيراً بينهما . ففى الحالتين ، تمت العمليات الوحشية تحت عدم رضاء الأمم المتحدة ، ولكن تحت رضاء الولايات المتحدة ، مما أعطى لها فى النهاية صفة الشرعية . ويكفى العلم ، بأنه فى فترة الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان ، قتلت إسرائيل ما يقرب من ٤٥ ألفًا ، تبعًا لمصادر لبنانية . والحقيقة . . أنه لا أحد يعلم هذا ؛ لأنه ببساطة لا يوجد من يحصى عدد ضحايا الولايات المتحدة ، ولا ضحايا أصدقائها .

والسؤال هنا : كيف تتعامل الولايات المتحدة مع كل هذا؟ الرد بمنتهى البساطة : تتعامل بالسكوت . يمكنك معاينة ذلك وأنا أطالبك بالقيام بهذه المعاينة . وبالمناسبة ، فقد يقوم بعض الآدميين ، غير الراضين عن هذا الوضع ، بإثارة قضية أكراد تركيا ، وما يتعرضون له من اضطهادات . وإذا ما خرج هذا الموضوع إلى السطح ، وبات من المستحيل تجاهله ، يكون رد الفعل المتعاهد عليه كالتالى : إن مؤيدى حقوق الإنسان ، الذين وضعوا لأنفسهم هذا المسمى ، يستنكرون ما يسمونه «فشلنا فى حماية الأكراد» . والحقيقة ، أننا نفشل فى حماية الأكراد ، كما يفشل الروس «فى حماية الناس الذين يعيشون فى الشيشان» .

أو يُزعم أن الولايات المتحدة ليس لديها علم بما يحدث . وأن كلينتون ، عندما كان يغدق تركيا بسيل لا ينتهى من الأسلحة (فى الوقت الذى صارت فيه تركيا المتلقى الرئيسى للأسلحة الأمريكية) ، كان لا يعلم ، ولا مستشاروه ، بأن الأسلحة سوف يتم استخدامها ، وأنه لم يخطر على بالهم أبدًا ، ذهاب الأسلحة إلى الحرب التى كانت جارية على الساحة التركية حينذاك . وكما يقول المعلقون والمراقبون الذين يمتازون بالدقة المتناهية ، فإن الذين يظهرون قضية الأكراد على السطح ، ويقترحون البديل ، يفتقدون النظر إلى «الفوارق الضئيلة» .

وفى بعض الأوقات ، يزعمون أن الولايات المتحدة غير قادرة على معرفة ذلك ، فالمنطقة بعيدة عنها ، فمن يعلم ماذا يحدث فى جنوب شرق تركيا؟ وللعلم فقط . . فهذه المنطقة تم مسحها من قبل القواعد الجوية الأمريكية ، فهناك الطائرات المسلحة نوويًا ، التى تقع تحت رقابة صارمة . ولكن . . كيف لنا أن نعلم ما يحدث

هناك؟ وبالطبع، لا يوجد منا من يقرأ تقارير حقوق الإنسان، التى تصف، دومًا، تفاصيل ما يحدث هناك.

ولقد ذكرت، سالفًا، أنه فى ظل هذه الفترة صارت تركيا المتلقى الأول للأسلحة الأمريكية فى العالم، إلا أن هذا لا يطابق الحقيقة كلية. فكما نعلم، تتصدر كلٌّ من مصر وإسرائيل قائمة المتلقين. ولم تصل تركيا إلى المركز الأول، إلا فى أثناء فترة حربها ضد حركات التمرد الكردى. ثم جاءت السلفادور، لتحل فترة وجيزة محل تركيا، حيث كانت الأولى منشغلة فى عمليات الذبح والقمع تجاه شعبها، الأمر الذى أوصلها فى النهاية إلى المركز الأول. وما إن وصلت السلفادور إلى هذا المركز، حتى عادت تركيا لتأخذ مكانتها ثانية.

واستمر هذا الوضع إلى عام ١٩٩٩م، حيث جاءت كولومبيا لتحتل مكان تركيا. وقد كانت كولومبيا تحتل الرقم القياسى لأسوأ سجل لحقوق الإنسان فى العالم. وفى الأعوام العشرة الماضية، التى شهدت تلك السجلات المفزعة، حصلت كولومبيا على أكبر نصيب من المعونة العسكرية الأمريكية، وكذلك من التدريب الأمريكى. ولكن لماذا حلت كولومبيا مكان تركيا فى عام ١٩٩٩م؟ السبب بسيط، وهو: أنه فى عام ١٩٩٩م نجحت تركيا فى قمع حركات التمرد الداخلية، بينما لم تكن كولومبيا قد نجحت بعد. وكان من قبيل الصدفة، أن يكون ١٩٩٩م هو العام الذى شهد تدفقًا كبيرًا للأسلحة إلى كولومبيا.

وفى وسط كل هذه الأحداث، يغمرنا فيض من عبادة الذات. . وكيف أننا نسعى وراء «المبادئ والمثل» فى سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة فى «الحالات الضرورية»، كما يقول كلينتون، حيث لا نستطيع تحمل اختراقات حقوق الإنسان على مقربة من حدود الناتو. وهنا نلحظ ثانية، غياب بعض الكلمات. ظاهريًا، نحن لا نستطيع التأقلم مع اختراقات حقوق الإنسان على مقربة من حدود دول الناتو، بل لا نستطيع تأييدها ولا المشاركة فيها. . فى داخل حدود الناتو. حاول أن تجد تلك الكلمات الناقصة إنك لن تجدها. . ومرة أخرى، سوف تتعلم شيئًا آخر.

إسرائيل ـ فلسطين

والآن . . لنذهب إلى الحالة الثالثة – إسرائيل–فلسطين . تعالوا بنا لنرى القتال الجارى حاليًا ، وهو ما يسمى بانتفاضة الأقصى ، لنترقب ردود الأفعال الأمريكية . وهذا هو الجزء الذى يهمنى فى المرتبة الأولى ، وهو الذى يجب أن يهمكم أنتم أيضًا بنفس الدرجة .

إن الموقف الرسمى الأمريكى ، الذى كرره السفير الأمريكى «مارتين إنديك» فى مارس ٢٠٠١م ، تمثل فى التالى : «نحن لا نؤمن بمكافأة العنف»(٥) . وكان ذلك تقريعًا صارمًا للفلسطينيين ، مثله مثل التقريعات الأخرى . ومن السهل علينا ، تقدير شرعية ذلك الزعم .

بدأت انتفاضة الأقصى ، والتى تمثل العنف الذى يزدريه إنديك ، فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠م ، وهو اليوم الذى تلا ذهاب «آرييل شارون» إلى الحرم الشريف ، مع حوالى ألف جندى . ومن المدهش واللافت للانتباه ، أن يمر هذا الحدث بدون أى حادث كرد فعل ، إلا أنه فى اليوم التالى ، وكان يوم جمعة ، فوجئ الفلسطينيون ، بعد فراغهم من صلاة الجمعة ، بتواجد عرمرم للجيش الإسرائيلى ، فبدأ بإلقاء بعض الأحجار ، ثم رد الجيش الإسرائيلى بإطلاق الرصاص فورًا ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى مقتل ستة فلسطينيين ، وجرح أكثر من ٢٠٠ (٦) . وفى الأول من أكتوبر ، قامت طائرات الهليكوپتر العسكرية الإسرائيلية ، أو على الأصح طائرات الهليكوپتر العسكرية الأمريكية التى يقودها طيارون إسرائيليون ، بتصعيد العنف ، مما أدى إلى مقتل فلسطينيين فى غزة . وفى الثانى من أكتوبر ، قامت الطائرات الهليكوپتر العسكرية بقتل عشرة فى غزة ، وجرح خمسة وثلاثين . وفى الثالث من أكتوبر ، قامت الهليكوپتر بقصف الوحدات السكنية ، وأهداف مدنية أخرى . وظل الأمر يسير على هذا المنوال . . حتى أضحت هذه الطائرات ، فى شهر نوفمبر ، تستخدم فى استهداف واغتيال الرموز السياسية .

والسؤال هنا : ماذا فعلت الولايات المتحدة حيال كل ذلك؟ فى منتصف سبتمبر ، وقبل بدء الاقتتال ، أرسلت الولايات المتحدة شحنة جديدة من طائرات الهليكوپتر (المهاجمة) المتقدمة إلى إسرائيل . وكذلك فى منتصف سبتمبر ، قامت

البحرية الأمريكية بالمشاركة مع وحدات النخبة فى داخل الجيش الإسرائيلى وقوات الدفاع الإسرائيلى، فى عمليات تدريبية، بهدف تأهيل القوات الإسرائيلية على إعادة احتلال الأراضى المحتلة. لقد كان دور البحرية الأمريكية، هو إمداد إسرائيل بأجهزة جديدة متطورة، لم تكن فى حيازتها.

وفى الثالث من أكتوبر، وهو اليوم الذى تحدثت فيه الصحف عن هجوم طائرات الهليكوپتر العسكرية على المساكن، قاتلة عشرات المدنيين، أعلنت الصحف الإسرائيلية، وبعدها كررت الصحف الدولية، أن الولايات المتحدة وإسرائيل وصلتا إلى اتفاق - وهو أعظم اتفاق فى خلال العقد - يقتضى إرسال طائرات الهليكوپتر العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل(٧). وفى اليوم التالى، نشر الصحفيون العسكريون تقريراً يفيد بأن هذه الإرسالية تتضمن طائرات هليكوپتر هجومية حديثة، بالإضافة إلى قطع غيار، مما يزيد من القدرة على استهداف المدنيين. وبطريقة عابرة، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى عن عدم قدرة بلاده إنتاج طائرات الهليكوپتر. ومن ثم، فعلى إسرائيل أن تأتى بها من الولايات المتحدة. وفى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠م، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يلزم الولايات المتحدة بعدم إرسال طائرات عسكرية هليكوپتر إلى إسرائيل تحت هذه الظروف(٨). وفى ١٩ فبراير ٢٠٠١م، أعلن الپنتاجون عن اتفاقية، أبرمت تواً بين إسرائيل والولايات المتحدة، تقضى بصفقة قيمتها نصف بليون دولار لطائرات الأپاتشى الهليكوپتر المهاجمة(٩).

وتعالوا بنا لنرى كيف قامت وسائل الإعلام بتغطية هذا الموضوع، وبالتعامل معه. سنكتشف أن هذا الموضوع لم يمر اعتباطًا فى الصحف الحرة. وكانت الإشارة الوحيدة له، فى جريدة بـ «نورث كارولينا»، عبر بريد مكتوب للمحرر(١٠). هذا كل ما كُتب حول الموضوع.

لا توجد الآن حقائق مخفية، أو غير مشار إليها. فلا يوجد مكتب أخبار واحد، فى بلادنا، لا يلم - وبمنتهى الدقة - بهذه الحقائق. وكل من يطلع على تقارير منظمة العفو، يدرك هذه الحقائق جيداً. وقد تم جذب الانتباه إليها، بطريقة ملفتة جدّاً، فى جريدة «بوستون جلوب»، التى تعتبر من أهم الجرائد الأمريكية اليومية، وكذلك من أكثرها ليبرالية. فلا شك، أنه لا يوجد مكتب تحرير أو أخبار، إلا

ويعرف هذه الحقائق. ولكن أولئك الذين يهيمنون على تدفق المعلومات لا يرغبون في معرفة هذه الحقائق، كما لا يرغبون في تعريفها لقرائهم. وبالطبع، لديهم أسبابهم ودوافعهم القوية، التى تتمثل فى التالى: إن إمداد الشعب بمعلومات حول ما يجرى على الساحة، باسمهم، سوف يفتح عليهم أبوابًا، كان من الأفضل غلقها... هذا إذا كانوا يريدون الاستمرار فى سياستهم. باختصار، أن المسيطرين على دفة المعلومات لن يرغبوا أبدًا في نشر هذه التقارير بموازاة ما يقال ويكتب عن طائرات الهليكوپتر الأمريكية، التى تستخدم فى استهداف المدنيين، والشخصيات السياسية.

إن الاستمرار فى توفير تلك الطائرات الأمريكية لإسرائيل، مع العلم بأنها ستستخدم ضد المدنيين الفلسطينيين، ومع سكوت الإعلام الأمريكى العام، ليس إلا دليلاً، من ضمن أدلة كثيرة، على مدى احترامنا لمبدأ عدم الاعتراف بمكافأة العنف. وهذا بدوره - وأقولها ثانية - يترك المواطنين الشرفاء أمام مهمتين: **المهمة الأكبر**، هى أن يفعلوا شيئًا تجاه ذلك، و**المهمة الثانية**، هى محاولتنا لفهم الأسباب الحقيقية وراء انتهاج هذه السياسات.

وبخصوص ذلك الأمر، لا أعتقد أن الأسباب تحتمل أكثر من تأويل. فمنذ أمد بعيد، والكل يعى بأن منطقة الخليج تحتوى على ثروات الطاقة الأساسية فى العالم، وأنها - من ثم - تمثل مصدرًا استراتيجيًا لا مثيل له، وكذلك مصدرًا للثراء السريع. وأى قوة تأتى للسيطرة على المنطقة.. لن تحظى فقط بالوصول إلى هذا الثراء الهائل، ولكنها ستحظى أيضًا بالوصول إلى مرتبة قوية جدًا من السيطرة والهيمنة العالمية، إذ يعتبر التحكم فى مصادر الطاقة معولاً شديد الأهمية فى العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أن أهمية ثروة الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن تزداد، ربما بحدة، فى السنوات المقبلة.

إن أهمية التحكم فى النفط، تم إدراكه وقت الحرب العالمية الأولى، حيث كانت بريطانيا تمثل القوة العالمية الكبرى، والتى كانت تسيطر على معظم الشرق الأوسط، إلا أنه بعد انتهاء الحرب، لم يكن لديها القوة العسكرية التى تمكنها من الهيمنة على المنطقة - من خلال الاحتلال العسكرى المباشر. فكان عليها اللجوء إلى وسائل

أخرى. وكانت إحدى هذه الوسائل استخدام القوة الجوية، وكذلك استخدام الغاز السام، الذى كان يعتبر قمة الوحشية واللاإنسانية فى ذلك الوقت. وكان من أهم مؤيديه «وينستون تشرشل»، الذى دعا إلى استخدامه ضد الأكراد والأفغان[11].

وبالتوازى مع العنصر العسكرى لتحقيق التحكم، كان هناك أيضًا العنصر السياسى الذى تمثل فى التنسيقات السياسية. فخلال الحرب العالمية الأولى، اقترح مكتب الاحتلال البريطانى، ثم طبق بعد ذلك، مشروعًا لتدشين ما يسمى بـ «الواجهة العربية»: وهى حكومات ضعيفة لينة، تدير السكان المحليين، تحت الهيمنة البريطانية الكاملة، فى حالة استفحال الأمور، وخروجها عن دائرة التحكم. وكانت فرنسا، فى ذلك الوقت، أيضًا من المشاركين فى اللعبة - فقد كانت قوة كبيرة لا يستهان بها - وكذلك كانت الولايات المتحدة، بالرغم من عدم قيادتها للعالم حينذاك، إلا أنه كان لديها القدر الكافى من القوة الذى أهّلها للمطالبة بنصيب من الكعكة. وفى عام ١٩٢٨م، دخلت الدول الثلاث فى اتفاقية «الخط الأحمر»، حيث قامت بتوزيع احتياطى النفط الشرق أوسطى فيما بينها. وبالطبع، كان الغائب فى هذه المسألة.. شعوب المنطقة، التى كانت قابعة تحت هيمنة «الواجهة».. ذلك كان هو التنسيق الأساسى.

ومع الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى القمة، فارضة هيمنتها على العالم، ومخططة على الاستئثار بثروات الطاقة فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا، فقد استبعدت الأولى فى هدوء، بينما قبلت الثانية - وباستحياء - دورها «كشريك صغير»، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تضاؤل دورها تدريجيًا، عبر الوقت.

وعندما أخذت الولايات المتحدة دور المملكة البريطانية المتحدة، أبقت المبدأ الأساسى فى هذا الدور، ألا وهو: أن الغرب (الذى يعنى الولايات المتحدة أولاً وأخيرًا) لا بد أن يسيطر على الأحداث فى الشرق الأوسط. بالإضافة إلى أن ثراء المنطقة لا بد أن يتدفق أولاً إلى الغرب، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى شركات ومؤسسات الطاقة الغربية، إلى المستثمرين، إلى الخزانة الأمريكية التى اعتمدت، وما زالت تعتمد، بشكل أساسى على إعادة تدوير الدولارات النفطية،

إلى المصدرين، إلى شركات الإنشاء، وهكذا. تلك هى النقطة الجوهرية فى الموضوع كله. الأرباح لا بد أن تتدفق إلى الغرب، والقوة لا بد أن تبقى فى الغرب، فى واشنطن أولاً، لأطول حقبة ممكنة.

وقد أثار هذا المبدأ مشكلات عديدة. فكانت المشكلة الأولى تتمثل فى عدم قدرة شعوب المنطقة على فهم منطق هذه التنسيقات والترتيبات. لم تستطع هذه الشعوب الاقتناع أبدًا، بضرورة تدفق ثروات المنطقة إلى الغرب، بدلاً من تدفقها إلى الشعوب الفقيرة الكادحة. وكان الاستخدام المستمر للقوة، هو الوسيلة الفعّالة لجعلهم يفهمون مثل هذه المبادئ - وهى مشكلة تتكرر دائمًا مع الشعوب الجاهلة غير المتعلمة.

وفى عام ١٩٥٣م، حاولت حكومة وطنية، تحت زعامة «محمد مصدق»، تخليص إيران وإخراجها من هذا النسق. ولكن سرعان ما باءت تلك المحاولة بالفشل، من خلال انقلاب عسكرى، قامت كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا بتمويله، لإعادة الشاه إلى الحكم ثانية. ومن الجدير بالذكر، أنه فى أثناء الانقلاب، قامت الولايات المتحدة بإبعاد بريطانيا، وبدرجة كبيرة، عن دائرة السيطرة فى داخل إيران.

وبعد الانقلاب مباشرة، ظهر نجم «جمال عبد الناصر» فى المنطقة، ليعلن خطرًا عظيمًا على مصالح الغرب. وبالرغم من عدم حيازة بلاده - مصر - على ثروة النفط، إلا أن خطورته تمثلت فى القومية المستقلة التى كان ينادى بها، والتى باتت رمزًا لها فى كل مكان على وجه السطيحة. فتحول عبد الناصر إلى «ڤيروس»، بإمكانه «إصابة الآخرين».

فى تلك اللحظة، كانت الولايات المتحدة تطور عقيدة جديدة، لتغيير وتوسيع مفهوم النظام البريطانى القائم على واجهة عربية، محمية من قبل قوة بريطانية. بمعنى آخر، لقد كانت الولايات المتحدة تقوم على تدشين حلقة محكمة من الدول المحيطة، المتواجدة على الحدود الخارجية للمنطقة، التى يمكن أن تقدم خدماتها للولايات المتحدة كـ «رجال شرطة محليين مستعدين للضرب فى أى لحظة» (وهى

كلمات مستقاة من إدارة نيكسون). فصحيح أن هناك رجال شرطة فى واشنطن، ولكن لا بد أيضًا من إيجاد «رجال شرطة محليين مستعدين للضرب». والشرطيان المتوفران فى ذلك الوقت، كانا تركيا (قوة عسكرية كبيرة)، وإيران تحت حكم الشاه.

وفى عام ١٩٥٨م، نصحت المخابرات المركزية الأمريكية بأن «اللازمة المنطقية» لمعارضة القومية العربية «تتمثل فى تأييد إسرائيل كالقوة الوحيدة المتبقية فى المنطقة، التى تناصر الغرب من ناحية، والتى يمكن الاعتماد عليها من الناحية الأخرى»(١٢). وتبعًا لهذا التسلسل العقلى والمنطقى، فإنه يمكن لإسرائيل أن تصير قاعدة أساسية للقوة الأمريكية فى المنطقة. وبالفعل، تم تنفيذ ذلك الاقتراح بعد ١٩٦٧م. ففى هذا العام، قامت إسرائيل بتقديم أجل خدمة إلى الولايات المتحدة ـ ألا وهى التخلص من ناصر، والتخلص من ڤيروس القومية المستقلة. وكذلك قامت بقصم ظهور الجيوش العربية، تاركة القوة الأمريكية تتألق أكثر فأكثر. وعند هذه اللحظة بالتحديد، ظهر هناك تحالف ثلاثى بين إسرائيل، وإيران، والسعودية. وبالرغم من أن السعودية كانت فى حرب تكتيكية مع إيران وإسرائيل، إلا أن ذلك لم يقف عائقًا أمام هذا التحالف. فالسعودية كان لديها النفط، وإيران كانت خاضعة للشاه، وإسرائيل كانت القوة العسكرية. وكانت باكستان وتركيا جزءًا من هذا النسق فى ذلك الوقت.

ذلك التحالف كان معترفًا به - وبوضوح - من قبل متخصصى المخابرات الأمريكية، الذين كتبوا عنه، ومن قبل الشخصيات المسئولة عن التخطيط. فمثلاً، أشار «هنرى جاكسون» - الذى كان المتخصص الأساس ـ من ضمن أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ـ فى شئون الشرق الأوسط والنفط - إلى أن إسرائيل، وإيران، والسعودية «تكبح وتحتوى(*) تلك العناصر الراديكالية وغير المسئولة فى دول عربية معينة، والتى إن تركت على حريتها، لقامت بتعريض مصادرنا النفطية فى الشرق الأوسط، إلى خطر جسيم» (وهو يعنى الأرباح المتدفقة، والتى تعتبر عاملاً مؤديًا للهيمنة العالمية)(١٣).

وقد قامت السعودية بدورها، من خلال الحفاظ على أكبر احتياطى نفط فى

(*) من سياسة الاحتواء، التى تعنى فى النهاية المحاصرة والكبت والكبح ـ المترجم.

العالم. بينما قامت إيران وإسرائيل، بمساعدة تركيا وباكستان، بتوفير القوة الإقليمية، حيث كانت جميع هذه الدول تخدم كـ «رجال شرطة محليين على أهبة الاستعداد للضرب». أما إذا حدث خلل ما، فحينئذ يتم جلب اللاعبين الكبار ـ الولايات المتحدة وبريطانيا.

تلك كانت الصورة بحذافيرها، قبل أن تندلع الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩م، حيث قامت الدنيا ولم تقعد - فقد سقط عامود رئيسى من الأعمدة الرئيسية، التى كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة. لقد سقطت إيران تحت قبضة القومية المستقلة. وبالرغم من محاولات «كارتر» لإرجاع الشاه إلى الحكم، من خلال تمويل حركة انقلابية عسكرية، ومن خلال بعثه لچنرال الناتو، إلا أن محاولاته باءت بالفشل. هذا بالإضافة إلى عدم قدرته على كسب تأييد حلفائه فى هذا الشأن، وهم الجيش الإيرانى.

بعدها مباشرة، قامت كلٌ من إسرائيل والسعودية، العامودان المتبقيان، بمشاركة الولايات المتحدة فى بذل كل الجهود المتاحة، من أجل إحداث انقلاب عسكرى، لإعادة الأمور إلى نصابها، وكان ذلك من خلال إرسال السلاح. الوقائع والأهداف تم إخفاؤها عن الجماهير، إلا أن مقتطفات من هنا وهناك بدأت تصل، بعد فترة، إلينا، حيث تم تسمية هذه اللعبة برمتها، اتفاق «السلاح مقابل الرهائن». وطبعًا، لبس هذا الاتفاق ثوب الإنسانية: فبات من المعروف أن الريجانيين يلتمسون طريقًا لإطلاق سراح رهائن الولايات المتحدة فى لبنان. أما ما كان يحدث فى الواقع، فهو إرسال الولايات المتحدة للسلاح إلى إيران - أى إلى جماعات مسلحة بعينها فى إيران - من خلال إسرائيل، التى كانت لديها ارتباطات وثيقة مع الجيش الإيرانى، الذى كانت تموله السعودية. بلغة أخرى، أن اتفاق «السلاح مقابل الرهائن» لم يكن له وجود أو أصل؛ لسبب بسيط: وهو أنه لم يكن هناك أية رهائن.

وفى نفس الوقت، كانت الولايات المتحدة تؤيد صديقها صدام حسين، فى غزوه لإيران، من أجل تحقيق نفس الهدف - وهو محاولة إبطال الخطر الداهم القادم من دولة نفطية ومستقلة فى نفس الوقت، مثل إيران. فصحيح أن عراق

صدام كانت أيضًا تتمتع باستقلال زائد عن اللزوم، الذى كان يضايق الولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة كانت مصرة على تلقين إيران درسًا، فلا تترك «جريمتها الشنعاء» - التى لم تكن محل أى عذر - تمر بسهولة. فإيران - التى كانت يومًا ما من أقوى أعمدة السياسة الأمريكية فى المنطقة - ارتكبت خطأ كبيرًا، عندما رفضت وصدت الانقلاب الذى مولته الولايات المتحدة، والذى جربته الإدارة الأمريكية منذ ٢٥ عامًا، ونجحت من خلاله فى قمع المحاولة الإيرانية للاتجاه نحو الاستقلال. ومن ثم، كان ذلك الخروج عن الطاعة الأمريكية، أمرًا لا يمكن تمريره مرور الكرام، ولا يمكن التساهل معه على أية حال. . . وإلا ستكون «المصداقية» الأمريكية معرضة للخطر.

وبناء على هذا، بدأت الولايات المتحدة فى إرسال سفن حربية لحماية الخليج الفارسى، ومن ثم، الضمان بأن إيران لن تقدر على منع شحن النفط العراقى. إلا أن ذلك تحول، فيما بعد، إلى أمر بالغ الخطورة. فالالتزام الزائد عن اللزوم من جانب الولايات المتحدة تجاه صدام، فى ذلك الوقت، أظهر لنا حقيقة جديدة، وهى: أن العراق صارت هى الدولة الوحيدة، بجانب إسرائيل، التى لديها الحق فى الاعتداء على سفينة أمريكية بدون مساءلة، والحق فى الإفلات الكامل من المعاقبة، كما فعلت إسرائيل فى ١٩٦٧م، وكما فعلت العراق فى ١٩٨٧م، حينما قتلت ٣٧ بحارًا أمريكيًا(١٤).

بل إن التورط الأمريكى ذهب إلى أكثر من ذلك. ففى العام التالى، فى ١٩٨٨م، قامت المدمرة الأمريكية، «يو. إس. إس. فينسينز»، بقصف طائرة ركاب إيرانية، رحلة رقم ٦٥٥، مخلفة ٢٩٩ قتيلاً، وهى تحلق فى الفضاء الإيرانى(١٥). لقد كانت المدمرة الأمريكية فى داخل المياه الإقليمية الإيرانية. ومن ثم، أخذت إيران الحدث مأخذ الجد والشدة. فذهب زعماؤها بأن الولايات المتحدة كانت تسعى بإصرار، منتهجة أكثر الأساليب تطرفًا، إلى تأكيد بأن «صدام حسين» قد كسب الحرب ضد إيران، الأمر الذى أدى بالأخيرة، فى النهاية، إلى الاستسلام. لم تكن تلك الحادثة أمرًا هينًا بالنسبة للإيرانيين، ولكنها كانت أمرًا هينًا بالنسبة لنا، فهذا هو أسلوبنا الوحشى. . . وعدم اعتراف القوى بمسئولياته الأخلاقية هو مبدؤنا.

وكان من المنطقى، أن نتوقع تفجير طائرتنا الأمريكية «پان آم ١٠٣»، كرد فعل انتقامى لما حدث. وكان الافتراض السريع للمخابرات الأمريكية، هو أن التفجير كان انتقامًا إيرانيًا لقصف الطائرة الإيرانية ٦٥٥ . أما إذا أردنا الحكم على ما جرى بخصوص هذا الحادث، فأعتقد أن الأمر سيظل قيد التخمين والتأمل. وكذلك سيظل الدليل على مسئولية ليبيا عن الحادث، قيد الشك. . بل الشك الشديد. فبعد أن وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا - أخيراً - على السماح باستئناف القضية (وكانت ليبيا قد عرضت، منذ أعوام عديدة، السماح باستئناف إجراءات القضية فى مكان غير منحاز) أدت الإجراءات القضائية الغريبة فى محكمة العدل الدولية بهولندا إلى إثارة مزيد من الشكوك لدى أولئك الذين تابعوا الأمر عن قرب، والذين لم يسمحوا بأية مناقشات حول هذا الموضوع. فمثلاً، اقتضت الضرورة إخماد تقرير قضية «لوكيربى» بهولندا، وإبعاده عن العيون، ذلك التقرير الذى كتبه المراقب الدولى الذى رشحه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان، تبعًا لقرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨م). فقد كان تقريره استنكاراً عنيفًا للإجراءات القضائية. ولنا أن نخمن، أنه إذا كان التقرير قد أدان الموقف الأمريكى-البريطانى فكيف يظهر فى وسائل الإعلام؟

وبالرغم من كل هذا، ظلت العراق - بصرف النظر عن طغيان نظامها - تمثل نوعًا من الانحراف والشذوذ. ففى ١٩٥٨م، خلصت العراق نفسها من براثن الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وانحرفت عن النظام الأمريكى. ثم أظهرت انحرافها مرة أخرى، عندما كانت تستخدم ثرواتها المحلية، لتصل إلى تنمية حقيقية، اجتماعية وسياسية. وهذا طبعًا لا يتوافق أبدًا مع النظام الأمريكى، فالثراء فى هذا النظام لا بد له، فى النهاية، أن يصب فى الغرب، وما تفعله العراق يناقض ويبطل التوجه المطلوب للثراء. إلا أن نتيجة الحرب، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، سرعان ما أرجعتا الأمور إلى نصابها، وسرعان ما أعادتا تشغيل دورة المال، كما كانت للصالح الأمريكى. وهذا أدى بدوره إلى إعادة دخول العراق فى النظام الأمريكى ثانية، ولكن بدون الخوف - فى هذه المرة - من استخدام العراق لثرواتها الداخلية. فالعراق لم تعد كما كانت من قبل، وسوف تعتبر محظوظة إذا ما

استطاعت إنعاش نفسها مرة أخرى، ولو حتى جزئيّا. وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالى: هل كان ذلك كله من ضمن أهداف العقوبات، أم أنه كان من ضمن آثار العقوبات؟

ولنسأل أنفسنا الآن: ماذا عن التزامنا الأسطورى الكاذب بحقوق الإنسان؟ وكيف تُحدد حقوق الإنسان، وكيف نحددها للفاعلين المختلفين بالشرق الأوسط؟ وهنا تأتى الإجابة بمنتهى البساطة: تتحدد الحقوق على أساس الإسهامات فى حفظ النظام. فالولايات المتحدة، لديها حقوق لا جدال عليها. وأما بريطانيا، فلها حقوق ما دامت تلعب دور الكلب التابع الوفى. وأما أعضاء الواجهة: الحكومات العربية، فلديهم حقوق ما داموا يسيطرون على شعوبهم، وما داموا يضمنون ذهاب الثراء إلى الغرب.

وماذا عن الفلسطينيين؟ إنهم أناس ليس لديهم أى ثراء. ليس لديهم أى قوة. ومن ثم، فليس لديهم أية حقوق. إن الأمر أشبه ما يكون بالعملية الحسابية: ٢+٢=٤ بل إن لديهم حقوقًا سلبية. والسبب فى ذلك، أن معاناتهم وتشريدهم فى مختلف البلاد يثير الإضرابات والمعارضات فى بقية أنحاء العالم.

ومن خلال هذه التأملات، يمكننا - وبمنتهى البساطة - التنبؤ بالسياسة الأمريكية فى الثلاثين سنة الأخيرة. تلك السياسة التى تمثل - ولا زال يتمثل - عنصرها الأساسى فى حركةَ رفضية متشددة «rejectionism» للحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد قادت الولايات المتحدة معسكر الرافضين لتلك الحقوق، طيلة ثلاثة عقود كاملة. ولا تخرج ما يسمى بعملية السلام عن هذا النسق أو هذا الإطار، بل هى امتداد له.

وسأنهى كتابى بتعليق صدر عن أحد زعماء الحمائم، «شلومو بن عامى»، الذى كان رئيس المفاوضين فى عهد «إيهود باراك»، وهو من حمائم العمل، ومتطرف بشكل واضح. فقبل دخوله الحكومة الإسرائيلية، أشار «بن عامى» فى كتاب أكاديمى، صدر فى عام١٩٩٨م بالعبرية، أن الهدف من مفاوضات أوسلو هو وضع الأراضى المحتلة تحت مظلة «الاعتماد الدائم للاستعمار الجديد»[١٦]، وهو ما يشبه، إلى حد كبير، حل البانتوستان فى جنوب إفريقيا.

ومن الجدير بالذكر، أن يكون رجال الصناعة الإسرائيليين من ضمن أوائل المؤيدين لهذا الحل. فمنذ حوالى عشر سنوات، وقبل اتفاقية أوسلو، كانوا ينادون بدولة فلسطينية بهذا الشكل الذى نراه اليوم ولأسباب جوهرية ومقنعة. فالشكل الاستعمارى الجديد - بالنسبة لهم - يتفق مع مصالحهم، كما يتفق مع مصالح رجال الأعمال الأمريكيين تجاه المكسيك أو السلفادور. ففى نهاية الأمر، يتاح لهم الاستفادة القصوى من عمالة رخيصة جدًا، بصرف النظر عن الأحوال المعيشية المذرية التى تكابدها، أو أية منغصات أخرى لا تهم هؤلاء الصناعيين الذين لا يهمهم سوى تحقيق الربح السريع.

وهذا الوضع لا يحسن فقط أرباحهم، بل هو يمثل أيضًا سلاحًا فتاكًا ضد طبقة العمال الإسرائيليين، حيث يمكن تخفيض رواتبهم، وقمع إضراباتهم... وهو ما يتبعه أصحاب الأعمال الأمريكيون بشكل منتظم، حيث يقومون بتنمية فائض من القدرات بالخارج، ليستعملوه ضد الإضرابات الداخلية.

إن إسرائيل نفسها - وهذا ليس مفاجئًا - تتحول سريعًا نحو الولايات المتحدة، فصارت صورة أخرى منها. وهى لديها الآن: مستويات عالية من الفقر، فجوة هائلة بين الطبقات، رواتب إما ثابتة أو متدهورة، وظروف عملية تنتقل من سيئ إلى أسوأ. **وكما هو الحال فى الولايات المتحدة، يرتكز اقتصادها أساسًا على قطاع الدولة الديناميكى، المتخفى تحت عباءة الصناعة العسكرية. وليس من المستغرب، أن نجد الولايات المتحدة، بعد كل هذا، تفضل وتحبذ الدول التى تقلدها فى شكل وتنظيم إدارتها.**

* * *

الفصل الثالث

انتفاضة الأقصى

بعد ثلاثة أسابيع من المعارك الدامية فى الأراضى المحتلة، أعلن رئيس الوزراء «إيهود باراك» عن تخطيط جديد، يهدف إلى تحديد الوضع النهائى للمنطقة فى أكتوبر ٢٠٠٠م[١]. وفى أثناء هذه الأسابيع، تم قتل أكثر من ١٠٠ فلسطينى، من ضمنهم ٢٧ طفلاً، من خلال «الاستخدام المتعجرف لأدوات القتل المميتة المهلكة، فى ظروف لم تكن فيها حياة قوات الأمن (الإسرائيلية) ولا غيرهم معرضة لخطر أو تهديد، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى قتل غير شرعى»، ذلك ما ذهبت إليه منظمة العفو الدولية، فى تقريرها المفصل، الذى نادراً ما ذكرته الولايات المتحدة[٢]. إن نسبة القتلى الفلسطينيين لنظرائهم الإسرائيليين كانت حوالى ١٥-١، مما يبين موارد القوات الإسرائيلية المتوفرة المتفوقة حينذاك[٣].

لم يقدم «باراك» مخططه بالتفصيل، ولكنه قدم الخطوط الأساسية المعروفة: وهى التى تتوافق مع «خريطة الوضع النهائى» التى عرضتها الولايات المتحدة-إسرائيل كقاعدة لمفاوضات كامب ديفيد، التى انهارت فى يوليو ٢٠٠٠م. ويدعو هذا المخطط، الذى يمثل امتداداً لمقترحات تيار الرفض الذى قادته الولايات المتحدة-إسرائيل فى السنوات السابقة، إلى تقسيم الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى١٩٦٧م إلى كانتونات، مع وضع آليات تضمن بقاء الأرض والثروات الصالحة للاستخدام (المياه بصفة أساسية) فى أيدى إسرائيل، بينما تقوم سلطة فلسطينية فاسدة وقمعية بإدارة شئون السكان الفلسطينيين، لاعبة الدور التقليدى الموكل لأولئك المتعاونين المحليين مع الحكم الاستعمارى، وهو أقرب ما يشبه القيادة السوداء فى حكم البانتوستان فى جنوب أفريقيا. وتبعًا للمخطط، سيكون هناك ثلاثة كانتونات فى الضفة الغربية: كانتون فى الشمال، يشتمل على نابلس

والمدن الفلسطينية الأخرى، وكانتون فى الوسط فى رام الله، وكانتون ثالث فى الجنوب يرتكز على بيت لحم، أما أريحا فستكون معزولة. ويدعو المخطط أيضًا إلى قطع الصلات بين الفلسطينيين وبين القدس، التى تعتبر مركزًا للحياة الفلسطينية. ولا يقتصر المخطط على الضفة، وإنما يمتد إلى غزة، حيث تحكم إسرائيل قبضتها وسيطرتها على المنطقة الساحلية الجنوبية، وعلى مستوطنة فى نتساريم (وهو المكان الذى شهد مؤخرًا عمليات وحشية كثيرة)، فتنتشر هناك أعداد ضخمة من وحدات الجيش الإسرائيلى، بالإضافة إلى الطرق التى شقت وقسمت قطاع غزة عدة تقسيمات. وبناء على هذه المقترحات، سلكت إسرائيل سلوكها الاستيطانى المتضخم، خاصة فى ظل الإغداق الأمريكى، المتضخم أيضًا، من المعونات والمساعدات، وفى ظل قدرة الولايات المتحدة على تطبيق نسخة جديدة من عملية السلام بعد حرب الخليج ١٩٩١م.

وكان هدف مفاوضات كامب ديڤيد الحصول على التزام رسمى فلسطينى من (السلطة الفلسطينية) بهذا المشروع. وبعد شهرين من انهيار محادثات السلام، بدأت فترة العنف. التى نعيشها حاليًا. لقد برزت الاشتباكات والاحتكاكات - وهى المعروفة دائمًا بتصاعداتها - حينما فوضت حكومة باراك، آرييل شارون بزيارة إلى المسجد الأقصى، فى حماية ألف شرطى إسرائيلى، فى يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ م. وشارون ليس رجلاً عاديًا فى الوعى الفلسطينى، بل هو رجل صاحب سجلات ثرية، وأرقام قياسية، لأشرس العمليات العسكرية، التى ترجع إلى عام ١٩٥٣م، فهو باختصار رمز لبطش وإرهاب الدولة الإسرائيلية. وكان هدف زيارته المعلن هو إظهار «السيادة اليهودية» على ساحة الأقصى، إلا أن المراسل المحنك «جرهام أوشر» أشار إلى أن «انتفاضة الأقصى»، كما يسميها الفلسطينيون، لم تندلع نيرانها على أثر زيارة شارون، وإنما على أثر التواجد العسكرى العرمرم (بالإضافة إلى تدخل رجال الشرطة)، الذى قام باراك بحشده، فى اليوم التالى من زيارة شارون، وهو يوم الجمعة. يوم تجمع المسلمين لصلاة الجمعة (الأسبوعية). وطبعًا، أدى ذلك إلى اشتباكات عنيفة، عند خروج آلاف المصلين من المسجد، الأمر الذى أسفر فى النهاية عن مقتل ستة فلسطينيين، وجرح أكثر من مائتين.

مهما كانت أهداف باراك، فلم تكن هناك وسيلة أفضل لإشعال المنطقة بفظائع العنف التى وقعت فى الأسابيع التالية.

ويمكن قول نفس الشىء على فشل مفاوضات كامب ديڤيد، التى ركزت على موضوع القدس، فى نفس السياق. ربما كان «باروخ كيميرلينج»، الباحث الإسرائيلى فى علم الاجتماع، مبالغًا عندما كتب فى أشهر الجرائد اليومية الإسرائيلية، «هارتس»، أن الحل لهذه المشكلة «كان يمكن الوصول إليه فى ظل خمس دقائق»، إلا أنه كان محقًا عندما قال: «إن الأمر، فى ظل أى منطق ديپلوماسى، كان لا بد أن يكون أيسر وأسهل الموضوعات حلاً»(٤). إنه لمن المفهوم، أن يرغب كلٌّ من «كلينتون» و«باراك» فى إخفاء ما يفعله الإسرائيليون والأمريكيون فى الأراضى المحتلة، وهو الأمر الذى يعد أكثر أهمية من المفاوضات حول القدس. ولكن لماذا وافق ياسر عرفات على هذا الأمر أيضًا؟ ربما لأنه يدرك جيدًا بأن القيادات العربية تنظر إلى الفلسطينيين على كونهم أذى، فهم لديهم مشاكل مع الاستيطان على شاكلة البانتوستان، إلا أنهم لن يستطيعوا التهاون فيما يمت بإدارة الأماكن المقدسة. . ومن ثم تتخوف تلك القيادات من ردود فعل شعوبها. وكما تظهر لنا خبرة القرون، على مر التاريخ، بأنه ليس هناك أصعب ولا أشد من مجابهة المشاعر الدينية.

إن التجديد الأساسى والجوهرى فى مخطط «باراك»، يتمثل فى فرض الطلبات الأمريكية-الإسرائيلية بواسطة القوة المباشرة، بدلاً من الديپلوماسية الملزمة (المُرغمة)، حيث تكون الوسيلة أكثر شراسة وقسوة، مع أولئك الضحايا الذين رفضوا الانصياع بأدب وذوق، كما طُلب منهم. أما الخطوط العريضة، فهى متفقة - فى الأصل - مع سياسات تم تدشينها بطريقة غير رسمية فى عام ١٩٦٨م (مخطط ألون)، وكذلك متفقة مع مقترحات مختلفة، تم عرضها من قبل حزبى العمل والليكود (مخطط شارون، ومخططات حكومة العمل، وغيرهما). ومن المهم هنا التنويه بأن السياسات لم يتم اقتراحها فقط، بل تم أيضًا تطبيقها بمساعدة الولايات المتحدة. وقد أقرت الولايات المتحدة تأييدها لهذا الشأن منذ عام ١٩٧١م، عندما قامت واشنطن برفض الإطار الديپلوماسى الأساسى، الذى كانت قد بادرت به (قرار الأمم المتحدة ٢٤٢)، وانتهجت بعدها رفضًا أحاديًا للحقوق الفلسطينية فى

الأعوام التالية، الذى توهج ووصل إلى ذروته فى «عملية أوسلو». وبما أن كل هذا قد تم نقضه، بمنتهى الحنكة، فى كتب التاريخ، على يد الولايات المتحدة، فإن الأمر سيتطلب منا جهداً لكشف الوقائع الحقيقية.

وكما هو ملاحظ، فإن مخطط «باراك» يمثل صورة قاسية من التيار الرفضى المعروف للولايات المتحدة وإسرائيل. فهو يدعو إلى وقف الكهرباء، المياه، الاتصالات التليفونية، والخدمات الأخرى، والتى أصلاً لا يستفيد منها السكان الفلسطينيون - القابعون تحت الحصار - إلا أقل القليل، ولا يأخذون منها سوى الفتات. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان، واقعًا أساسيًا، استفحل منذ عام ١٩٦٧م، ألا وهو: أن النظام العسكرى الإسرائيلى قام بمنع الأراضى المحتلة من تنمية نفسها بنفسها، تنمية ذاتية مستقلة، لكى يتركها فى النهاية أسيرة للفوضى والاعتماد على الغير، وقد تجلى هذا الوضع المذرى فى أثناء عملية أوسلو، التى أدارتها وتولتها الولايات المتحدة. وكانت سياسة «الإغلاقات» المستمرة، والتى كانت تُنفذ بمنتهى القسوة من قبل حكومات «العمل»، سببًا فى تجلى هذا الوضع. وكما أوضحت الصحفية المعروفة والمرموقة، «أميرة هاس»، أن هذه السياسة نشأت على يد «رابين»، عندما كان رئيسًا للوزراء، «نشأت» قبل شروع حماس فى تخطيط العمليات الانتحارية.. بسنوات، (و)«أخذت تتطور عبر السنين، خاصة منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية(٥)» ولم تكن سياسة الإغلاق هى السياسة الوحيدة - لتفعيل آلية الخنق والسيطرة - وإنما رافقتها سياسة أخرى، وهى سياسة «استيراد بضاعة فى غاية الأهمية لتحل مكان العمالة الفلسطينية الرخيصة». التى يعتمد عليها معظم الاقتصاد الإسرائيلى: استيراد مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، من مختلف أنحاء دول العالم، عانى أكثريتهم من وطأة الإصلاحات الليبرالية الجديدة، التى جلبتها «العولمة» فى ظل الأعوام الأخيرة، وهم يعيشون فى إسرائيل عيشة العبيد، المجردين من أية حقوق، كما يرد فى الصحف الإسرائيلية.

وكانت جماعة رجال الأعمال الإسرائيليين تشكل معارضة قوية وأساسية لهذا البرنامج، تلك الجماعة التى تعتمد على السوق الفلسطينية الأسيرة (صادرات سنوية تصل إلى ٢,٥ بليون دولار)، والتى صاغت علاقات مع موظفى الأمن

الفلسطينى، وكذلك مع مستشار (عرفات) الاقتصادى، لتساعدهم على خلق احتكارات تحت مظلة وموافقة السلطة الفلسطينية» (٦). كما كانت تأمل هذه الجماعة فى إيجاد مناطق صناعية بالأراضى المحتلة، تنقل إليها التلوث والأذى، مستغلة فيها القوة العاملة الرخيصة، التى ستُسكنها فى بنايات غير آدمية، تملكها الشركات الإسرائيلية والنخبة الفلسطينية.

إن مقترحات «باراك» ـ وهى تحذير أكثر منها خطة ـ ليست إلا امتداداً طبيعيّا لما كان يحدث فى السابق. هذه المقترحات تمثل امتداداً لمشروع «النقل غير المرئى»، الذى تم فحصه ودراسته لسنوات عديدة، وهو مشروع أكثر منطقية من «الإبادة الإثنية» المباشرة (التى نطلقها على العمليات التى يقوم بها العدو الرسمى). فمن السهولة جلب أناس، مفتقدين للأمل ولمعنى الحياة، إلى أرض إسرائيل، فهم لن يعارضوا أى فرصة للنجاة، أيّا كان مكان النجاة. وقد تم تناول المخططات - التى تعود جذورها إلى الأهداف التقليدية للحركة الصهيونية الأصلية (على اختلاف جميع الأيديولوچيات) - فى المناقشات الداخلية للحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٤٨م، وفى الوقت الذى كانت فيه الإبادة الإثنية المباشرة تجتاح الفلسطينيين، فتوقع الموالون للعرب فى داخل الحكومة الإسرائيلية **Israeli government Arabists** أن اللاجئين «سيتم قمعهم» و«سيموتون»، بينما «سيتحول أغلبهم إلى تراب آدمى، وإلى مزبلة المجتمع، ليلتحقوا فى النهاية بأكثر الطبقات فقراً فى الدول العربية(٧)» والمخططات الحالية، سواء تم فرضها بالقوة أو الديپلوماسية، لديها نفس الأهداف. وهى مخططات يمكن تحويلها إلى حقيقة، إذا ما اعتمدت على القوة الكبرى المهيمنة على العالم، وعلى عقولها المفكرة.

وقد قامت «أميرة هاس» بوصف الوضع بمنتهى الدقة، بعد «إعلان المبادئ» فى سبتمبر ١٩٩٣م، لتكشف الصورة على حقيقتها لكل من اختار أن يتبصر - «لقد هيمنت إسرائيل أمنيّا وإداريّا» على معظم أراضى الضفة الغربية، و٢٠٪ من قطاع غزة. لقد استطاعت:

أن تضاعف عدد المستوطنين فى خلال عشر سنوات، أن توسع المستوطنات، أن تستمر فى سياستها العنصرية فى تخفيض حصص المياه لثلاثة ملايين فلسطينى، أن

تمنع التنمية الفلسطينية فى معظم أراضى الضفة الغربية، أن تحصر شعبًا بأكمله فى داخل مناطق شديدة الحدودية، محاطة بشبكة من الطرق التى يستخدمها اليهود وحدهم. وفى أثناء هذه الأيام، حيث الضغوط الشديدة والقاسية على حرية التحرك فى داخل الأراضى الفلسطينية، يبقى حوالى ثلاثة ملايين من الفلسطينيين مسجونين فى داخل البانتوستان، حتى يستسلموا للمطالب الإسرائيلية. إن حمام الدماء، الذى يبرز أمامنا فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة، هو نتاج طبيعى لسبع سنوات من الكذب والتضليل، كما كانت الانتفاضة الأولى هى النتاج الطبيعى للاحتلال الإسرائيلى المباشر(٨).

إن مشاريع الاستيطان والإنشاء ستستمر فى ظل التأييد الأمريكى، بصرف النظر عمن سيكون رئيس وزراء إسرائيل. وفى ١٨ أغسطس ٢٠٠٠م، لاحظت «هارتس» أن حكومتين إسرائيليتين، «رابين» و«باراك»، قد أعلنتا عن «تجميد» الاستيطان، مما يتناسب ويتلاءم مع الصورة الحمائمية التى تفضلها الولايات المتحدة، والتى يفضلها الكثيرون من اليسار الإسرائيلى. إلا أن الحكومتين استخدمتا «التجميد» لتفعيل شوكة الاستيطان، والذى تضمن إسالة لعاب المستوطنين العلمانيين من خلال الإغراءات الاقتصادية، ومن خلال إعطاء هبات فورية للمستوطنين المتطرفين دينيًا. **«هناك تجميد، وهناك حقائق»، كما أشار تقرير «هارتس»(٩) الحقيقة هى أن الاستيطان فى الأراضى المحتلة زاد بمعدل أكثر من أربعة أضعاف، متماشيًا بنفس سرعة التزايد فى داخل المجتمع الإسرائيلى المتواجد فى المراكز الإسرائيلية، وقد استمر هذا الوضع - وربما تزايدت حدته - فى عهد «باراك».**

وقد يأتى الاستيطان جالبًا معه مشاريع ضخمة للبنية التحتية، بهدف إدماج أكبر قدر من الأراضى المحتلة فى داخل إسرائيل، تاركًا الفلسطينيين فى عزلة وفى وحشة، اللهم إلا «الطرق الفلسطينية» التى تمثل مكابدة يومية للفلسطينيين.

ويأتى هنا الصحفى المشهور، «دانى روبنشتاين»، ليشير قائلاً:

إن قرّاء الصحف الفلسطينية يتوالد عندهم الإحساس (وهو إحساس صحيح) بأن النشاط الاستيطانى لا يتوقف أبدًا. فإسرائيل تسعى باستمرار وراء إنشاء، توسيع، وفرض المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة. فإسرائيل تستولى

دائمًا على منازل وأراض فى مناطق وراء حدود ١٩٦٧م وطبعًا يكون كل هذا على حساب الفلسطينيين، من أجل حصرهم، فى النهاية، فى ركن، ثم طردهم خارج الأراضى. بلغة أخرى، أن الهدف يتمثل فى انتزاعهم من مواطنهم، ومن عاصمتهم، القدس(١٠).

أما قرّاء الصحف الإسرائيلية، والكلام لـ «روبنشتاين»، فهم محمون من الحقائق غير السارة، إلا أن هذا لا يحدث دائمًا. وفى الولايات المتحدة، تستوجب الضرورة إبقاء الجمهور الأمريكى تحت حالة من الجهل، وذلك لأسباب واضحة: أن البرامج الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية تعتمد أساسًا على التأييد الأمريكى، الذى لا يلاقى ترحيبًا محليّا، والذى سيلاقى مزيدًا من عدم الترحيب، إذا ما اكتشف الجمهور الأمريكى الحقيقية.

ولمزيد من التوضيح، قام مراسل الدفاع فى جريدة «هارتس»، فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠م، وبعد أسبوع من القتال العنيف، بتقديم تقرير يقول الآتى: «أكبر صفقة من طائرات هليكوپتر العسكرية اشترتها القوة الجوية الإسرائيلية فى خلال عشر سنوات»، وهى اتفاقية مع الولايات المتحدة لإمداد إسرائيل بـ ٣٥ طائرة هليكوپتر (بلاك هوك) عسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وبديلة يصل ثمنها إلى ٥٢٥ مليون دولار، مع وقود، هذا غير طائرات هليكوپتر الأپاتشى. هذه هى «أجدد وأحدث الطائرات هليكوپتر المهاجمة فى المخزون الأمريكى»، كما تضيف «الچيروسالم پوست»(١١).

وفى ١٩ أكتوبر، قدمت منظمة العفو الدولية تقريرًا، تستنكر فيه بيع الطائرات الهليكوپتر العسكرية؛ لأن هذه «الطائرات التى وفرتها الولايات المتحدة تم استخدامها فى انتهاك حقوق الإنسان، سواء تجاه الفلسطينيين أو الإسرائيليين العرب، فى أثناء المشاحنات الأخيرة فى المنطقة»(١٢).

لقد تم إدانة إسرائيل دوليّا (مع امتناع الولايات المتحدة) «لاستخدامها الشرس والمبالغ فيه للقوة»(١٣). حتى هذه الإدانة تتضمن قدرًا نادرًا من الشجب والاستنكار من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خاصة فيما يتعلق بالهجمات التى انهالت على ١٨ سيارة إسعاف للصليب الأحمر على الأقل(١٤). وكان رد فعل إسرائيل،

ساعتها، أنه تم معاملتها بطريقة غير عادلة، إذ استثنت هى من ضمن الجميع، ليتم انتقادها. وقد تستخدم إسرائيل هنا المذهب الرسمى لدى الولايات المتحدة، المعروف بـ «مذهب پاول»، بالرغم من قدمه العتيق، والذى يقول: «استخدام قوة هائلة فى وجه أى خطر قادم». أما المذهب الرسمى لدولة إسرائيل، فيسمح «باستخدام كامل للسلاح ضد كل من يعرض الحياة الآدمية للخطر، خاصة من يهدد قواتنا أو أى إسرائيلى» (المستشار العسكرى الإسرائيلى «دانييل رايسنار»)[١٥]. والاستخدام الكامل للقوة - من قبل جيش حديث - يتضمن دبابات، طائرات هليكوپتر حاملة للمدافع والصواريخ، قناصين محترفين، يهدفون جميعًا إلى ضرب المدنيين (وفى الغالب الأطفال). **وقد تحدث موظف بالپنتاجون عن مبيعات الأسلحة الأمريكية، قائلاً إنها «لا تحمل أى تحذير بأن الأسلحة لا يمكن استخدامها ضد المدنيين»، ولكنه «أقر بأن الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات الهليكوپتر المهاجمة لا يمكن اعتبارها - تقليديًا - أدوات للسيطرة على الجماهير»، إلا مع أولئك الأقوياء الذين يستطيعون تمرير ذلك، تحت حماية أجنحة الدولة الكبرى، «ولا يمكننا إضاعة الوقت فى معاودة تخمين إلى أى درجة يحتاج القائد الإسرائيلى للهليكوپتر ليصد هجومًا على قواته»**[١٦].

ليس من العجيب، أن تقوم دولة عميلة للولايات المتحدة (إسرائيل) بانتهاج المذهب العسكرى الأمريكى، الذى ترك من الرعب والهلع، ما لا نقوى ولا نقدر على تسجيله. وبالطبع، ليست الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتين الوحيدتين اللتين تنتهجان هذا المذهب، بل تستخدمه أيضًا الدول الأعداء المستهدفة، والتى سرعان ما تقع تحت مجهر الإدانة إذا ما استخدمته. ولدينا مثل، حدث مؤخرًا، فى رد فعل دولة صربيا، عندما تم الاعتداء على أرضها (كما تجزم الولايات المتحدة) من قبل عصابات ألبانية - مما أدى إلى مقتل رجال شرطة صربيين، وسلب مدنيين (منهم ألبانيون) - معلنة أن هدفها هو استخراج «رد فعل غير متناسب» ليُهيج غضب الغرب، ثم يُهيج «الناتو» للقيام بهجوم عسكرى. ومعظم الوثائق التى صدرت، وبشراء، عن الجهات الغربية (الولايات المتحدة، والناتو، وغيرهما) تبرر قصف صربيا[١٧]. وإذا افترضنا مصداقية هذه المصادر والوثائق، سنجد أن رد

الفعل الصربى - بالرغم من كونه، وبدون شك، غير متناسب وفى منتهى الجرم - إلا أنه لا يُقارن بالمعيار الذى احتكمت إليه الولايات المتحدة وإسرائيل فى شأن انتهاجهما للمذهب العسكرى.

وفى الصحف البريطانية ذات الاتجاه العام، يمكننا أن نقرأ التالى:

إذا كان الفلسطينيون سودًا، فإن إسرائيل كان لا بد أن تكون الآن دولة منبوذة، خاضعة للعقوبات الاقتصادية التى تقودها الولايات المتحدة (وهو ما ليس صحيحًا، للأسف الشديد). وكان لا بد أن يُنظر إلى تنميتها واستيطانها للضفة الغربية، على كونه نظامًا للتفرقة العنصرية، حيث يُسمح للسكان المحليين بالعيش فى مساحة ضيقة جدًا من أرضهم، فى «بانتوستان» تُدار ذاتيًا، مع احتكار «البيض» لمصادر المياه والكهرباء. وكما كان السكان السود، يسمح لهم بالعيش فى مناطق جنوب أفريقيا البيضاء، فى قرى مخزية ومشينة، فإن معاملة إسرائيل للعرب الإسرائيليين - التى تتصف بالتمييز فى مسائل الحياة والتعليم - هى أيضًا معاملة مسيئة ومخزية(١٨).

لن تشكل تلك الخلاصة مفاجأة لأولئك الذين يبصرون الأمور بدون أدوات التعمية والتعتيم التى فرضت على بقية البشر لسنوات طويلة. وسيظل واجبًا علينا، أن نزيل هذه الأدوات.. فى أهم دولة بالعالم. وسيعتبر هذا الواجب متطلبًا أساسيًا لأى مجهود إيجابى، نبذله للتغلب على التبعات التى لا يسر أحد التفكير فيها.



الفصل الرابع

الولايات المتحدة-إسرائيل-فلسطين

فى ٢٠٠١م، لاحظ عالم الاجتماع بالجامعة العبرية «باروخ كيميرلينج» التالى : «ما كنا نخافه تحقق» . اليهود والفلسطينيون واقعون الآن «تحت حالة من الارتداد إلى القبلية الخرافية . . . الحرب تبدو وكأنها مصير محتوم»، تبدو كأنها حرب «شريرة استعمارية»(١) . بعد اقتحام إسرائيل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى ربيع ٢٠٠٢م، كتب «زائيف شتيرن هيل» - زميل «كيميرلينج» - «أنه فى داخل إسرائيل المحتلة . . . تبدو الحياة الإنسانية رخيصة» . فالقيادة «لم تعد تتحرج من التحدث عن الحرب، بينما هى فى حقيقة الأمر متورطة فى أعمال الشرطة الاحتلالية، مما يعيد إلى ذاكرتنا اقتحام الشرطة البيضاء للمناطق السوداء الفقيرة فى جنوب أفريقيا، فى أثناء فترة التفرقة العنصرية»(٢) . ويؤكد المثلان على أمر واضح : لا يوجد هناك توافق بين «الجماعات الإثنية الوطنية»، التى ارتدت تجاه القبلية . إن الصراع متمركز فى أراض، ظلت قابعة تحت احتلال عسكرى غاشم، طيلة ٣٥ سنة . . تعامل فيها المحتل - صاحب القوة العسكرية الكبرى - بتأييد هائل من قبل القوة الكبرى، سواء كان هذا التأييد عسكريّا ، أو اقتصاديّا ، أو ديبلوماسيّا . أما المقيمون فى تلك الأراضى، فهم يقفون وحدهم بدون سلاح، الكثير منهم يعيشون بالكاد فى مخيمات مذرية وبائسة، وهم يعانون حاليًا أشد أنواع الإرهاب الدامى الشرس، التى تحمله تلك الحروب «الشريرة الاستعمارية»، الأمر الذى يدفعهم الآن إلى القيام بعمليات وحشية فى حق أنفسهم، كنوع من الانتقام .

وبالرغم من أن «عملية» أوسلو «السلمية» قد غيرت الشكل الخارجى

للاحتلال، إلا أنها لم تغير المفهوم الأساسى. فقبيل انتقال الحكومة إلى «إيهود باراك»، كتب المؤرخ «شلومو بن عامى» قائلاً: إن «اتفاقيات أوسلو قد أسست على قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يصير طرف معتمداً على الطرف الآخر مدى الحياة»(٣). وبعدها، صار «بن عامى» مهندساً للمقترحات الأمريكية-الإسرائيلية فى كامب ديفيد، فى صيف ٢٠٠٠م، والتى بقت ملتزمة بشرط الاعتماد على الآخر. وقد تم الثناء على هذه المقترحات، وبشدة، فيما كتبه المعلقون الأمريكيون. كما تم إلقاء اللوم والتقريع على الفلسطينيين، وعلى قائدهم الشرير، لكونهم أفشلوا المحادثات، مما أدى إلى العنف المتتالى. ويعلق «كيميرلينج» قائلاً: إن هذا «غش وتدليس»، مضيفاً صوته إلى بقية المعلقين المحترمين الجادين(٤).

قدم مقترح كلينتون-باراك بعض الخطوات التى تساهم فى تفعيل الاستيطان ذى الشكل «البانتوستانى». فقبيل قمة كامب ديفيد، كان فلسطينيو الضفة الغربية محصورين أو محبوسين فى أكثر من ٢٠٠ منطقة متبعثرة، فجاء هذا المقترح ليحقق تحولاً إيجابيّا، الذى تمثل فى: تعزيز ثلاثة كانتونات، تحت الهيمنة الإسرائيلية، منفصلة عن بعضها البعض، وكذلك منفصلة عن المقاطعة الرابعة (شرق القدس)، التى تعتبر مركزاً للحياة والاتصالات الفلسطينية فى المنطقة. أما فى غزة، الكانتون الخامس، فقد ترك الأمر بدون توضيح، اللهم إلا أن يبقى سكانها محصورين ومسجونين، كما كانوا من قبل. ومن المعروف، ومن المدرك جيداً، ألا تجد الخرائط أو التفاصيل - التابعة للمقترح - لها مكاناً فى وسط الاتجاه الأمريكى السائد.

لا يشك أحد فى أن الدور الأمريكى سيظل وسيبقى حاسماً وفاصلاً. ومن ثم، فإنه من المهم جدّاً أن نفهم ماهية هذا الدور، طيلة السنوات السابقة، وكيفية إدراكه فى الداخل. ففى جريدة «النيويورك تايمز»، أثنى المحررون على خطاب الرئيس، وكذلك على «ثاقب رؤيته الجديدة»، والتى كانت إحدى عناصرها «إنهاء الإرهاب الفلسطينى»، فى أسرع وقت ممكن. وبعدها، برزت كلمات مثل «التجميد، الانسحاب إلى الوراء، المستوطنات اليهودية، التفاوض بشأن الحدود الجديدة»،

وهى كلمات كان الهدف منها إنهاء الاحتلال، وإتاحة الفرصة لإقامة دولة فلسطينية. فإذا انتهى الإرهاب الفلسطينى، فسيتشجع الإسرائيليون «لأخذ العرض التاريخى الذى عرضته جامعة الدول العربية، والذى يتلخص فى سلام واعتراف كاملين مقابل انسحاب إسرائيلى، أكثر جدية». ولكن، على القيادة الفلسطينية أن تظهر أولاً أنها «شريك ديپلوماسى شرعى»(٥).

وهذه الصورة تم نسخها واقعيًا من الثمانينيات، حينما حاولت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل - وبإصرار شديد - التملص من عروض منظمة التحرير الفلسطينية، المتعلقة بالتفاوض والتسوية السياسية، حيث أكدت الدولتان أنه «لا وجود لدولة فلسطينية إضافية» (على اعتبار أن الأردن دولة فلسطينية)، وأنه «لا تغيير فى وضع غزة وأريحا، إلا فيما يتفق مع الخطوط الأساسية للحكومة (الإسرائيلية)(٦). كل هذه الأمور لم يتم نشرها فى الصحف الأمريكية التابعة للاتجاه السائد، كما كان الحال دائمًا من قبل، إلا أن هذا لم يمنع المعلقين الأمريكيين من لمز ونقد الفلسطينيين، باعتبارهم مؤدلجين فكريًا تجاه الإرهاب، وباعتبارهم أيضًا محبطين للمحاولات الإنسانية الأمريكية.

إن الحائل الأساسى «للرؤية الثاقبة الجديدة» يكمن - وسيظل كامنًا - فى الاتجاه الرفضى الأحادى الأمريكى. فلم يوجد، حقيقة، شىء جديد فى «العرض التاريخى» الذى قُدم فى مارس ٢٠٠٢م. ذلك العرض الذى أعاد وكرر نفس المعانى الأساسية التى أطلقها قرار مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م، والذى وقفت وراءه جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية، والمعسكر السوڤييتى، وأوروبا- باختصار كل من كان يهمه الأمر. إلا أنه طبعًا قوبل بالرفض من جانب إسرائيل، وبالنقض من جانب الولايات المتحدة، التى استخدمت حقها فى الڤيتو. ومن ثم، تم نقضه تاريخيًا. وقد طالب القرار بتسوية سياسية على الحدود المعترف بها دوليًا «بترتيبات مناسبة... من أجل ضمان... السيادة، وحدة أراضى، والاستقلال السياسى لجميع الدول فى المنطقة، وحقهم فى العيش فى سلام، فى نطاق حدود

آمنة ومعترف بها»-وهو ببساطة تعديل لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ (كما تفسره الولايات المتحدة رسميّا)، مع إدراجه للدولة الفلسطينية. وقد قدمت الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأوروپا مبادرات مشابهة، والتى تم رفضها وصدها من قبل الولايات المتحدة، والتى أيضًا تم حذف أغلبها من المناقشات العامة.

ولا نتعجب، عندما نجد أن المبدأ الأول والأخير للاحتلال تمثل فى الامتهان المتواصل والمذرى للكرامة الإنسانية، إلى جانب عمليات التعذيب، و الإرهاب، وتدمير الممتلكات، والتشريد، والاقتلاع، والاستيطان، والاستيلاء على الثروات الأساسية، مثل المياه. وطبعًا، تطلب هذا مددًا أمريكيّا جازفًا، ممتدًا طوال سنوات كلينتون-باراك. وكما أقرت الصحف الإسرائيلية، «فإن حكومة باراك تعطى لشارون قدرًا مذهلاً من الصلاحيات»، «حيث شهدنا بناء أكبر عدد من المنازل فى الأراضى منذ تولى شارون وزارة الإنشاء والاستيطان فى ١٩٩٢م، قبيل أوسلو». وتم تمويل هذه المستوطنات من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى وقع تحت تأثير حكايات الغش والتدليس - حكايات «الرؤى» و«العظمة» - التى كانت تقصها عليه القيادة الأمريكية، والتى تضمنتها أيضًا حكايات الإرهابيين، مثل عرفات، الذين خانوا «ثقتنا»... وربما أيضًا حكايات بعض المتطرفين الإسرائيليين الذين يبالغون فى جرائمهم.

أما عن كيفية عودة عرفات إلى استعادة «ثقتنا»، فيتم توضيحها ببلاغة من قبل «إدوارد ووكر»، الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية، والمسئول عن المنطقة تحت إدارة كلينتون. إن عرفات المنشق، عليه أن يعلن بمنتهى الوضوح والصراحة «أننا نضع مستقبلنا ومصائرنا فى أيدى الولايات المتحدة»، التى قادت حملتها لتقويض الحقوق الفلسطينية طيلة ثلاثين عامًا (٧).

وثمة تعليقات جادة، بل أكثر جدية، اعترفت بأن «العرض التاريخى» «مشروع فهد السعودى» لعام ١٩٨١م، هو المشروع الذى قَوَّض - كما كان يُزعم دائمًا - الرفض العربى لقبول الوجود الإسرائيلى. إلا أن «مشروع فهد» قد تم

تقويضه من قبل رد فعل إسرائيل، والذى أنكرته صحف التيار العام، واصفة إياه بالرد «الهيستيرى». فقد حذر «شيمون بيريز» من هذا المشروع، باعتباره «تهديداً لصميم الوجود الإسرائيلى». «ثم قام الرئيس الإسرائيلى «حاييم هيرتسوج» بإدانة منظمة التحرير الفلسطينية، معتبراً إياها «المؤلف الحقيقى لمشروع فهد»، بل إن «هيرتسوج» اعتبر هذا المشروع أكثر خطورة من قرار مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م، والذى اعتبره أيضًا «هيرتسوج» - وهو الذى كان يشغل ساعتها منصب سفير إسرائيل بالأمم المتحدة - «معداً» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية[٨]. وبالرغم من وقوف الأخيرة وراء المشروعين، إلا أن كل هذه الاعتبارات ليس لها أى دليل من الصحة، ولكنها تعكس فى نفس الوقت مدى الرعب الذى استولى على قلوب وعقول الحمائم الإسرائيلية، حيال التسوية السياسية، بالرغم من وجود ذلك التأييد الأمريكى القاطع لها. إن المشكلة الأساسية، إذن، تعود إلى واشنطن، التى طالما أيدت الرفض الإسرائيلى للتسوية السياسية، بالرغم من أن التسوية السياسية كانت تحظى بإجماع دولى واسع، وبالرغم من إعادتها مراراً وتكراراً فى «العرض التاريخى لجامعة الدول العربية».

وقد تقوم الولايات المتحدة حاليًا بإجراء بعض التعديلات على سلوكها «الرفضى» للحقوق الفلسطينية، إلا أنها، فى النهاية، ليست إلا تعديلات تكتيكية وبسيطة جدّا. ففى الوقت الذى تم التخطيط فيه لضرب العراق، سمحت الولايات المتحدة بقرار من قبل الأمم المتحدة، يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلت حديثًا «بدون تأخير» -بمعنى آخر «فى أسرع وقت ممكن»، كما أوضح وزير الخارجية «كولين پاول». فالإرهاب الفلسطينى لا بد أن ينتهى «فى أقصى سرعة»، أما الإرهاب الإسرائيلى، وهو الأشد ضراوة، وهو المستمر منذ ٣٥ عامًا، فلا بأس من أن يأخذ وقته. وفى لحظتها، صعدت إسرائيل ضرباتها للفلسطينيين، الأمر الذى جعل «پاول» يقول التالى: «أنا سعيد لسماعى ما يقوله رئيس الوزراء عن تعجيله فى عملياته»[٩]. وقد توجد شكوك كثيرة حول تأخير قدوم «پاول» إلى إسرائيل، وأن هذا التأخير لم يكن إلا «لتعجيل» العمليات الشارونية ضد الإرهاب الفلسطينى.

وكذلك سمحت الولايات المتحدة بقرار للأمم المتحدة الذى ينادى بإيجاد «رؤية»

لدولة فلسطينية[١٠] . إلا أن حتى هذه الإماءة، التى لاقت الكثير من التهليل، لا تنهض ولا ترقى للمستوى الذى وصلت إليه دولة جنوب أفريقيا منذ أربعين عامًا، حينما قام النظام العنصرى بتنفيذ «رؤيته» للدول التى يديرها السود.

وفى نفس الوقت، تواصل الولايات المتحدة «تعزيزها للإرهاب» - وهو ما اقتبسناه من كلمات الرئيس چورج دبليو بوش - من خلال إمداد إسرائيل بوسائل الإرهاب والتدمير، والتى تتضمن شحنة جديدة من أحدث طائرات الهليكوپتر فى الترسانة الأمريكية[١١] .

وفى ديسمبر ٢٠٠١م، تم توضيح هذا الالتزام الأمريكى نحو «تعزيز الإرهاب»، حينما استعملت الإدارة الأمريكية حقها فى الڤيتو، رافضة قرار الأمم المتحدة الذى طالب بتنفيذ خطة ميتشيل، والذى طالب بإرسال مراقبين دوليين للنظر فى تخفيض حدة العنف، وهو الأمر الذى أيد بشدة عالميًا، ولكنه رُفض بشدة إسرائيليًا، وعوق بشدة أمريكيًا[١٢] . لقد استُخدم الڤيتو الأمريكى فى أثناء فترة «هادئة» - فترة امتدت إلى ثلاثة أسابيع، لم يتخللها سوى مقتل جندى إسرائيلى واحد، مع مقتل ٢١ فلسطينيًا منهم سبعة أطفال، فى ظل ١٦ عملية اقتحامية إسرائيلية فى داخل أراض تحت الحكم الفلسطينى[١٣] . وقبل عشرة أيام من الڤيتو، قاطعت الولايات المتحدة - ومن ثم أحبطت - مؤتمرًا دوليًا فى چنيف؛ لأنه استدل فى النهاية بأن «ميثاق چنيف الرابع» ينطبق على الأراضى المحتلة، ومن ثم، فكل ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل يعد «نقضًا مستفحلاً للميثاق» - يعد «جريمة حرب» بأبسط المعانى. لقد شدد المؤتمر خاصة على مسألة المستوطنات الإسرائيلية الممولة من قبل الولايات المتحدة، فأعلن عن عدم شرعيتها، كما أنكر وأدان استخدام «القتل المقصود، التعذيب، الترحيل غير القانونى، الحرمان المقصود من حقوق المحاكمة العادلة والمنتظمة، والتدمير الموسع والاستيلاء بالقوة على الممتلكات. . . وغيرها من الأمور التى تتم بطرق غير شرعية»[١٤] . إن الولايات المتحدة مطالبة، من خلال اتفاقية جليلة ومقدسة، بمحاسبة أولئك المسئولين عن تلك الجرائم، بما فيهم القيادة الأمريكية نفسها. . . إلا أن كل هذا يمر فى صمت وسكون.

وطبعًا لم تسحب الولايات المتحدة، رسميّا ، اعترافها بتطبيق مواثيق چنيف على الأراضى المحتلة، وكذلك لم تسحب رسميّا اعترافها بشجب وتقريع الانتهاكات الإسرائيلية، ووصفها «بالقوة المحتلة». وفى أكتوبر ٢٠٠٠م، أعاد مجلس الأمن تأكيده بخصوص الإجماع على هذا الأمر، «داعيًا إسرائيل، القوة المحتلة، إلى الالتزام بمسئولياتها القانونية التابعة لميثاق چنيف الرابع»(١٥). كانت نتيجة التصويت ٠-١٤ . امتنع كلينتون عن التصويت، ربما لعدم رغبته فى نقض أو منع أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولى الإنسانى، خاصة فى ضوء الظروف التى تم فيها سن هذا القانون: وهى تجريم وحشية النازيين رسميّا . كل هذا تم إيداعه ثانية فى خزينة الذكريات، مما يمثل إسهامًا آخر «لتعزيز الإرهاب».

وحتى يتسنى لتلك الأمور، بالدخول فى حيز المناقشات، لفهم معناها ومغزاها، سيظل استدعاء «الولايات المتحدة للتدخل فى عملية السلام» عديم المعنى، كما ستبقى التأملات والتوقعات بشأن المستقبل كالحة وباهتة.

* * *

(عادةً نمط يهودي متكرر). فالصراع العربي الإسرائيلي على سبيل المثال ليس ثمرة العقد الصهيوني الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية والذي قامت الدول الإمبريالية بمقتضاه بغرس كتلة بشرية غريبة في وسط العالم العربي والإسلامي، وتحولت هذه الكتلة إلى دولة وظيفية تحتفظ بعزلتها وتقوم بضرب السكان الأصليين وجيرانها لصالح الراعي الإمبريالي، أي أنه صراع له أسباب تاريخية واضحة وينضوي تحت نمط واضح أي نمط الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. يتم تناسي كل هذا ويُقدم الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره نتيجة رفض العرب قرار التقسيم (وهكذا يتحول الهامشي إلى جوهري) ونتيجة هجومهم «الغاشم» على اليهود المسالمين دون سبب واضح ومفهوم (وهكذا تتحول النتيجة إلى سبب). وتقدَّم الصهيونية لا باعتبارها حركة استعمارية استيطانية إحلالية وإنما باعتبارها تعبيراً عن الحلم اليهودي المشيحاني الخاص بالعودة إلى صهيون أو أرض الميعاد، أو باعتبارها حركة إنقاذ يهود العالم من هجوم الأغيار. داخل هذا الإطار، تصبح المقاومة شكلاً من أشكال الإرهاب غير العقلاني وغير المفهوم، بينما تصبح هجمات إسرائيل على العرب مجرد دفاع مفهوم ومشروع عن النفس. ومن ثم، فإن الجيش الإسرائيلي هو «جيش الدفاع الإسرائيلي».

وقد سُمِّيت هذه الحيلة «الأكاذيب الصادقة» (بالإنجليزية: ترو لايز true lies)، فهي صادقة بمعنى أن هجوم العرب هو حقيقة مادية لا مراء فيها فهي واقعة قد وقعت بالفعل، ولكنها أكاذيب بلا شك باعتبار أن هجوم العرب على إسرائيل ورفضهم قرار التقسيم ليس نتيجة عناد لاعقلاني وإنما هو دفاع مشروع عن الحقوق الثابتة التي أقرتها المواثيق الدولية والقيم الأخلاقية.

في هذا الإطار يمكن أن نفهم بعض الحيل الصهيونية البلاغية الأخرى. فالإصرار على «المفاوضات وجهاً لوجه» باعتبارها الحل الوحيد والناجع للصراع العربي الإسرائيلي هو إصرار على إجراءات دون تحديد أية مرجعية أخلاقية أو تاريخية، وكأن الصراع أمر غير مفهوم ليس له أصل، وكأنه ليس هناك حالة من التفاوت والظلم ناتجة عن الغزو.

٣ـ تغليب عنصر المكان:

ويرتبط بالاتجاه السابق نحو إنكار الجذور التاريخية للظواهر تغليب عنصر المكان على عنصر الزمان فتتحول «فلسطين» إلى «أرض» أو حتى «إرتس يسرائيل» و«الوطن العربي» إلى «منطقة». وتبحث إسرائيل عن «الحدود الآمنة» الجغرافية التي لا تأبه

بالتاريخ. وتعبر نظرية الأمن الإسرائيلية عن هذا التحيز الشديد للجغرافيا والتجاهل الكامل للتاريخ. ولذا فإن أية حركة من العرب تذكر الصهاينة بوجود عنصر الزمان (كماض وتراث ومخزون للذاكرة وكحاضر وصراع وكمستقبل وإمكانية ومجال للحرية والحركة) تولد الذعر الشديد في قلوب المستوطنين الصهاينة وتسمَّى مثل هذه الحركة «إرهاب».

٤ـ النظر للظواهر الصهيونية من الداخل فقط:

حينما يتعامل الصهاينة مع ظاهرة يهودية فإنهم يعزلونها عن الظواهر المماثلة في المجتمعات الإنسانية. فالإبادة النازية هي حدث وقع لليهود، ولليهود وحدهم، دون الإشارة إلى ما حدث للغجر والمثقفين البولنديين والعجزة. واضطهاد أعضاء الجماعات اليهودية في بولندا وروسيا القيصرية يعزل عن اضطهاد أعضاء الأقليات الأخرى. وكل هذا بقصد عزل الواقعة عن النمط، حتى يمكن فرض معنى صهيوني عليها، وهي أن الأغيار، كل الأغيار، يضطهدون اليهود، واليهود وحدهم، ولذا فلابد من أن يوجد لهم وطن قومي يأويهم.

٥ـ استخدام مصطلحات تبدو محايدة ولكنها في جوهرها تقوم بتغييب التاريخ والواقع العربيين:

من الحيل الصهيونية البلاغية استخدام مصطلحات تبدو كما لو كانت بريئة محايدة تحل محل المصطلحات ذات المضمون التاريخي والإنساني العربي. ولعل أهم هذه المحاولات بطبيعة الحال هو الإشارة إلى فلسطين باعتبارها «أرضاً بلا شعب»، فهذه عبارة محايدة للغاية، ففلسطين قد لا تكون أرض الميعاد التي وعد بها اليهود ولكنها ليست فلسطين أساساً وإنما هي مجرد أرض والسلام، مكان بلا زمان ولا تاريخ.

وتتبدى نفس الظاهرة في الخلاف بشأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فهو ينص في مقدمته على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ويتعامل مع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ويدعو إلى الانسحاب منها. وهنا طرح الإسرائيليون إشكالية الأراضي المعنية وهي «أراض» كما في النص بالإنجليزية، أو «الأراضي» كما في النص بالفرنسية، وكانوا يفضلون بطبيعة الحال النص الإنجليزي لأنه يحيِّد الأرض ويفقدها حدودها فتصبح كلها قابلة للتفاوض.

وتظهر عملية التحييد في حديث الصهاينة عن «التقدم» في المنطقة وتحويل الصحراء إلى مزارع خضراء . . . إلخ ، دون أن يحدد لحساب مَنْ وعلى حساب مَنْ سيتم هذا التقدم . وقد لجأ مارتن بوبر لحيلة مماثلة في خطاب أرسله لغاندي إذ كتب له محاولا تبرير الغزو الصهيوني قائلاً : إن الأرض لمن يزرعها ، وكأن المستوطنين الصهاينة مجرد فلاحين مسالمين وجدوا أرضاً فقاموا بحرثها وزرعها في صبر وأناة بينما يقوم العرب (اللئام) بالتنغيص عليهم! وفي هذا إلغاء كامل لأصول الصراع واستخدام لمصطلحات تبدو محايدة ولكنها في واقع الأمر تُلغي التاريخ .

٦ـ استخدام مصطلحات دينية يهودية في سياقات تاريخية زمنية:

هذه الحيلة البلاغية هي أيضاً محاولة لنزع الظاهرة من سياقها التاريخي ، ولكنها من الأهمية والشيوع بمكان بحيث قد يكون من المفيد معالجتها بشكل مستقل . ويمكن القول إن الخطاب اليهودي الديني الحلولي لا يفرِّق بين الإله والشعب ، ولذا فهو لا يفرِّق بين التاريخ الزمني والتاريخ المقدس ولا بين المطلق والنسبي . وهذا ما يفعله الخطاب الصهيوني حين يشير إلى فلسطين باعتبارها الأرض المقدسة أو «أرض الميعاد» أو «إسرائيل» (وهو اسم إسحق بعد أن صارع الرب) . واستخدام المصطلحات الدينية في سياق زمني يخلق استمرارية تقع خارج إطار التاريخ . فالعبرانيون الذين خرجوا من أرض المنفى في مصر وصعدوا إلى أرض كنعان يصبحون نمطاً متكرراً يُطبق على تواريخ أعضاء الجماعات اليهودية في كل زمان ومكان . ومن ثم فالاستيطان الصهيوني في فلسطين هو أيضاً خروج من أرض المنفى ، وهو أيضاً صعود إلى فلسطين . وهذا لا يختلف كثيراً عن خروج اليهود السوفييت أو يهود الفلاشاه من بلادهم (المنفى) وصعودهم إلى أرض كنعان (دولة إسرائيل) . ومن هنا تسمى الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين «عالياه» ، من العلو والصعود ، بينما الهجرة منها هي «يريداه» بمعنى «الارتداد والكفر» .

٧ـ إخفاء مصطلح معين تماماً أو محوه من المعجم السياسي والحضاري أو استخدام مصطلحات تؤدي إلى تغييب العرب:

يلجأ الصهاينة لمحو بعض المصطلحات أو المفردات تماماً من المعجم السياسي والحضاري حتى يمكن محو المفهوم أو الشيء الذي تشير إليه ، وإخفاؤه من الخريطة

الإدراكية. وهذه الإستراتيجية تضرب بجذورها في الخطاب الاستعماري الاستيطاني الغربي الذي يستخدم ديباجات توراتية. فالمستعمرون الاستيطانيون هم «عبرانيون» أو «الشعب المختار»، والبلاد التي يفتحونها (سواء في أمريكا الشمالية أو جنوب أفريقيا أو فلسطين) هي «صهيون» أو «إسرائيل»، ويشار إلى سكان هذه البلاد بـ «الكنعانيين»، ولذا فمصيرهم الإبادة. ثم تمت علمنة هذا الاتجاه وأصبح المستعمرون الاستيطانيون «حملة مشعل الحضارة الغربية والاستنارة» وسكان البلاد المغزوة هم «السكان الأصليون» أو «البدائيون» أو «الهمجيون» أو «المتخلفون» أو«الهنود الحمر». وفقدت بلادهم أسماءها فزيمبابوي أصبحت على سبيل المثال «روديسيا»، ولم تعد بلاد الأباشي والتشيروكي تسمّى بأسمائها وإنما أصبحت «أمريكا» نسبة إلى «مكتشف» هذه البلاد (أميريجو فيسبوتشي). وقد حدث شيء مماثل في الخطاب الصهيوني فالمستوطنون الصهاينة هم «العبرانيون» (و«الحالوتسيم» في المعجم العلماني، أي الرواد الذين وصلوا إلى الأرض فاكتشفوها) أما سكان البلاد الأصليون فقد أصبحوا إما «كنعانيين» أو «إشماعيليين» (وفي الصياغة البلفورية العلمانية «الجماعات غير اليهودية»). وتمت إعادة تسمية فلسطين فأصبحت «إسرائيل»، وأصبحت عملية الاستيلاء على فلسطين هي مجرد «إعلان استقلال إسرائيل». واستمرت هذه العملية بعد عام ١٩٤٨، فأصبحت أم الرشراش «إيلات» والضفة الغربية «يهودا والسامرة». وقد اتسع نطاق هذه العملية في الوقت الحاضر بحيث بدأ الاتجاه نحو تغييب العالم العربي بأسره وليس الفلسطينيين وحدهم، ومن هنا الحديث عن «السوق الشرق أوسطية» بدلاً من الحديث عن «العالم العربي». فالسوق الشرق أوسطية تعني أن هناك بلدانا مختلفة في هذه «المنطقة» وأن عروبتها مسألة وهمية أو هامشية ليست ذات قيمة تفسيرية أو تصنيفية عالية.

ويبدو أن هناك اتجاهاً في هذه الأيام لمحو كلمة «مقاومة» من المعجم السياسي بحيث يهيمن دال واحد هو كلمة «إرهاب»، وتصبح أعمال المقاومة التي لها جذور تاريخية ومعنى محدد وكأنها مجرد «إرهاب» أو«هجمات انتحارية» ليس لها سبب واضح ولا اتجاه مفهوم.

٨ـ الخلط المتعمد بين بعض المصطلحات وفرض نوع من الترادف بينها:

يعمد الصهاينة إلى الخلط بين بعض المصطلحات التي لها حدود معروفة. فهم يحاولون الخلط بين مصطلحات «يهودي» و«صهيوني» و«إسرائيلي» وأحياناً «عبراني»

وذلك على الرغم من أن كل مصطلح له مجاله الدلالي الواضح. وقد جرى الخلط بينها لتأكيد مفهوم الوحدة اليهودية الذي يشكل جوهر الرؤية الصهيونية. وقد شاع الاستخدام الصهيوني في العقول حتى أصبح من الممكن الحديث عن «الدولة اليهودية» و«دولة اليهود» و«الدولة الصهيونية» باعتبارها عبارات مترادفة، وحتى أصبح من الشائع القول «إن كل يهودي صهيوني وكل صهيوني يهودي» وأن كل اليهود يؤيدون الدولة الصهيونية، على الرغم من وجود يهود غير صهاينة وصهاينة غير يهود.

٩ ـ استخدام اسم يشير إلى مسميات مختلفة:

يُستخدم اسم مثل «الشعب اليهودي» دون تعريف هذا الشعب اليهودي، و«إرتس يسرائيل» دون التحدث عن حدودها. وحيث إن لكل صهيوني تعريفه الخاص فإن الاسم هنا يشير إلى مسميات مختلفة، وتختلف باختلاف من يستخدم المصطلح: توطينياً كان أم استيطانياً، علمانياً كان أم متديناً؟ وهذا الإبهام يعني أن الصهيوني يمكن أن يكون معتدلاً إن شاء فيصرح بأن الشعب اليهودي هو من هاجر بالفعل إلى إسرائيل، ويمكنه أن يكون متطرفاً فيقول إن الشعب اليهودي هو كل يهودي أينما كان. وحدود إرتس يسرائيل هي حدود ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ أو من النيل إلى الفرات أو من النهر إلى البحر، والأمر متروك دائماً للاعتبارات البرجماتية. والشيء نفسه ينطبق على مصطلح «صهيوني» ذاته، فهو مصطلح مطلق يشير إلى كل من يرى نفسه كذلك بغض النظر عما يفعله بعد ذلك. فاليهودي الذي يجعل الولايات المتحدة وطنه ويقود سيارته مكيفة الهواء ويدفع بضعة دولارات للمنظمة الصهيونية يمكن أن يعتبر نفسه صهيونياً (إن كان ذلك يروق له)، ومن ينتقل إلى الضفة الغربية ويحمل السلاح ضد أهلها هو صهيوني كذلك، مع أن ثمة فرقاً واضحاً بين الأول والثاني.

١٠ ـ استخدام أسماء مختلفة تشير إلى مسمىً واحد أو إلى مسميات مختلفة توجد رقعة عريضة مشتركة بينها:

يستخدم الصهاينة اصطلاحات كثيرة مثل «الصهيونية السياسية» و«الصهيونية التصحيحية» و«الصهيونية العمالية» و«الصهيونية الدينية». . . إلخ. وهي تيارات صهيونية عديدة يمكن اختزالها في نوعين اثنين: صهيونية استيطانية وصهيونية توطينية. كما يُشار إلى فلسطين المحتلة باعتبارها «اليشوف» أو «إرتس يسرائيل» أو «إسرائيل».

والأسلوبان السابقان في التعامل مع المصطلحات يهدفان إلى خلق فراغات يملأها كل صهيوني بالديباجات الملائمة وبالمضمون المناسب على أن يظل الإطار النهائي هو الإجماع الصهيوني والثوابت الصهيونية.

١١ - استخدام مصطلحات لكل منها معنيان: معنى معجمي مباشر ظاهر ومعنى آخر حضاري كامن:

يستخدم الصهاينة عبارات تبدو بريئة وساذجة إن عُرِّفت حسب مجالها الدلالي المعجمي المباشر وحسب، ولكن معناها الحقيقي يتضح إن عرف مجالها الدلالي من خلال المعجم الحضاري وسياقها التاريخي المحدد، فتعبيرات مثل «القانون الدولي العام» أو «القانون العام» أو «قانون الأمم» تعني في المعجم اللفظي دلالاتها الحرفية. ولكنها في المعجم الحضاري الغربي في القرن التاسع عشر تعني «قانون الدول الغربية الاستعمارية» أو «القانون الاستعماري الدولي» وينطبق الوضع نفسه على عبارة مثل «شركة ذات براءة» (أي شركة حصلت على عقد لإنجاز مهمة معينة). فمعناها الحرفي أنها «شركة» حصلت على براءة لا أكثر ولا أقل، ولكنها في المعجم الحضاري والسياسي الغربي تعني «شركة استيطانية تشبه الدولة تقوم بنقل كتلة بشرية غربية وتوطنها منطقة في آسيا أو أفريقيا لاستغلالها اقتصادياً». ولذا، فإن المعنى الحقيقي الاستعماري لكثير من الدوال الصهيونية يُخفى بعناية وراء الكلمات البريئة.

ويمكننا أن ندرج مصطلح «السلام» أو «عملية السلام» تحت هذا التصنيف، فقد تُركت كلمة «السلام» مبهمة عامة وهي يمكن أن تعني «السلام الدائم» - «السلام العادل» - «السلام المؤسس على العدل»، ولكنها يمكن أن تعني أيضاً «السلام حسب الشروط الصهيونية/ الأمريكية» أو «السلام المبني على الحرب والذي يترجم موازين القوى القائمة». وسلوك الإسرائيليين وحلفائهم الأمريكيين يدل على أن المعنى الأخير هو المعنى المقصود.

١٢ - استخدام مصطلحات تعبر عن مدلولات هي دون الحد الأدنى الصهيوني المعلن ولكنها تشير إليه:

لعل أهم الأمثلة على هذا هو المصطلح الذي استُخدم في مؤتمر بازل للإشارة للدولة اليهودية، أي الإطار المفترض لعملية نقل اليهود وتوطينهم وتوظيفهم، وهذا ما عبَّر عنه

شعار المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧): «تأسيس الدولة هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية». وكان هرتزل قد دوَّن في مذكراته: «اليوم وضعت أساس دولة اليهود». ومع هذا، فعند مناقشة القرارات حاول المجتمعون أن يبتعدوا قدر الإمكان عن استخدام كلمة «دولة» في الإعلان النهائي كيلا يثيروا مخاوف السلطات العثمانية. كما أدرك واضعو البرنامج أن أكثرية اليهود كانت إما مندمجة في مجتمعاتها أو مؤمنة بإمكانية الاندماج، ومن ثمَّ لم تكن موافقة في ذلك الوقت على فكرة القومية اليهودية وكانت ترفض فكرة الدولة اليهودية. ولهذا، اقترح الزعيم الصهيوني ماكس نوردو كلمة «هايمشتات Heimstatte»، وهي كلمة ألمانية مبهمة قد توحي بمعنى «الاستقلال» ولكنها لا تعني بالضرورة «دولة». ويقول نوردو نفسه إنه استخدم طريقة المواربة أو الدوران حول المعنى واقترح الكلمة المذكورة (ومعناها: بيت - دار - ملاذ - مأوى - موطن - منزل) كبديل لكلمة «دولة»، ثم أضاف نوردو قائلاً: «ولكننا جميعا فهمنا المقصود بها، وقد دلت آنذاك بالنسبة لنا على دولة يهودية كما هي الآن».

وكتب هرتزل في صحيفة «دي فيلت» يقول الاحتمال الوحيد أمامي هو إنشاء «بيت ملجأ» بحماية «قانون الأمم» أو «قانون الشعوب» (فولكرشتليخ Volkerrechtlich) لهؤلاء اليهود الذين لا يمكنهم الحياة في مكان آخر. وحين وردت عبارة «قانون الأمم» أثناء المؤتمر أثارت كثيراً من النقاش، فالبعض أخذ على هذه العبارة ما تتضمنه من الاعتراف بفكرة تدخل الدول الغربية العظمى. ولذا اقترح نوردو كلمة «رختليخ Rechtlich» أي «قانون وحسب» فرفض الاقتراح وأخيراً تم التوصل للصيغة المراوغة «أوفينتليخ ريختليخ Offentlich Rechtlich» أي «القانون العام» فهي أوسع من كلمة «قانون» التي قد يفهم منها قوانين بلدية أو مدينة ولكنها لا تحمل معنى السيادة القومية أو أي شكل منها.

ويرتبط هذا الجانب من الخطاب الصهيوني بمقدرة الصهاينة على قبول المصطلحات (أو الحلول) المعروضة عليهم حتى لو كانت دون الحد الأدنى الصهيوني، مع تأكيد أن القبول أمر مرحلي مؤقت وأن المضمون الحقيقي للمصطلح أو الحل يشير إلى الحد الأدنى الصهيوني الذي قد يكون من الخطر الإعلان عنه أو الإصرار عليه في مرحلة معينة. فعلى سبيل المثال، أصدرت سلطات الانتداب عملة كانت تحمل كلمة «فلسطين» بالعربية وكلمة «بالستين Palestine» بالإنجليزية، ولكنها لم تحمل سوى حرفي .E.I. بالعبرية (وهما أول حرفين في عبارة «إرتس يسرائيل»)، فقد سُجل الحرفان تأكيداً لحقوق المستوطنين الصهاينة

واكتفى بهما دون العبارة كاملة حتى لا يتم استفزاز العرب. وقد قبلت القيادة الصهيونية هذا الحل (رغم اعتراض بعض «المتشددين»). وحينما عرض على وايزمان قرار التقسيم الذي أصدرته اللجنة الملكية عام ١٩٣٧، لم يكن يشتمل على صحراء النقب. ولكنه قبل القرار ثم أضاف أن النقب باقية في مكانها «ولن تجري» (وهو ما يعني إمكانية ضمها فيما بعد). وقد تكرر الموقف نفسه حين أصر بعض الصهاينة على رفض الكتاب الأبيض الأول وعلى عدم القبول إلا بميثاق يهودي، فقال وايزمان انطلاقاً من مبدأ العمل بما هو واقع بدلاً من الإلحاح على الحد الأدنى الصهيوني: «الكتاب الأبيض أمر واقع ولكن الميثاق ليس كذلك».

وهذه حيل لفظية للمراوغة عمل بها الاستعماريون الإنجليز من قبل، فحين صدر وعد بلفور الذي ينص على أن فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي قبله الصهاينة كتسوية مرحلية مع الإبقاء على الحد الأدنى مسكوتاً عنه. وهي حيلة قبلها لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية إذ قال «حين يأتي الوقت لمنح فلسطين مؤسسات نيابية ويصبح اليهود الأكثرية المطلقة في السكان فإن فلسطين ستصبح كومنولث يهودياً».

١٣ـ ترك فراغات كثيرة ومساحات خالية بين العناصر المختلفة وعدم ربط المقدمات بالنتائج:

يعمد الخطاب الصهيوني إلى ترك فجوات واسعة بين العناصر المختلفة وبين المقدمات والنتائج، فيذكر النتائج دون المقدمات والمقدمات دون النتائج. وتُترك هذه المساحات خالية ويُلزم الصمت حيال بعض النقاط عن عمد لأن ملأها والإفصاح عنها قد يكشف أهداف الصهاينة في مرحلة مبكرة قد لا يحسن الكشف عنها مرحلياً. وهذا تكتيك معروف في عالم السياسة، فبعد أن ضمت بروسيا الألزاس واللورين كان شعار أهل هاتين المنطقتين من الفرنسيين هو «لا تتحدث عنهما قط ولا تكف عن التفكير فيهما قط!». ويقول بن هالبرن، مؤرخ فكرة الدولة اليهودية، إن يهود اليديشية ويهود غرب أوروبا اتفقوا على ضرورة الصمت بشأن فكرة السيادة اليهودية والطرق السياسية لتحقيقها، وكتب هرتزل في يومياته قائلاً «يجب ألا يكشف كل شيء للجمهور يجب كشف النتائج وحسب أو ما قد يحتاج المرء لكشفه في مناقشة ما». وحذّر آحاد هعام من الإفصاح العلني عن «آرائنا بشأن مستقبل فلسطين» لأن مثل هذا الإفصاح حينذاك يشكل خطراً حيث إن مستقبل تركيا لم يكن قد تقرر بعد. وحينما نُوقشت قضية مصطلح «الدولة» في المؤتمر الصهيوني الأول واستخدم مصطلح «وطن قومي» طمأن هرتزل الجميع

هوامش الفصل الرابع

1. Baruch Kimmerling, "Preparing for the War of His Choosing," *Ha'aretz*, July 12, 2001. Available online at http://www.palestinemonitor.org/israelipoli/preparing_for_the_war_of_his_cho.htm.

2. Ze'ev Sternhell, "Balata Has Fallen," *Ha'aretz*, March 7, 2002.

3. Shlomo Ben-Ami, *Makom Lekulam* [A Place for All], Hakibbutz Hameuchad, Jerusalem, 1987. Cited in Efraim Davidi, "Globalization and Economy in the Middle East—A Peace of Markets or a Peace of Flags?" *Palestine–Israel Journal*, vol. 7, nos. 1–2 (2002).

4. Kimmerling, op. cit.

5. "Moving Past War in the Middle East," *New York Times*, April 7, 2002.

6. Text of a peace initiative authorized by the government of Israel on 15 May 1989 (the Peres–Shamir coalition plan, endorsed by the first President Bush in the Baker plan of December 1989). See my *World Orders Old and New*, Columbia University Press, New York, 1999, pp. 231–2 for an informal translation of this peace initiative; see also http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/bdd57d15a29f428d85256c3800701fc4/2fa32a5884d90dc985256282007942fa!OpenDocument.

7. John Donnelly and Charles A. Radin, "Powell's Trip Is Called a Way to Buy Time for Sharon Sweep," *Boston Globe*, April 9, 2002, p. A1.

8. See my *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, updated ed., South End Press, Cambridge, Mass., 1999, p. 75.

9. Patrick E. Tyler, "Arab Ministers Announce Support for Arafat," *New York Times*, April 7, 2002, section 1, p. 17; Agence France-Presse, "Israeli Troops Keep Up Offensive as Powell Starts Regional Tour," April 8, 2002; Toby Harnden, "It Is When, Not If, the Withdrawal Will Start," *Daily Telegraph* (London), April 8, 2002; Robert Fisk, "Mr. Powell Must See for Himself What Israel Inflicted on Jenin," *The Independent* (London), April 14, 2002, p. 25.

10. Melissa Radler, "UN Security Council Endorses Vision of Palestinian State," *Jerusalem Post*, March 14, 2002.

11. See chap. 8 and, for more details, my introduction to Roane Carey, ed., *The New Intifada*, Verso, New York, 2001. Reprinted in Chomsky, *Pirates and Emperors, Old and New: International Terrorism in the Real World*, South End Press, Cambridge, Mass., 2002.

12. Fiona Fleck, "114 States Condemn Israelis," *Daily Telegraph* (London), Dec. 6, 2001; Herb Keinon, "Geneva Parley Delegates Blast Israel," *Jerusalem Post*, Dec. 6, 2001.

13. Graham Usher, "Ending the Phony Cease-Fire," *Middle East International*, Jan. 25, 2002, p. 4.

14. Geoffrey Aronson, ed., *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories* (Foundation for Middle East Peace), vol. 12, no. 1, Jan.–Feb. 2002; Ian Williams, *Middle East International*, Dec. 21, 2001; Judy Dempsey

and Frances Williams, "EU Seeks to Reassert Mideast Influence," *Financial Times* (London), Dec. 6, 2001, p. 7.

15. Francis A. Boyle, "Law and Disorder in the Middle East," *The Link* (Americans for Middle East Understanding), vol. 35, no. 1, Jan.–March 2002, pp. 1–13. (Full text available online at http://www.ameu.org/uploads/vol35_issue1_2002.pdf.)

* * *

هوامش الفصل الخامس

1. Associated Press, Oct. 17, 1985 (Reagan); Associated Press, Oct. 25, 1984 (Shultz). See also Shultz, U.S. Dept. of State, *Current Policy*, no. 589, June 24, 1984; Shultz, U.S. Dept. of State, *Current Policy*, no. 629, Oct. 25, 1984.

2. David K. Shipler, "Shultz Assails Nicaragua in Asking Aid for Rebels," *New York Times*, Feb. 28, 1986, p. A6. Testimony to the Senate Foreign Relations Committee, Feb. 27, 1986.

3. "Shultz Denounces Nicaragua and Says It Endangers U.S.," *New York Times*, Aug. 5, 1988, p. A5, drawing on Associated Press reports from Aug. 4, 1988.

4. John Hanna, "Shultz Blasts Critics, Calls Nicaragua a 'Cancer,'" Associated Press, April 14, 1986. See also United Press International, Report of Shultz's April 14, 1986, speech at Kansas State University. See also Shultz, "Moral Principles and Strategic Interests," U.S. Dept. of State, *Current Policy*, no. 8201, April 14, 1986. On Shultz's congressional testimony, see Jack Spence's chapter in *Reagan versus the Sandinistas*, ed. Thomas Walker, Westview Press, Boulder, 1987.

5. *U.S. Army Operational Concept for Terrorism Counteraction*, TRADOC Pamphlet no. 525–37, 1984.

6. Michael R. Gordon, "Allies Preparing for a Long Fight as Taliban Dig In," *New York Times*, Oct. 28, 2001, section 1A, p. 1.

7. *Jerusalem Post*, Aug. 16, 1981; see also Chomsky, *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, updated ed., South End Press, Cambridge, Mass., 1999, chap. 5, sections 1, 3, 4, for further quotes, background, and description.

8. See Chomsky, *Pirates and Emperors, Old and New: International Terrorism in the Real World*, South End Press, Cambridge, Mass., 2002, pp. 39–40.

9. Bernard Gwertzman, "U.S. Defends Action in U.N. on Raid," *New York Times*, Oct. 7, 1985, p. A3; Elaine Sciolino, "U.N. Body Assails Israeli Air Strike," *New York Times*, Oct. 5, 1985, p. 1.

10. Bernard Weinraub, "Israeli Extends 'Hand of Peace' to Jordanians," *New York Times*, Oct. 18, 1985, p. A1.

11. Roland de Ligny, "World Court Denounces U.S. Support for Contras," Associated Press, June 27, 1986.

12. See Chomsky, *Deterring Democracy*, extended edition, Vintage, Hill & Wang, New York, 1992, pp. 315–16.

13. "Report to the President on Latin American Mission," March 10, 1961, *Foreign Relations of the United States, 1961–1963*, vol. 12 (*The American Republics*), U.S. Government Printing Office, Washington, D.C., 1996, Record No. 7, p. 13; "United States Policy Toward Latin America," July 3, 1961, *Foreign Relations of the United States, 1961–1963*, vol. 12 (*The American Republics*), U.S. Government Printing Office, Washington, D.C., 1996, Record No. 15, p. 33.

14. "Report to the President on Latin American Mission," March 10, 1961, p. 13.

15. Ricardo Stevens on Radio La Voz del Trópico (Panama), Oct. 19, 2001. Reprinted in "The Americas React to Terror," NACLA *Report on the Americas*, vol. 35, no. 3 (Nov.–Dec. 2001).

16. Eduardo Galeano, in *La Jornada* (Mexico), quoted in Alain Frachon, "America Unloved," *World Press Review*, vol. 48, no. 12, Dec. 2001, and Alain Frachon, *Le Monde*, Nov. 24, 2001.

17. *Envío*, Universidad Centroamericana, Managua, Nicaragua, Oct. 2001.

18. Richard Cole, "Costa Rica Asks U.S. to Extradite Iran-Contra Figure in Bombing Deaths," Associated Press, April 26, 1991.

19. Associated Press, "Aristide, in 3rd Term, Marks 1991 Ouster," *New York Times*, Oct. 1, 2001, p. A10.

20. For sources and background discussion, see Chomsky, *World Orders Old and New*, updated ed., Columbia University Press, New York, 1996 pp. 79, 201ff.

21. For sources and background discussion, see Chomsky, *Year 501*, South End, Boston, 1993, p. 39.

22. National Security Council Memorandum 5801/1, "Statement by the National Security Council of Long-Range U.S. Policy toward the Near East," Jan. 24, 1958, *Foreign Relations of the United States, 1958–1960*, vol. 12 (*Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula*), U.S. Government Printing Office, Washington, D.C., 1993, pp. 17–32.

23. Peter Waldman et al., "The Moneyed Muslims Behind the Terror," *Wall Street Journal*, Sept. 14, 2001, p. A6; Peter Waldman and Hugh Pope, "Worlds Apart: Some Muslims Fear War on Terrorism Is Really a War on Them," *Wall Street Journal*, Sept. 21, 2001, p. A1.

24. Michael Howard, "Mistake to Declare this a 'War,'" *The London Evening Standard* (online edition), Oct. 31, 2001 (http://www.fpp.co.uk/online/01/11/WTC_MichaelHoward.html).

* * *

المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٦٣٢/ ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-10 23- 6

مطابع آمـون

٤ الفيروز من ش إسماعيل اباظة
لاظوغلى - القـاهرة - ج م ع
ت : ٧٩٤٤٥١٧ _ ٧٩٤٤٣٥٦



الصحفى البنمى (ريكاردو ستيفينز)، على سبيل المثال، يتذكر ذلك الحادث، الذى شهد مقتل حوالى ألف نفس بريئة (جرائم غربية، ومن ثم غير معلنة)، حينما قام (جورج بوش ١) بتفجير بار (شوريلـــو) فـى ديسمـبر (١٩٨٩ م)، من ضمن (عملية السبب العادل)، بهدف خطف ذلك العاصى العاق، الذى حُكِم عليه بالسجن مدى الحياة فى فلوريدا، بسبب جرائم ارتكبها فى فترة عمله فى (المخابرات المركزية الأمريكية)

إدوارد ووكر، الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية، والمسئول عن المنطقة تحت إدارة كلينتون.

إن عرفات ، عليه أن يعلن (أننا نضع مستقبلنا ومصائرنا في أيدى الولايات المتحدة) التى قادت حملتها لتقويض الحقوق الفلسطينية طيلة ثلاثين عاما.

حادثة مروعة أخرى عام ١٩٨٥م ،في بيروت، أمام مسجد، أسفرت عن : مقتل ٨٠ ، وجرح أكثر من ٢٥٠ معظمهم من البنات والنساء، وعمليات وحشية أخرى تم وصفها ببساطة في الصحف الأمريكية، وكانت المخابرات المركزية الأمريكية بتأييد بريطاني سعودي وراء تنظيم هذه الجريمة ، التي استهدفت قتل عالم ديني مسلم، واستطاع أن يفلت من أيديهم في النهاية .

الغلاف: محمد